



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
رئاسة جامعة بابل  
كلية التربية  
قسم اللغة العربية

# التعليل الصرفي في كتاب سيويه

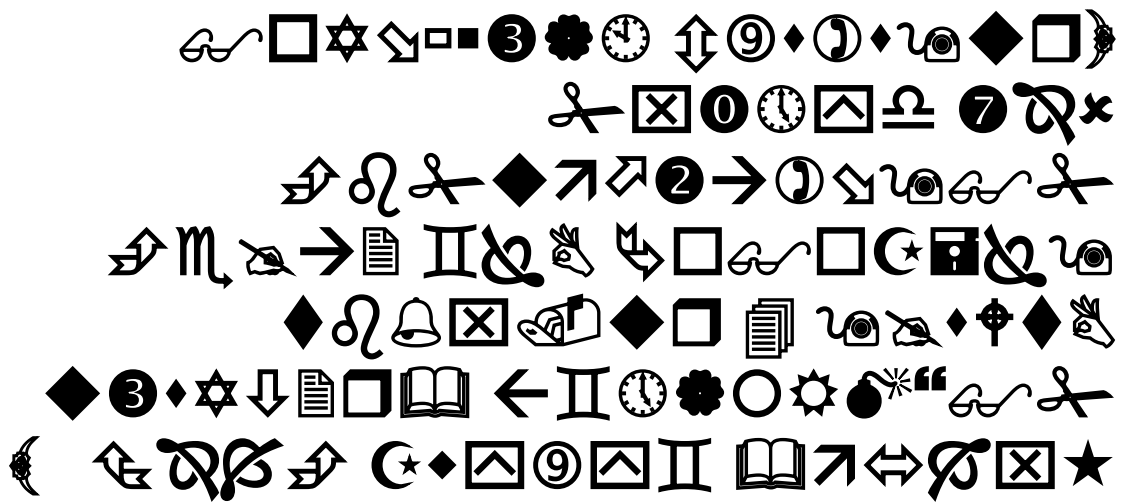
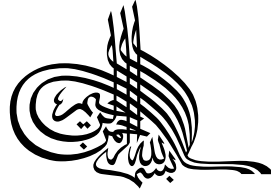
رسالة تقدّم بها الطالب  
إدريس حمد هادي الموسوي

إلى مجلس كلية التربية في جامعة بابل ، وهي جزء من متطلبات  
نيل درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة .

بإشراف  
الأستاذ المساعد الدكتور  
حامد عبد المحسن كاظم الجنابي

2007م

1428هـ



سورة الكهف  
صدق الله العليّ العظيم

# الإهداء

إلى من ربّاني صغيراً

أمي وأبي .

ربّ ارحمهما .

إلى من سألت نفسه ظلماً في أشرف بقعة من الأرض ( كربلاء ) .

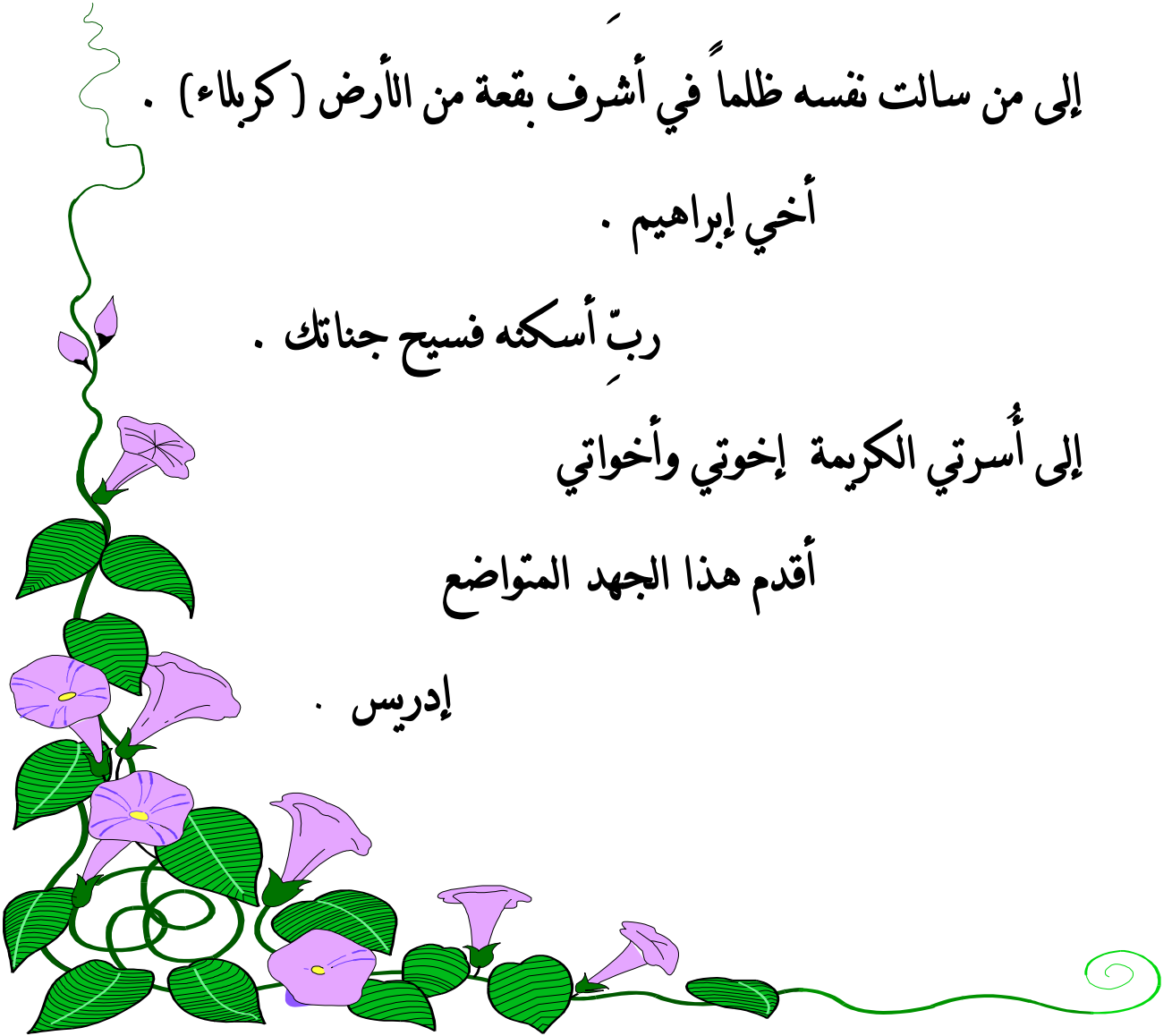
أخي إبراهيم .

ربّ أسكنه فسيح جناتك .

إلى أُسرّتي الكريمة إخوتي وأخواتي

أقدم هذا الجهد المتواضع

إدريس .



بسم الله الرحمن الرحيم

### إقرار المشرف

أشهدُ أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ( التعليل الصرفي في كتاب سيبويه ) قد جرى بإشرافي في قسم اللغة العربية في كلية التربية - جامعة بابل ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها .

المشرف على الرسالة .

الاسم : د. حامد عبد المحسن كاظم

الدرجة العلمية : أستاذ مساعد .

الإمضاء :

التاريخ : / / .

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرشِّح هذه الرسالة للمناقشة

رئيس قسم اللغة العربية

الاسم : عامر عمران الخفاجي

الدرجة العلمية : أستاذ مساعد

الإمضاء :

التاريخ : / / .

## شكر وامتنان

يطيب لي أن أتقدم بالشكر الخالص والعرفان الكبير إلى كل من أسدى إليّ معروفاً ولو بكلمة طيبة يدفع بها عني ألم البحث وعناؤه ، وأبتدئ شكري واختتمه برجل أراني كلّ ما يجب أن يرى التلميذ في أستاذه من التعاون ، وخفض الجناح ، والمؤازرة ، والنصيحة ، فضلاً عما يفيض به من خلق كريم ، وما عُرف عنه من العلم ، وشدة الحرص على إظهار عمله بالشكل اللائق ، وهو أستاذي المشرف الدكتور حامد عبد المحسن كاظم الذي اقتسم معي المعاناة ، وحمل عني كثيراً من الأعباء ، فله مني الشكر الجزيل وجزاه الله عني كلّ خير . وواجب عليّ أن أسجل أجزل شكر وأجلّ ثناء إلى من رعوني طالباً في الدراسة الأولية ، وفي مرحلة الماجستير وأعني بذلك أساتذتي الأجلاء في قسم اللغة العربية ، الذين كانوا وما زالوا يفيضون علينا بعلمهم وطيبهم ومعروفهم ، أسأل الله أن يجزيهم إحساناً لإحسانهم ، ومعروفاً لمعروفهم إنه هو البرُّ الرحيم . ويطيب لي أن أشكر وأثني على رئاسة قسم اللغة العربية ممثلة بالدكتور عامر عمران الخفاجي أرجو من الله تعالى أن يَمُنَّ عليه بالخير والبركة والعافية .

ولا يفوتني شكر إخوتي وأصدقائي ، وزملائي من طلبة الدراسات العليا ( الدكتوراه والماجستير ) فلم أرَ منهم إلا ما يثلج الصدر ويُبرّد الغلّة ويروي الظمآن . عسى ربي أن يوفّقهم لما فيه الخير والسداد والعاقبة الحسنة .

وأشكر العاملين في المكتبات في جامعتنا ( المكتبة المركزية ، ومكتبة كلية التربية ومكتبة كلية الآداب ، ومكتبة قسم اللغة العربية ) وكذلك المكتبات العامة والأهلية على ما أبدوه من عون ومساعدة ساهمت في إتمام هذا البحث .

وسأبقى مديناً أبداً لثلة طيبة حملتني على أكفّ الراحة طوال مدة البحث ، وهم إخوتي وأحبائي وزملائي في القسم الداخلي ، فلهم مني شكر لا يقدر على إحصائه إلا الله تعالى وجزاهم عني كلّ الخير .

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأسرتي الكريمة على رعايتها لي طوال سني الدراسة التي مررت بها ، فلهم عليّ أن أردّ لهم الفضل ما مكّنتني ربيّ ، وجزاهم الله عني العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة ، إنه سميع مجيب .

بسم الله الرحمن الرحيم

### قرار اللجنة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ  
( **التعليل الصرفي في كتاب سيبويه** ) التي أعدها الطالب **إدريس حمد هادي**  
**الموسوي** ، وناقشناه في محتوياتها وفي ما له علاقة بها وهي جديرة بالقبول بتقدير  
( امتياز ) لنيل درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها .

|                  |                 |
|------------------|-----------------|
| رئيس اللجنة      | عضو اللجنة      |
| الاسم:           | الاسم :         |
| الدرجة العلمية : | الدرجة العلمية: |
| الإمضاء:         | الإمضاء:        |
| التاريخ :        | التاريخ:        |

|                  |                 |
|------------------|-----------------|
| عضو اللجنة       | عضو اللجنة      |
| الاسم :          | الاسم :         |
| الدرجة العلمية : | الدرجة العلمية: |
| الإمضاء :        | الإمضاء :       |
| التاريخ :        | التاريخ:        |

أصادق على ما جاء في قرار لجنة المناقشة .

عميد كلية التربية  
الاسم :  
الدرجة العلمية:  
الإمضاء :  
التاريخ :

**التمهيد**

**نشأة العلة المصرفية  
ومنهج سيبويه في التعليل**



التمهيد ..... نشأة العلة الصرفية ومنهج سيبويه في التعليل

وقد عُرفت مظاهر التعليل قبل سيبويه ، فابن سلام الجُمحِي (ت231هـ) يصف عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) بأنه : (( أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل ))<sup>(1)</sup> .

وبواكير التعليل تتمثل باعتراضات علماء العربية على بعض الاستعمالات اللغوية في أشعار الشعراء أحياناً، ولكن الأمثلة التي نُقلت لنا أكثرها يمثل الجانب النحوي ، وقل منها ما يتعلق بالصرف ولا سيما ما نُقل عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي<sup>(2)</sup> ، أما ما روي لنا عن أبي عمرو بن العلاء (ت154هـ) فيظهر فيه جانب من الصرف من مثل الرواية التي ينقلها ابن جني حكاية عن الأصمعي مؤداها أنّ أبا عمرو بن العلاء سمع أعرابياً يقول : (( فلانٌ لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ، قال : نعم ، أليس بصحيفة ))<sup>(3)</sup> .

فقد أنث الفعل والفاعل مذكر حملاً له على معنى المؤنث .

نخلص من هذا أنّ العلة الصرفية كانت - أول الأمر - ممتزجة بالعلة النحوية ؛ لأنّ النحو والصرف لما يفترقا بعد ، ويمكنني أن أقول إنّ كلّ حديثٍ على العلة النحوية قبل سيبويه ينطبق على العلة الصرفية انطلاقاً من نشأتها وامتزاجها تحت مصطلح واحد هو مصطلح ( النحو ) .

وقد صبّ العلماء الأولون أكثر جهدهم على الجانب النحوي ومسائله وإن كان المفترض أن يبتدأ بدراسة البنية ، ثم التركيب ، فالنحو والصرف قريبان من بعضهما ، قال ابن جني: (( إنّ التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانها ... كما أنّ التصريف أقرب إلى النحو ... يدلّك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره ... فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ، ... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ... إلا أنّ هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بُدء قبله بمعرفة النحو ، ثم جيء به ، بعد ، ليكون الارتياض في النحو مؤطّئاً للدخول فيه ، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه ... ))<sup>(4)</sup> .

وخلاصة ذلك أنّ علم الصرف لم يكن معروفاً في بادئ الأمر ، وإنما كان جزءاً من النحو ، وكانت مسائله تعدّ مسائل نحوية يخوض فيها النحاة من دون تفريق بين باب وباب ، ومن دون الإشارة إلى ما يتصل منها بالصرف وما يتصل منها بالنحو ، ولم تنفصل مسائل التصريف عن مسائل النحو إلا بعد عصر سيبويه بزمان طويل<sup>(5)</sup> .

(1) طبقات الشعراء : 47 .

(2) ينظر : الدراسات اللغوية والنحوية في قراءات عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) ، د. علي جابر المنصوري : 20-31 .

(3) الخصائص : 250/1 ، واللغوب : الأحق ، ينظر : لسان العرب : لغب : 742/1 .

(4) المنصف : 4-5 .

(5) ينظر : مدرسة الكوفة ، د. مهدي المخزومي : 76 .

التمهيد ..... نشأة العلة الصرفية ومنهج سيبويه في التعليل

واستدل د. مهدي المخزومي - رحمه الله - بكتاب سيبويه على أنّ أصول التصريف كانت تجري على ألسنة الدارسين قبله ، قال : (( فالناظر في كتاب سيبويه يجد التصريف قد اجتاز مرحلة طويلة من النمو ، مهدّت له سبيل الاستقلال مما يدل على أنّ أصوله كانت تجري على ألسنة الدارسين قبل سيبويه ))<sup>(1)</sup> .

ومن الملاحظ (( أنّ النحاة على اختلاف مدارسهم أخذوا بمبدأ التعليل منذ العهود الأولى للنحو ))<sup>(2)</sup> فالخليل استعمل أغلب علل العربية ، وأفاد منها في شرح المسائل اللغوية المختلفة وتفسيرها ، وجلّ هذه العلل وردت في سياق كلام لغويّ أو اشتقاق صرفي كون كتابه معجماً لغوياً<sup>(3)</sup> .

ولا نستطيع أن نقرن نشأة العلة الصرفية بنشأة علم الصرف ؛ لسببين : الأول : عدم استقلالية علم الصرف عن علم النحو ، فهما كانا ممتزجين أولاً .  
والثاني : إنّ زمن نشأة علم الصرف واقتران ظهوره بمعاذ الهراء لم تلقَ قبولاً لدى عدد من الباحثين ؛ لأنّ معاذاً لم يترك مؤلفاً يُعرف به<sup>(4)</sup> .

وخلاصة القول أنّ النحو العربي نشأ رداً على ظهور اللحن على الألسنة عصمة لها وحفاظاً على القرآن الكريم من أن يدخله شيء منه ، فكان أول من سمعت عنه ملاحظات لغوية تخصّ قواعد العربية أبا الأسود الدؤلي (ت 69هـ) ، ولكنّ هذه الملاحظات غير منظمة ، ولا متبلورة حتى عهد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي كان النحو في عهده في مرحلة النشوء<sup>(5)</sup> . فالنحو قبل الخليل نشأ فناً قبل أن يكون علماً ، على أنّ هناك خطوات مهمة سبقت الخليل في وضع النحو والتصريف<sup>(6)</sup> ، وإذا كان العرب قد عللوا لنطقهم ، كما في رواية الأعرابي التي ذكرها ابن جني<sup>(7)</sup> . فمن حق النحاة أن يأخذوا عنهم ما عللوا به<sup>(8)</sup> . إذن فالتعليل كان موجوداً في النحو قبل الخليل بن أحمد (ت 175هـ)<sup>(9)</sup> ، ولا فرق بين أن يكون هذا التعليل يخصّ النحو أو يخصّ الصرف ويبدو أنّ التعليل على نحو عامٍ تدرّج في نشأته بحسب الحاجة إليه ، فأوله اعتراضات على من طرأ على لسانه اللحن تصويماً له وفي هذه المرحلة لم تكن الحاجة إلى التعليل ملحة جداً ، حتى إذا فشا اللحن على الألسنة وظهرت الحاجة إلى تقعيد القواعد ، ازدادت الحاجة إلى التعليل تدعيماً للقاعدة وتسويغاً لها ورداً على من اعترض عليها ، ثم إذا نضج النحو

(1) مدرسة الكوفة : 76 ، وينظر : المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف : 34 .

(2) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د. فاضل السامرائي : 60 .

(3) ينظر : المباحث النحوية في معجم العين ، رسالة ماجستير ، رافد حميد يوسف : 79 .

(4) منهم : د. مهدي المخزومي ، ينظر : مدرسة الكوفة : 76 ، جرجي زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية : 422/2 ، د. خليل إبراهيم العطية ، ينظر : علم الصرف عند الكوفيين : 8 ، كتاب مخطوط .

(5) ينظر : دراسات في المذاهب النحوية ، في التفكير النحوي عند العرب ، د. زهير غازي زاهد : 22 .

(6) ينظر : المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف : 34 ، من تاريخ النحو العربي ، د. حلمي خليل : 13 .

(7) ينظر : الخصائص : 250/1 .

(8) ينظر : أصول النحو العربي في نظر النحاة ، محمد عيد : 144 .

(9) ينظر : تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، د. علي أبو المكارم : 115 .

التمهيد ..... نشأة العلة الصرفية ومنهج سيبويه في التعليل

في زمن الخليل وسيبويه استقر التعليل واستوى على سوقه وتوحد غرضه وهو التعليم مبنياً حكمة العرب ، وإذا كان التعليل الصرفي نشأ ممتزجاً بالتعليل النحوي ، لاختلاط النحو بالصرف قبل سيبويه ، فإنّ التفريق ظهر في زمن سيبويه في كتابه ، ولا يمكنني أن أقرن استقلالية التعليل الصرفي باستقلالية علم الصرف نفسه وافتراقه عن علم النحو ، فإذا كان كذلك فإنّ التعليل الصرفي يبدأ بزمن أبي عثمان المازني (ت249هـ) في كتابه التصريف ، وإذا سلّمنا بذلك سنحكم على التعليل الصرفي في كتاب سيبويه بالبوار ، على أنّ عدم التفريق بين النحو والصرف في كتاب سيبويه لا يعني امتزاج النحو بالصرف في الكتاب ، فالتفريق واضح وإن اجتمع العلمان بين دفتي كتاب .

ولو لم يكن ثمة تفريق بينهما ( النحو والصرف ) في كتاب سيبويه لجاءت أبوابهما مختلطة مقحماً أحدها بالآخر ولكن منهجية الكتاب واضحة وسليمة . ولو لم تكن منهجية سيبويه في ترتيبه للأبواب صحيحة ومتقبلة لما اتبعت بعده أبداً ، والواقع أنّ هذا المنهج متبع ، فجّل المؤلفات في القرون التي تلت سيبويه سارت على نهجه ومنواله ، في ترتيب موضوعاتها ، فهي تبدأ بالموضوعات النحوية ثم الصرفية ثم الصوتية<sup>(1)</sup> ، بصرف النظر عن ترتيب الأبواب في الموضوع نفسه ؛ لأنّ موضوعات الصرف بعد سيبويه حصل فيها ترتيب جديد وهذا الترتيب لا يُعدّ إخلالاً في المنهج الذي اتبعه سيبويه في ترتيب أبواب الصرف .

إذاً ، لا نستطيع أن نجعل بداية التعليل الصرفي الحقيقية إلا في زمن سيبويه في كتابه ؛ لندرة الأمثلة التي تبحث في مسائل الصرف قبله ، بعكس الأمثلة النحوية قبل سيبويه فقد كانت كثيرة ، على أن لا يفوتني أنّ كتاب سيبويه مليء بآراء شيوخه ممن أخذ عنهم ، ولكن هذه الآراء لو لم يجمعها سيبويه في كتابه لما وصلت إلينا ، وإذا كنّا نتحدث على التعليل الصرفي وعلاقته بالتأليف ، فهذا لا يعني صرف النظر عن كتاب التصريف لأبي عثمان المازني وأهميته في التعليل الصرفي ، فهو قد حمل من العلل ما يستحقّ الدرس والمتابعة وللباحثين أن يفردوا بحثاً في العلل الصرفية في هذا الكتاب الكبير ، وقد بذل الدكتور رشيد العبيدي - رحمه الله - جهداً كبيراً في رسالته للماجستير ( أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ) في بيان العلة وأنواعها وتقسيماتها وطريقة بحثها<sup>(2)</sup> .

والملاحظ أنّ الاهتمام بالعلة الصرفية كان متأخراً جداً قياساً إلى الاهتمام بالعلة النحوية .

وبعد هذا التغاضي الطويل عن التفريق بين العلتين النحوية والصرفية رأيت لمحة لبعض الباحثين يفرّق فيها بين مصطلحي ( العلة النحوية والعلة الصرفية ) فتذكر الدكتورة منى إلياس أنّ الأحسن في دراسة العلل أن نميّز بين العلل الصرفية والعلل النحوية ، فالعلل

(1) ينظر : المدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي : 82 - 83 ، 91 .

(2) ينظر : أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : 145 - 158 ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي : 323 .

التمهيد ..... نشأة العلة الصرفية ومنهج سيبويه في التعليل  
الصرفية في الأغلب الأعم تعود إلى أسباب لسانية بحتة مدارها اجتناب الثقل وطلب الخفة  
، أخذاً بما جرى عليه العرب في نطقهم<sup>(1)</sup>.  
وقد فرّق أحد الباحثين بين مصطلحي ( التعليل الصرفي والتعليل النحوي)<sup>(2)</sup>  
(فمصطلح التعليل الصرفي يفيد بيان العلل أو الأسباب الموجبة للتغيرات التي تنال البنية  
اللفظية جرّاء الإبدال أو الحذف أو الزيادة والنقصان وما إلى ذلك مما يثري اللغة العربية  
من حيث تنوّع الصيغ وزيادة الألفاظ)<sup>(3)</sup>.

### منهم سيبويه في التعليل :

إنّ المنهج العام للكتاب يتّسم بالوضوح والتنظيم والترتيب ، وخلوّه من المقدمة التي  
يشرح فيها سبب التأليف أو المصادر أو اتباعه هذا المنهج ، ومن خاتمة يبيّن فيها نتائج  
بحثه لا يعني خلوّه من منهج منظم جارٍ على أسلوب منطقي رُتّب فيه مواد الكتاب ،  
فالكتاب مرّتّب على أساس النحو والصرف والصوت<sup>(4)</sup> .

---

(1) ينظر : القياس في النحو العربي : 48 .

(2) ينظر : التعليل الصرفي والصوتي في اللغة العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، رسالة  
ماجستير ، رعد هاشم عبود : 10 .

(3) التعليل الصوتي والصرفي في اللغة العربية : 15 .

(4) ينظر : المدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي : 82 . .

التمهيد ..... نشأة العلة الصرفية ومنهج سيبويه في التعليل

أما الشواهد التي استعملها فتختلف بحسب الموضوع الذي يعرض له ففي الموضوعات الصرفية ، معظم شواهد مفردات وأبنية وأسماء منها أعلام ، ومنها غير أعلام ، وأفعال مسموعة عن العرب مع مشتقاتها وأبنيتها<sup>(1)</sup> .

أما المصطلح ، فلم يكن ثمة استقراراً في المصطلحات ، وعنوانات الأبواب ، والسبب في ذلك ؛ أن النحو والصرف لم يوضعا قبله الوضع النهائي ، فما زال العلم بهما حديثاً ، ولا سيما أنّ سيبويه لم يضع كتابه على الصورة الأخيرة ؛ إذ إنه مات مبكراً وتركه على الصورة التي هو عليها الآن ، ومع هذا فهو منظّم ومبوّب ذو منهج واضح ما زال المؤلفون في النحو والصرف ينهجون على نهجه وينهلون من موضوعاته<sup>(2)</sup> .

أما ما يتعلّق بالأصول ، فقد اهتم سيبويه بالقياس كثيراً ، واعتمد عليه ، فيما لم يرد به سماع من العرب ، فإن ورد السماع وقف عنده ، ولم يجاوزه ، واهتم بالتعليل ، وأغلب مسأله كانت معللة ، وهذه التعليقات خالية من التعقيد ، وهي تبين العلة في وجود الحكم أو الظاهرة الصرفية ، مما يحتاج إليه المتكلم والمتلقي ، واستعمل الأحكام التي تميّز بها فصاحة الأساليب وضعفها ، فيفاضل بينها ويحدد صحة الوجه أو ضعفه ، ومن هذه الأحكام : ( المطرّد ) و ( الفصيح ) و ( الضعيف ) و ( الجيد ) و ( هو الوجه ) و ( الحسن ) و ( أفضل من غيره ) و ( القبيح )<sup>(3)</sup> .

### موقفه من أصول النحو :

اعتمد سيبويه في تأصيل القواعد الصرفية على السماع والقياس والتعليل ، أما سماعه ، فهو من فصحاء العرب وقد يسمع من القُرّاء ، فكل حكم نحوي أو صرفي وكل أصل لا يُلقى إلقاءً ، وإنما يُلقى ومعه برهانه من كلام العرب الموثوق بهم وأشعارهم ، فالشواهد عند سيبويه هي مدار القاعدة الصرفية ، ويجب أن تكون القاعدة مطّردة ، وما خالفها يُعدّ شاذاً ، ويبحث له عن تأويل<sup>(4)</sup> .

- السماع : اهتم سيبويه بالسماع عن العرب سواء كان منظوماً أو منثوراً ، فهو يحاول أن يبيّن للقارئ دائماً ، وفي كل نص ينقله ، أنه لا يستعين إلا بما ورد عن العرب الفصحاء الذين وثق بهم ، ولا يأخذ إلا به ، وقد يبيّن أنّ ذلك لغة لبعض العرب ، وقد يصرح باسم القبيلة ، فهو يؤكد على السماع من أفواه العرب<sup>(5)</sup> . وروايته لأقوال العرب وأشعارهم تُحتّم رحلته إلى البادية وإن لم تذكر ذلك كتب الرواة<sup>(6)</sup> .

- أما القياس فكثير استعماله في كتاب سيبويه ، إذ هو الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد الصرفية والنحوية ، واطرادها ، ويتخذ من الشيوع في الاستعمال أساساً له ،

(1) ينظر : نفسه : 86 .

(2) ينظر : نفسه : 91 .

(3) ينظر : نفسه : 92 - 93 .

(4) ينظر : المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف : 46 ، 47 ، وينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب

سيبويه : 163 - 164 .

(5) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 163 - 164 .

(6) ينظر : المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف : 58 .

التمهيد ..... نشأة العلة الصرفية ومنهج سيبويه في التعليل

ويقوم كذلك على مبدأ المشابهة بين الاستعمالات الواردة عن العرب ، فالصرف عنده كله أقيسة (1).

ويذكر سيبويه في أول باب صرفي القياس والسماع معاً ، فافتتح الأبواب الصرفية بباب (( الإضافة وهو باب النسبة )) (2) ونراه في السطور الأول من هذا الموضوع يذكر ( القياس ) ويفرق بين ما سُمع من العرب وما لم يُسمع ، وأنّ المسموع يُترك على حاله كما سُمع ، أما ما لم يُسمع فيكون جارياً على القياس (3).

وأورد سيبويه نصاً للخليل أخاله يجري مجرى الوصيّة التي يجب الالتزام بها ؛ ((قال الخليل : كلّ شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه ، وما جاء تاماً لم تُحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس )) (4).

ويظهر أنّ النحاة أعطوا السماع أهمية كبرى ، دلّ على ذلك أنّ سيبويه في بداية حديثه على موضوعات الصرف في باب النسبة يذكر ما سمع من العرب من الاستعمالات الشاذة ، ثم يذكر الوجه الذي من المفترض أن يكون عليه هذا الاستعمال ، كي يُطابق ما وضعوه من أقيسة ، لذلك ذكر سيبويه الوجوه الشاذة أولاً قال : (( فمن المعدول الذي هو على غير قياس ، قولهم في هذيل : هُذَلِيّ وفي فُقَيْم كنانة : فُقَمِيّ ... )) (5) ثم يستمر في سرد الأمثلة الشاذة ، ومنها أنّ العرب تنسب إلى ( البحر ) على ( فَعْلان ) فيقولون : بَحْرَانِيّ ، والقياس غير ذلك ، قال سيبويه : (( وزعم الخليل أنهم بنوا البحر على فَعْلان وإنما كان القياس أن يقولوا : بَحْرِيّ )) (6).

وربما ذكر سيبويه المسموع من العرب ، وأبدى رأيه فيه بأن يذكر الوجه الجيد ، ومقياس الجودة عنده هو الكثرة ، ومطابقة القياس ؛ قال سيبويه نقلاً عن بعض العرب : (( وقال بعضهم : إِبْلٌ حَمَضِيَّةٌ إذا أكلت الحَمْض ... ، وَحَمَضِيَّةٌ أجودٌ ، وأكثرُ ، وأقيسُ في كلامهم )) (7) فمقياس الوجه المقبول عنده هو الجودة والكثرة ، والمجيء على القياس الجاري في الكلام العربي ، فهو ينقل عن العرب الفصحاء ويستعين بنقل شيوخه ، ولا يكتفي بالنقل بل يتعدّى ذلك إلى تأييد رأي أو تقنيده (8).

ومن ذلك أيضاً أنه يصف من نقل عنه ، فقد يقول : (( وحدثنا من نثق به ... )) (9) ، وقد يذكر أنه سمع من العرب مباشرة بنفسه ويعبّر عن ذلك بقوله : (( وسمعنا من العرب من يقول ... )) (10).

(1) ينظر : نفسه : 87 ، 89 .

(2) الكتاب : 335/3 .

(3) ينظر : الكتاب : 335/3 .

(4) نفسه : 335/3 .

(5) نفسه : 335/3 .

(6) نفسه : 336/3 .

(7) نفسه : 336/3 .

(8) ينظر : : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 166 .

(9) الكتاب : 336/3 .

(10) ينظر : نفسه : 337/3 .

التمهيد ..... نشأة العلة الصرفية ومنهج سيبويه في التعليل

وسيبويه له طرق في نقل الكلام : ( فصيحه ، وشاذّه ) ، فمن طرق النقل عنده الطريق المباشر ، وهو سماعه بنفسه ، كما ذكرنا قبل قليل ، والطريق الآخر ، طريق النقل بالوساطة ويتمثل ذلك بنقله عن شيوخه وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد الذي يمثل المصدر الأول لنقله ، يذكر الدكتور شوقي ضيف أنّ سيبويه وأستاذه كانا شديدي الاستقراء للغة ، وقد استقرّت السليقة في نفوسهم استقراراً مكّنه من ضبط القواعد النحوية والصرفية ضبطاً يبرهن كل من يقرأ مراجعات سيبويه لأستاذه ، فاختصّ سيبويه بالخليل ، وأخذ كل ما عنده من الدراسات النحوية والصرفية مستملياً ومدوّناً ، وهو يتّبع طريقتي الاستملاء والتدوين والاستفسار ، وبذلك احتفظ بكل نظرات الخليل النحوية والصرفية<sup>(1)</sup> . فكلّ ما قال فيه سيبويه : وسألته أو غير ذلك فهو يعني الخليل<sup>(2)</sup> .

وممن نقل سيبويه عنهم غير الخليل أبو الخطاب الأخفش ، يقول : (( زعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول ... ))<sup>(3)</sup> .

والملاحظ أنّ سيبويه لم يكذب يترك شيئاً إلا ثبتّه أو نقله عن شيوخه ، فلا يكتفي بذكر القياس أو الشذوذ في وجه من الوجوه ، بل يمضي إلى نقل وصف أساتذته لذلك بالشذوذ ، فقد يذكر الوجه الشاذ ثم ينقل رأي يونس (185هـ) فيه فيقول : (( وقال يونس : هذا قليل خبيث ))<sup>(4)</sup> .

وقد يعضد رأيه بما سمع من العرب من الشعر الذي يمثل فيه للوجه الشاذ ، ثم يذكر القياس ، ويعضد القياس بببيت من الشعر أيضاً من ذلك قوله : (( وقال الخليل : من قال في يَثْرِبَ : يَثْرِبِي ، وفي تَغْلِبَ : تَغْلِبِي ، ففتح مُغَيَّراً فإنه إن غير مثل يرمي على ذا الحدّ قال : يَزْمَوِي ، كأنه أضاف إلى يَزْمَى ، ونظير ذلك قول الشاعر<sup>(5)</sup> :

فكيف لنا بالشَّرْبِ إن لم تكن لنا دَوَانِيقُ عند الحَانَوِي ولا نَقْدُ

والوجه الحَانِي كما قال علقمة بن عبدة<sup>(6)</sup> :

كأُسْ عزيزٍ من الأَعْنَابِ عَتَّقَهَا لِبَعْضِ أربابها حَانِيَّةٌ حَوْمٌ ))<sup>(7)</sup> .

ففي المثالين السابقين نرى سيبويه تارة يترك التصريح باسم الشاعر ، وتارة يذكر اسمه .

وقد يسمع الحكم من اثنين من شيوخه فيصرّح بذكر اسميهما ، قال : (( وكذلك سمعناه من يونس وعيسى ))<sup>(8)</sup> .

(1) المدارس النحوية : 47 ، 57 .

(2) ينظر : الكتاب : 339/3 ، 345 ، 346 ، 350 .

(3) نفسه : 338/3 .

(4) نفسه : 339/3 .

(5) البيت لذي الرمة : الديوان : 748 ، وينظر : تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري : 494 ،

الشاهد : 806 .

(6) ينظر : ديوانه : 57 ، كتاب الاختيارين للأخفش الأصغر : 402 ، ورواية عجز البيت في الديوان :

لبعض أحيائها حَانِيَّةٌ حَوْمٌ .

(7) الكتاب : 340/3 - 341 .

(8) نفسه : 343/3 .

التمهيد ..... نشأة العلة الصرفية ومنهج سيبويه في التعليل

ومن الأمثلة على صدق سيبويه ودقته وأمانته في النقل ما ورد في نصٍّ يمثل سماعه عن العرب وذلك في قوله : (( وإن أضفت إلى عباديد قلت : عباديديّ ؛ لأنه ليس له واحد ؛ وواحد يكون على فُعْلُول أو فُعْلِيل أو فُعْلَال ؛ فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم ؛ فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب )) (1) فهذا دليل على أنه يتحاشى أن ينقل شيئاً ليس له حجة في نقله ، ولهذا فهو يوجب علينا أن لا نقول إلا ما قالته العرب ولا نستعمل إلا ما استعملته ، وما ذلك إلا دليل على اهتمامه بالسماع واعتماده عليه (2) .

وقد يعتمد على السماع إن لم تكن ثمة قاعدة للاستعمال العربي ، من ذلك أن المصادر لا يُعتمد فيها على القياس ، فهي مرهونة بالسماع محكومة به ؛ قال سيبويه في حديثه على المصادر أنها (( لا تُضبط بقياس ولا بأمرٍ أحكم من هذا وهكذا مأخذ الخليل )) (3) .

أما القياس عنده فيكون على الأغلب من كلام العرب ؛ قال : (( ولو سميت رجلاً بألب ثم حقرته قلت : ألبٌ كما ترى ، فرددته إلى قياس أفعل ، وإلى الغالب في كلام العرب )) (4) .

وخلاصة ذلك أن سيبويه اعتمد في بحثه لأبواب الصرف وتعليلها على عدد من الأسس ، فالأساس الأول الذي اعتمد عليه هو السماع وقد يكون السماع مباشراً أي إنه سمعه بنفسه من العرب ، فيفسر ما سمع ويعلله ويذكر الوجه الجيد فيه كما يراه هو ؛ قال : (( وقد سمعنا بعضهم يقول : في الصَّعِق : صِعَقِي (...) والوجه الجيد فيه صَعَقِي وصِعَقِي جيد )) (5) ، ولم يكن سيبويه ناقلاً فقط بل ينقل الرأي ويؤيده أو يفنده ؛ فمن تأييده أنه قد يفتح أحد الأبواب التي يبحثها بسؤال للخليل عن مسألة ما ، ثم يروي لنا رأي الخليل في هذه المسألة ثم يأتي برأي غير رأي الخليل في المسألة نفسها فيقول : (( وأما غيره ... )) (6) يعني غير الخليل ، ولم يصرح باسمه ، ولكنه بعد أن ينتهي من ذكر القولين يدلي بدلوه ، فيقول مرجحاً كلا القولين : (( وكلا الوجهين صواب ومذهب )) (7) وذلك قوله في (( باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد )) (8) قال : (( سألت الخليل فقلت: سلّم أيتهما الزائدة ؟ فقال : الأولى هي الزائدة ؛ لأنّ الواو والياء والألف يَقَعْنَ ثواني في فَوْعَل ، وفَاعِل ، وفَيْعَل ... وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخر ، وجعل الثالثة في سلّم وأخواتها هي الزائدة ؛ لأنّ الواو تقع الثالثة في جَدُول ... وكلا الوجهين صواب ومذهب )) (9) .

(1) نفسه : 379/3 .

(2) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 167 ، 171 .

(3) الكتاب : 15/4 .

(4) نفسه : 431/3 .

(5) نفسه : 343/3 .

(6) نفسه : 329/4 .

(7) نفسه : 329/4 .

(8) نفسه : 329/4 .

(9) الكتاب : 329/4 .

التمهيد ..... نشأة العلة الصرفية ومنهج سيبويه في التعليل

ومن ذلك أيضاً أنه يعرض مسألة ويذكر رأي الخليل فيها ثم يوجّه المسألة برأيه ويُعلّل توجيهه من ذلك أنّ الخليل يرى أنّ (النصارى) جمع نَصْرِيٍّ ونَصْرَان ، كما قالوا : نَدَمَان ونَدَامِي<sup>(1)</sup> . ثم قال سيبويه : (( هذا قول الخليل ، وأما الذي نوجّهه عليه فإنه جاء على نصرانية ؛ لأنه قد تُكَلِّم به في الكلام ، فكأنك جمعت نصران ، كما جمعت الأشعث ومِسْمَعاً ، وقلت: نَصَارَى ، كما قلت : نَدَامَى فهذا أقيسُ ، والأول مذهبٌ ))<sup>(2)</sup> .

وقد يذكر سيبويه مسألة ويبين القاعدة فيها ثم يذكر آراء العلماء في المسألة نفسها ، فيخطئ بعضهم ، ويرجح رأي آخرين ، ومن ذلك حديثه على تصغير الاسم الممنوع من الصرف مثل ( أحوى ) فالقياس في تصغيره ( أحيى ) بعدم صرفه ، قال : (( وأما عيسى فكان يقول : أحيى ويصرف .. وهو خطأ ، لو جاز ذا لصرفت أصمّ ؛ لأنه أخف من أحمر ... وأما أبو عمرو فكان يقول : أحيى ، ولو جاز ذا لقلت في عطاء : عطى ؛ لأنها ياء كهذه الباء ... وأما يونس فقوله : هذا أحيى كما ترى ، وهو القياس والصواب ))<sup>(3)</sup> .

فقد أعطى في هذا النص صورة مشرقة لنمط المحاوراة والمناقشة التي تفيض حيوية وتشويقاً وعلمية بعيداً عن التعقيد والغموض .

ولا يشترط أن يكون المسموع موافقاً للقياس ، فقد يكون شاذاً ؛ لأنّ السماع من العرب ، والقياس من وضع النحاة أنفسهم ، لذلك فالسماع مقدّم على القياس ، وكلاهما من أصول النحو ، ولا بدّ لسيبويه - وهو ينقل عن العرب - من أن يتكلّم بحسب ما تكلموا به ، ونقله عن الشعراء ، إما أن يكون الشاهد مسوقاً لبيان القاعدة وتسويغها أو لبيان ما شذّ عنها ، وقد يكون اسم الشاعر حاضراً في ذهنه ، فيذكره وإلا فيكتفي بعبارة ( قال الشاعر ) ، ومن المسلمّ به أنه لا ينقل إلا عمّن تأكّد من فصاحته وهذه الشواهد قد لا ينقلها بنفسه بل بالوساطة أحياناً عن طريق شيوخه الذين يثق بهم ، ويحرص على أن يكون من ينقل عنه ممن يوثق به ، كأنّ هذا ينبئ عن وجود النقل غير الموثوق به ، وإلا فما الداعي لأنّ يصف أحداً بالثقة أو غيرها ، فالكتاب كما تقول الدكتور خديجة : (( في جملته سماع ، سواء في ذلك جميع موضوعاته لغوية كانت أم نحوية أم صرفية ))<sup>(4)</sup> .

أما تعليله للمسائل الصرفية ، فلا تخلو مسألة في الكتاب من تعليل وتوجيه ، فهو يكثر من التعليلات ؛ لأنّ العرب كما يقول سيبويه : (( ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ))<sup>(5)</sup> .

وقد غلب على منهجه في التعليل الصرفي أن لا يصرّح بلفظ ( علة ) بل يستعمل ما يدل عليها من مثل : ( لأنّ ) أو ( إنما كان ذلك ) أو ( لأنهم ) أو ( ذلك أنهم ) أو ( ذلك أنّ )<sup>(6)</sup> . وقد يصرّح بلفظ ( العلة ) قال مثلاً : (( ... فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل ... ))<sup>(7)</sup> .

(1) ينظر : نفسه : 411/3 .

(2) نفسه : 411/3 .

(3) نفسه : 472 /3 .

(4) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 174 .

(5) الكتاب : 32/1 .

(6) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 356 .

(7) نفسه : 346/3 ، وينظر : 360 ، 415 ، 464 ، 521 ، 589 .

التمهيد ..... نشأة العلة الصرفية ومنهج سيبويه في التعليل

وقد يضع علة مصرحاً بها لعموم الباب الذي يبحث فيه كما في باب (( ما يُحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة ؛ لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع ))<sup>(1)</sup> فالعلة في عموم الباب هي ( علة عدم الثبات ) وعدم الثبات هنا لحروف الزيادة في الاسم الرباعي ؛ لأنها لم تثبت في جمع التكسير . ومن ذلك أيضاً ( علة التعويض ) التي جعلها علة لعموم (( باب ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب ))<sup>(2)</sup> وكذلك في (( باب ما تقلب فيه الياء واواً ليفصل بين الصفة والاسم ))<sup>(3)</sup> فجعل علة هذا الباب الرئيسة هي ( علة الفصل ) ولا يمنع من أن تتفرع عن العلة الرئيسة علة فرعية من مثل ( علة التكافؤ ) التي هي فرع على ( علة الفصل ) وجاء ذكرهما في باب واحد ، قال : (( وأما فُعلَى من بنات الواو ، فإذا كانت اسماً فإنَّ الياء مبدلة مكان الواو كما أبدلت الواو مكان الياء في فُعلَى ، فأدخلوها عليها في فُعلَى كما دخلت عليها الواو في فُعلَى لتتكافأ وذلك قولك : الدنيا ، والعليا ، والقُصيا ... ))<sup>(4)</sup> .

فهذا النوع الذي ذُكر آنفاً هو من نوع العلل البسيطة التي تعتمد على وصف واحد ، وقد اعتمد عليه سيبويه كثيراً في كتابه من مثل علة المشابهة وعلة الاستئصال وعلة التعويض وعلة الرد إلى الأصل ... وغيرها<sup>(5)</sup> .

وقد تتعدد العلة عنده ، وهي التي تعتمد على أكثر من وصف اثنين أو أكثر<sup>(6)</sup> ، ومن ذلك تعليل قلب الواو ياء في الجمع كما في سَوَط وثوب تجمع على سياط وثياب ؛ فقلبت ؛ لأنها حرف ميّت ( ساكن ) ولأنها حرف اعتلال . قال : (( ومثل ذلك سَوَط وسِياط ، وثوب وثِيابٌ ... لما كانت الواو ميّنة ساكنة شبّهوها بواو يقول ؛ لأنها ساكنة مثلها ، ولأنها حرف الاعتلال ))<sup>(7)</sup> .

وهذا التركيب في العلل ، ليس فيه علة إلا وتبيّن حكماً أصلياً يعلمنا كيف ننطق العبارات على الوجه الصحيح بحيث تفيد المعنى الصحيح الذي نقصده ، وليس فيه ما يسمى عند المتأخرين بالعلل الثواني والثالث ، ولا يسأل عن علة لما علله من الأحكام ، ومما لا تعلّق له بأصل الحكم ولا تأثير ، كما اشتهر ذلك وذاع وكثر عند المتأخرين حتى أدّى إلى تعقيد الدرس اللغوي<sup>(8)</sup> .

وقد لا يذكر سيبويه العلة في المسألة التي يتحدث عليها في موضع حديثه نفسه ، إنما ينبّه على أنّ لهذا الحكم علة سببها في موضع قادم ، ثم يبيّن هذه العلة بعد صفحات قد تقل أو تكثر تبعاً لورود المواضع المعللة بعلة واحدة<sup>(9)</sup> . ومن ذلك حديثه على حذف الحرف الأخير من الاسم الخماسي الصحيح عند تصغيره نحو سفرجل ، وفرزدق ، قال :

(1) نفسه : 444/3 .

(2) نفسه : 83/4 .

(3) الكتاب : 389/4 .

(4) نفسه : 389/4 .

(5) ينظر : الملحق الإحصائي في نهاية الرسالة .

(6) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 169 .

(7) الكتاب : 360/4 .

(8) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 191 - 194 .

(9) ينظر : نفسه : 188 .

التمهيد ..... نشأة العلة الصرفية ومنهج سيبويه في التعليل

((وسأبين لك إن شاء الله لم كانت هذه الحروف أولى بالطرح في التصغير من سائر الحروف التي من بنات الخمسة ))<sup>(1)</sup> ثم بين العلة بعد صفحات كثيرة وذكر أن العلة في حذف الحرف الأخير بقوله : (( وإنما تحذف آخر الاسم ؛ لأنّ التحقير يسلم حتى يُنتهى إليه ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة ))<sup>(2)</sup> ؛ لأنّ ترتيب التصغير يسلم فيها إلى أن تنتهي أربعة أحرف والترتيب يكون بضم أوله وفتح ثانيه ، ودخول ياء التصغير ، ودخول الإعراب على الحرف الذي بعده فيصير مثل جُعِفِر ، وكذلك في الجمع نقول : جَعَاوِر ، فأخذوا من هذه الأحرف الخمسة الأصلية الأربعة أحرف الأول منها فقالوا في ( سَفَرَجَل ) : ( سَفَيْرَج )<sup>(3)</sup>.

وقد يُعلّل سيبويه بعض المسائل أو الاستعمالات التي يفترضها من نفسه ولم تكن واردة عن العرب ، وهذا ما يسمّيه الدكتور شوقي ضيف ، الأمثلة المقترحة<sup>(4)</sup> . فيفترض استعمالاً ما ، ثم يُعلّل عدم وروده عن العرب ، وشبّه تعليله بغيره مما هو مستعمل عند العرب ، وبالعلة نفسها ، قال : (( وقالوا : الْفُقْر كما قالوا : الضُّعْف ، ولم نسمعهم قالوا : فُقْر ، كما لم يقولوا في الشديد : شُدْد ، استغنوا باشتدّ وافتقر ، كما استغنوا باحماراً عن حَمِر ... ))<sup>(5)</sup> فهو لا يكتفي بتعليل الوجه المستعمل ، بل ذهب يعلّل ما لا يُستعمل من تصارييف الكلمة ؛ ففي الوقت الذي يخصص التصغير بالأسماء المتمكنة يمنع أن تصغر الأفعال إلا ما جاء عن العرب ووجد له وجهاً يسوّغه ، أما الضمائر فلا تصغر وعلل ذلك بأنها : (( لا تقوى قوة المظهرة ، ولا تمكّن تمكّنها ، فصارت بمنزلة لا ، ولوّ وأشباههما ، فهذه لا تحقّر ؛ لأنها ليست أسماء ، وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقّر ))<sup>(6)</sup> .

وقد يُعلّل سيبويه لقراءة قرآنية في حديثه على بعض المباحث الصرفية ، ففي حديثه على أحوال النون الخفيفة والثقيلة ، ولحاقها بالأفعال ، بين أنّ الفعل إذا كان للجميع ولحقت به إحدى نوني التوكيد تحذف منه نون الرفع ، وعلّل ذلك بأنه مستثقل أن تجتمع ثلاث نونات واستشهد لذلك بقراءة نافع للآية الكريمة ﴿  ﴾ وكذلك قراءة الآية ﴿  ﴾ (الحجر : 54) (تبشّرون) بالتخفيف<sup>(7)</sup> . وعلل ذلك سيبويه بأنهم : (( استثقلوا التضعيف ))<sup>(8)</sup> وبعد أن يعلّل القراءة يعضد رأيه ببيت من الشعر لعمر بن معد يكرب<sup>(9)</sup> :

تراه كالشّغام يُعلّ مسكاً يسوء الفاليات إذا قلّني

(1) الكتاب : 418/3 .

(2) نفسه : 448/3 .

(3) ينظر : نفسه : 448/3 ، الحاشية (1) .

(4) ينظر : المدارس النحوية : 91 .

(5) الكتاب : 33/4 .

(6) الكتاب : 478/3 ، وينظر : 479 ، 480 ، 481 .

(7) القراءتان في إتحاق فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، الدميّطي : 212 ، 275 .

(8) الكتاب : 520/3 .

(9) البيت في ديوانه : 173 ، وينظر : شرح المفصل : 91/3 ، خزانة الأدب : 445/2 .

التمهيد ..... نشأة العلة الصرفية ومنهج سيبويه في التعليل

وعقّب سيبويه على البيت بأنّ الشاعر أراد فليّنني (1).

وقد يأتي تعليل سيبويه للهجة من اللهجات ، فقد ينقل لغة لبعض العرب عن أحد شيوخه ويعلّلها ، من ذلك أنّ يونس نقل لغة لبعض العرب في ( لَبَّبَتْ ثَلَبُ ) كما يقولون ( ظَرُفَتْ تَظْرُفُ ) وعلّل سيبويه ذلك بقوله : (( وإنما قلّ هذا ؛ لأنّ هذه الضمة تستقل فيما ذكرت لك ، فلما صارت فيما يستقلون فاجتمعا فرّوا منهما )) (2) فعلة ذلك عنده هي ( علة الاستقلال ) .

فسيبويه كان يسند دائماً ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصوّر دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرّت في دخائل العرب. وقد اتّسع سيبويه وقبله أستاذه الخليل في فتح باب التمارين ، في الصرف خاصة (3) .

فهذه السهولة في الشرح والتعليل والبرهنة والوضوح في تعليقاته في الكتاب هي السمة المميزة له ، ولطريقة بحثه للعبارات ، والأساليب الواردة عن العرب ، التي يضعها لهذه العبارات اطرّدت استعمالها أم لم يطرّد وجرى استعمالها مجرى الأمثال ، فالواجب علينا أن نأخذ في طريقة سيبويه في التعليل منهجاً ثابتاً لنا في البحث ولا نطيل ، وأن نقصر على العلة الأصلية التي تفيدنا في فهم العبارة (4) ، أما العلل الثانوية والثالث مما أبتلي به درس اللغوي فهي طارئة ودخيلة ولم يكن اللغويون العرب الأولون يذكرونها في كلامهم وخير شاهد على ما نقول ما تلمسناه في أثناء الكتاب .

(1) ينظر : الكتاب : 520/3 .

(2) الكتاب : 37/4 .

(3) ينظر : المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف : 55 ، 91 .

(4) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 196 .

# المحتويات

## - المقدمة ..... أ - ج

## - التمهيد : نشأة العلة الصرفية ومنهج سيبويه في التعليل ..... 1- 19

نشأة العلة الصرفية ..... 1- 7

منهج سيبويه في التعليل ..... 8 - 19

## - الفصل الأول : العلل الذوقية ..... 20 - 53

1- التعليل بعلة الثقل ..... 23 - 33

2- التعليل بعلة الخفة ..... 34 - 36

3- التعليل بعلة الاستغناء ..... 37 - 42

4- التعليل بعلة كثرة الاستعمال ..... 43 - 49

5- التعليل بعلة الجوار ..... 50 - 53

## - الفصل الثاني : العلل التحويلية ..... 54 - 84

1- التعليل بعلة الرد إلى الأصل ..... 60 - 66

2- التعليل بعلة مراعاة الأصل ..... 67 - 69

3- التعليل بعلة الإشعار بالأصل ..... 70 - 72

4- التعليل بعلة التعويض أو العوض ..... 73 - 77

5- التعليل بعلة القوة ..... 78 - 84

## - الفصل الثالث : العلل القياسية ..... 85 - 115

1- التعليل بعلة المشابهة أو ( حمل النظير على النظير ) ..... 90 - 101

2- التعليل بعلة الحمل على النقيض ( أو الحمل على الضد ) ..... 102 - 104

3- التعليل بعلة حمل الأصل على الفرع ..... 105 - 106

4- التعليل بعلة حمل الفرع على الأصل ..... 107

5- التعليل بعلة الحمل على المعنى ..... 108 - 111

6- التعليل بعلة المساواة أو ( الحمل على المراتب المتساوية ) ..... 112

7- التعليل بعلة الحمل على التوهم ..... 113 - 115

## - الفصل الرابع : العلل الدلالية والعلل الآخر ..... 117 - 142

العلل الدلالية : ..... 117 - 120

1- التعليل بعلة خوف الالتباس ..... 121 - 125

2- التعليل بعلة الفرق ..... 126 - 129

3- التعليل بعلة أمن اللبس ..... 130 - 131

4- التعليل بعلة التحقيق أو التأكيد ..... 131 - 133

العلل الأخر : ..... 134 - 139

1- العلل المفردة : ..... 134-139

- علة الاحتياج ..... 134

- علة الزيادة ..... 134

- علة التركيب ..... 135

- علة التحول عن المعنى ..... 135

- علة التجزئة ..... 135 - 136

- علة التوسع ..... 136

- علة البناء ..... 137

- علة المغايرة ..... 137 - 138

- علة المشاركة ..... 138 - 139

- علة الإخاء ..... 139-2 العلل

المتضافرة ..... 140-142

- علة اتحاد الموضع والزيادة والسكون ..... 140 - 142

- استئقال والتباس وإجفاف ..... 140-141

- عدم الاستعمال والالتباس والكثرة ..... 141

- الرد إلى الأصل والاستغناء ..... 141 - 142

- زيادة واستئقال وعوض ..... 142

- الملحق الإحصائي للعلل الصرفية في كتاب سيبويه .... 144-165

- الخاتمة ..... 166 - 170

- المصادر والمراجع ..... 171 - 187

- الملخص باللغة الإنكليزية .....



وبحثت في الفصل الثاني ( العلل التحويلية ) والجامع بينها أن يكون للبنية أصل معيّن وُضعت عليه ، ثم حصل تحويلٌ فيها إلى صورة أخرى ، ودرست فيه العلل الآتية : ( علة الرد إلى الأصل ، وعله مراعاة الأصل ، وعله الإشعار بالأصل ، وعله التعويض وعله القوة ) .

وجاء الفصل الثالث مختصاً بدراسة ( العلل القياسية ) التي تعتمد على مبدأ المشابهة بين الأبنية من حيث استعمالاتها وعلله هي ( علة المشابهة أو الحمل على النظير ، وعله الحمل على النقيض أو الحمل على الضد ، وعله حمل الأصل على الفرع ، وعله حمل الفرع على الأصل ، وعله المساواة أو الحمل على المراتب المتساوية ، وعله الحمل على المعنى ، وعله الحمل على التوهم ) .

أما الفصل الرابع فسميته ( العلل الدلالية والعلل الأخر ) وكان على شقين ، الأول منهما (العلل الدلالية ) درست فيه العلل التي تعتمد على المعنى والدلالة ، وضّم كلاً من (علة خوف الالتباس ، وعله الفرق وعله أمن اللبس ، وعله التحقيق أو التأكيد) ، أما الشق الثاني فقد ضمّ مجموعتين من العلل ، درست في الأولى منهما ( العلل المفردة ) وضمت عشر علل هي : ( علة الاحتياج ، وعله الزيادة ، وعله التركيب ، وعله التحول عن المعنى ، وعله التجزئة ، وعله التوسع ، وعله البناء ، وعله المخالفة ، وعله المشاركة ، وعله الإخاء ) . أما المجموعة الثانية فقد

درست فيها العلل المتضافرة ، وهي : (علة اتحاد الموضع والزيادة والسكون ، وعله استتقال والتباس وإجحاف ، وعله عدم الاستعمال والالتباس والكثرة ، وعله الرد إلى الأصل والاستغناء ، وعله زيادة واستتقال و عوض ) .

ورأيت من تمام البحث أن ألحق جدولاً إحصائياً للعلل الصرفية الواردة في كتاب سيبويه ، صنفتها بحسب الترتيب الألفبائي ، فذكرت فيه اسم العلة مشفوعاً بعنوان الباب الذي وردت فيه والجزء والصفحة . ثم ختمت الرسالة بأهم النتائج التي توصلت إليها ، وبعدها جاء ذكر المصادر والمراجع ثم ملخص البحث باللغة الإنجليزية .

وكان مُتَكْنِي ومَعُولِي في البحث على مصادر كثيرة أهمها : كتاب المقتضب لأبي العباس المبرد (ت285هـ) ، والمنصف في شرح تصريف المازني لابن جني (ت392هـ) ، والخصائص لابن جني أيضاً ، وشرح المفصل لابن يعيش (ت643هـ) ، والممتع في التصريف لابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ) ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستربادي (ت686هـ) ، وغيرها مما هو مثبت في قائمة المصادر والمراجع . ولا أدعي أنني قد بلغت الغاية في دراسة هذا الموضوع ، فلا زال في نفسي منه شيء ، ولكنني بذلت ما بوسعي ولم أدخر جهداً في سبيل إتقانه ، ولم تكن الطريق أمامي مُمَهَّدَةً ، بل كانت تعترضني الكثير من العقبات الكؤود ، ما جعلتني - في كثير من الأحيان - أشعر بالإحباط واليأس ، وأول معاناتي صعوبة فهم نص الكتاب ، فقد وُصِف قديماً بالغموض فألفاظه (( تحتاج إلى عبارة وإيضاح ؛ لأنه كتاب أُلِف في زمان كان أهله يألّفون مثل هذه الألفاظ ، فاختصر على مذاهبهم ))<sup>(1)</sup> ؛ لذلك فهو صعب المراس ، على كبار الباحثين ، فكيف بشداتهم أمثالي ، وأيضاً من الصعوبات عدم حصولي على شروح

(1) خزانة الأدب للبغدادي : 371/1.



## العلل الذوقية

الذوق مصطلحٌ يعتمد في اللسان العربي على شعور مستعمل اللغة بما ينطق من مفرداتٍ تُؤلفها أصواتٌ معينة تجتمع مكوّنةً تلك المفردات التي منها الصيغ . وقد تكون هذه الأصوات غير منسجمة فيما بينها فيظهر على اللسان عند النطق ما يثقل عليه وينبو عنه . وتمتد جذور هذا المصطلح إلى زمن الخليل بن أحمد الفراهيدي عند تأليفه كتاب العين ؛ فابتدأ حديثه بكيفية نطق الحرف ، فنقل عنه أنه كان يتذوق الحروف ، (( وإنما كان ذواقه إيّاها أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يُظهر الحرف نحو : اب ، ات ، اح ... ))<sup>(1)</sup> ، فالتذوق عنده يعني إخراج الحرف من موضعه الصحيح .

وردد الدكتور تمام حسان هذه الفكرة التي جاء بها الخليل ؛ إذ رأى أنّ مسألة الذوق تبدأ من الحرف بمفرده قبل انضمامه إلى غيره ليكون الصيغة ، فذكر أنّ أصل الوضع بُني على فكرة تذوق الحرف التي حددها النحاة ، ويتمّ ذلك التذوق بإسكان الحرف بعد همزة مكسورة ، فالمخرج والصفات التي تأتي مع هذا التذوق هي عناصر أصل الوضع بالنسبة لهذا الحرف<sup>(2)</sup> .

ويُتصل الذوق بفصاحة الكلمة التي يُشترط في أصواتها أن تكون متباعدة المخارج ؛ لأنّ تقاربها في المخرج يؤدي إلى تنافرها في النطق ، مما يُسبب ثقلها على اللسان .

ولهذا جعل الخطيب القزويني (ت739هـ) مقياس فصاحة الكلمة خلوصها من التنافر الذي تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان ، وعُسّر النطق بها<sup>(3)</sup> . وإذا تلمسنا تعريفاً للتنافر نجده يعني (( ما في الكلمة من وصفٍ يوجب ثقلها على اللسان وعُسّر النطق بها ... فمداره الذوق المدرك للأصوات والحروف بما لها من كميّات يقوم بها الجهاز النطقي في أثناء الكلام وما يصاحبها من أثر عند الاستماع ))<sup>(4)</sup> .

ولهذا فستعتمد العلل في هذا الفصل على ذلك المصطلح (الذوق) لذا جاء اسم هذا الفصل (العلل الذوقية) .

و(العلل الذوقية) أطلق عليها د. حسام أحمد قاسم اسم (العلل الاستعمالية) وعرفها بأنها (( مجموعة العلل التي تُردّ إلى استعمال الناس للغة ، وكيفية نطقهم لأصواتها ، وإلى مجموعة القواعد التي تحكم هذا النطق وذلك الاستعمال ... وهي علل تعود في الغالب إلى ميل اللغات الدائم إلى الاقتصاد والتخفيف ))<sup>(5)</sup> .

ولست أبتغي الإطالة في مناقشة هذا التعريف ، إلا أنني سأكتفي بعبارة ( كيفية نطقهم لأصواتها) وهذه تعني التذوق ، ثم إنّ لفظة (الاستعمالية) تعبير مطلق نستطيع أن نُسمّي به أغلب العلل التي وردت عن العرب ؛ لأنّ أغلبها يُعلّل الاستعمال ويسوّغه ؛ قال

(1) كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) : 47/1 .

(2) ينظر : الأصول ، دراسة أبستمولوجية : 127 .

(3) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني : 11-12 .

(4) مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي ، محمود موسى حمدان : 5 .

(5) الأسس المنهجية للنحو العربي ، دراسة في كتب إعراب القرآن : 374 .

## الفصل الأول.....العلل الذوقية

الدكتور شعبان عوض معرّفاً هذه العلل (الاستعمالية) : إنها (( تلك العلل التي تُعلّل الاستعمال وتبرّره من مثل التعليل بالثقل والخفة وكثرة الاستعمال والاستغناء ، إلى غير ذلك ))<sup>(1)</sup> .

إذن تسمية (الاستعمالية) لا تقتصر على نوع من هذه العلل ؛ لأنها تسوّغ ما استعملته العرب وما ورد عنها ، فمثلاً (علة خوف الالتباس) من العلل الدلالية التي تعتمد على الدلالة ، وهي تفسّر استعمال العرب لبعض الصيغ بدلاً من الأخرى ، من مثل : تصغير (عيد) على (عُيَيْد) والقياس فيه (عُؤَيْد) ؛ لأنه من العُود ، إلا أنهم خافوا أن يلتبس بتصغير (عُؤَد) فاستعملوه على هذه الحال<sup>(2)</sup> .

ولهذا وجدت أنه من المستحسن أن أُعرض عن تسمية هذه العلل بـ (العلل الاستعمالية) وأن أسميها بـ (العلل الذوقية) ؛ لأنّ هذه التسمية أكثر خصوصية ، وأقرب إلى مفهوم هذه العلل لاعتمادها على الحس والذوق العربي ، فضلاً عن إشارة بعض أساتذتنا الأفاضل إلى هذه التسمية\* . وتأسيساً على ما مرّ ذكره سندرس في هذا الفصل العلل التي تدخل تحت هذا العنوان ، والذي نستوحي أسماء العلل فيه من عبارات سيبويه تصريحاً أو تلميحاً ، مرتبة بحسب كثرة ورودها في الكتاب وأهميتها ، مقتصرأ في كل علة منها على بعض الأمثلة التي أوردها سيبويه إذا كانت كثيرة الورد في كتابه مُحيلاً القارئ إلى الملحق الإحصائي في نهاية الرسالة.

(1) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 91.

(2) ينظر : شرح المفصل : 557/2 ، شرح الرضي على الشافعية رضي الدين الاسترأبادي : 211/1 .

\* تجب الإشارة إلى أنّ هذه التسمية اقترحها أستاذنا الدكتور صباح عباس السالم .

## 1. التعليل بعلّة الثقل :

النقل ((وصف في الكلمة يستدعي الاتجاه بها إلى التخفيف))<sup>(1)</sup> ، وهو أن تتألف الكلمة من أجزاء تفتقر إلى الانسجام والتساق فيما بينها مما يؤدي إلى شعور الناطق بثقلها على لسانه فيميل بسبب ذلك إلى التخفيف .

وهو مجرد أثر يتركه بناء الكلمة ، ويحسّه المتحدث في نفسه خلال الممارسة اللغوية<sup>(2)</sup> . والتعليل بالنقل اعتمد عليه سيبويه في تفسير الكثير من ظواهر اللغة ولاسيما في مسائل الصرف ، وتدخل هذه العلة ضمن (العلل الذوقية) لكونها تعتمد على إحساس المتكلم بثقل بعض الألفاظ على لسانه وعدم استساغته لنطقها ، يقول ابن جني في حديثه على علل النحويين : ((وذلك أنهم إنما يُحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس))<sup>(3)</sup> .

فالعرب كانوا يتلمسون رشاقة اللفظ ، وتوافر الناحية الموسيقية ، وبناء اللفظة العربية في حركاتها وسكناتها وأصواتها بما يُظهر جنوح العربية إلى بلوغ التناسب الصوتي الموسيقي<sup>(4)</sup> .

وتربط قضية النقل بالعادة النطقية لدى المتكلم باللغة ، فالأعضاء النطقية لها دور في ذلك بقدر ما تعودت عليه وتمرسّت على نطقه ، وهذه العادة هي التي تصبغ اللغة بطابع الثقل والخفة<sup>(5)</sup> .

ومصطلح الثقل عند سيبويه مصطلح عام ، تتفرع عنه مصطلحات أخر من مثل : (الاستئقال) و(الكراهة) و(الكلفة) ، فالاستئقال مصطلح فرعي على الثقل ؛ لأنّ الثقل بزنة(فَعِيل) مما يدخل في باب الخصال الثابتة في الشيء ؛ قال سيبويه : ( هذا باب أيضاً في الخصال التي تكون في الأشياء ... ومثله ثَقُلَ ثَقْلاً وهو ثقيل ))<sup>(6)</sup> .

وقال في باب افتراق فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ : (( وَأَمَّا سَرُعُ وَبَطُوءُ فكأنهما غريزة كقولك : خَفَّ وَثَقُلَ ... ))<sup>(7)</sup> إذن الثقل ثابت في الشيء وهو اسم ، أما الاستئقال فإنّ صيغة الفعل (استفعل) تدل على الحدوث وهو معنى طارئ في الشيء<sup>(8)</sup> . قال سيبويه في باب استفعلت : (( تقول : استجدّته أي أصبته جيّداً ، واستكرمته أي أصبته كريماً ... ))<sup>(9)</sup> .

(1) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د. محمد سمير : 36 .

(2) ينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، د. أحمد عفيفي : 29 .

(3) الخصائص : 49/1 .

(4) ينظر : التطور اللغوي التاريخي للغة العربية ، د. إبراهيم السامرائي : 109 .

(5) ينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، أحمد عفيفي : 48 .

(6) الكتاب : 28/4- 32 .

(7) نفسه : 56/4 .

(8) ينظر : معاني الأبنية ، د.فاضل السامرائي : 17-9 .

(9) الكتاب : 70/4 ، وينظر : كتاب الفصيح لأبي العباس ثعلب : 275 ، الصرف الواضح : 108 .

فقد اتضح الفرق بين المصطلحين ، وإن جعلهما عدد من الباحثين مترادفين<sup>(1)</sup> . ولا غرابة في أن نرى عدم تفريق القدماء بينهما ، فلربما لم يكن المصطلح مستقر الدلالة ومحدد المفهوم ، ولكن هذا يتبين من خلال الأمثلة الموضوعة لكل من المصطلحين. ويجب أن أشير إلى أن الثقل يُعدّ مشكلة من مشكلات النطق التي يجب على الناطق معالجتها ، ومن الممكن أن تعالج بطرائق منها : الحذف ، والمخالفة ، والمماثلة وغيرها، وكل هذه الطرائق العلاجية تدخل تحت عنوان طلب الخفة أو التخفيف ؛ لذلك ذكر الدكتور شعبان عوض أنه ليس ثمة فرق بين التعليل بالثقل والتعليل بالخفة من الناحية النظرية ، فالعرب إذا استنقلت استعمالاً ما طلبت الخفة ، وإذا طلبت الخفة فإنها تفرّ من الثقل<sup>(2)</sup> .

فقضية الثقل في الكلام توجب غالباً على الناطق أن يقوم بتغيير ما في البنية من أجل أن يخفّ ما فيها من الثقل على الناطق ؛ لئلا يكلفه ما يجهد أو يجهد عضلات نطقه ، وقد تحكّمت مسألة الثقل بكثير من التغييرات والتبديلات في التركيب والصيغة وتآلف الأصوات أو تنافرها في كلام العرب<sup>(3)</sup> .

فالتغييرات التي يجنح إليها الناطق للتخلص من الثقل كالحذف وغيره غايتها التخفيف ، والتخفيف هنا هو غير (علة الخفة) أو الاستخفاف ؛ لأنّ علة الخفة هنا ترجع إلى إحساس الناطق بخفة الشيء ، لا أنه وجد في ذلك الشيء ثقلاً فخففه ؛ لذلك أشعر أن ثمة نقصاً في المصطلح واختلاطاً ، فاتفق مع الدكتور شعبان عوض في قوله بعدم وجود فرق بين التعليل بالثقل والتعليل بالخفة بشرط أن يكون التعليل بالخفة غايةً للتخلص من الثقل يُتوصّل لها بوسائل متعددة كالحذف والإهمال والعدول وغير ذلك . وإن كان الأدق أن يُفرّق بين مصطلحات الخفة والاستخفاف والتخفيف ، كما فرّق بين الثقل والاستثقال ، فالخفة موجودة في أصل الشيء ، والاستخفاف من الناطق يشعر به، والتخفيف عملية يتخلص بها الناطق من الثقل بوسائل عدّة كالحذف مثلاً .

وبعد أن حددنا بعض المصطلحات التي ستواجهنا كثيراً في موضوع الدراسة؛نبداً بمطالعة العلل في كتاب سيبويه التي منها ما يُعلّل للقاعدة الصرفية ، ومنها ما يُعلّل للخروج عن هذه القاعدة .

فنجد هذه العلل تبدأ بـ (( ... باب الإضافة وهو باب النسبة ))<sup>(4)</sup> وتجدر الإشارة إلى أنّ الترتيب الذي اتبعه سيبويه في بحثه لأبواب الصرف هو غير ما استقر عليه الترتيب في الزمن الذي تلاه ؛ ولو تتبعنا مواطن الثقل في الكتاب التي علّلها سيبويه لوجدنا تعليلاته واضحة في الصفحات الأولى من الباب الأول وهو باب الإضافة ، قال في (( باب ما حذف

(1) ينظر : الأسس المنهجية للنحو العربي : 374 ، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 188 ، الخفة والثقل في كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير ، وسن عبد الستار : 8- 11 .

(2) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 192

(3) ينظر : علّة الاستخفاف والاستثقال عند ابن جني ، د. رشيد العبيدي : 75 - 76 ، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد : 51 ، ج4 ، 2004م .

(4) الكتاب : 335/3.

## الفصل الأول.....العلل الذوقية

الياء والواو فيه القياس ... وسألته عن شِدِيدَة فقال : لا أحذف ، لاستثقالهم التضعيف ، وكأنهم تنكّبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف ((<sup>(1)</sup>).

وقبل هذا الباب قرّر أنّ القياس في الاسم المنسوب إليه إذا كان بوزن فعيلة معتلا العين بالواو أو الياء أن تُحذف منه ثم تُضاف إليه ياء النسبة ، وعلل هذا الحذف بأمرين : الأول : أنّ آخر الاسم عرضة للتغيير دائماً ؛ لما يطرأ عليه من لواحق تُخرجه عن المنتهى ، والثاني : أنّ حكم المنسوب إليه إذا لحقت به ياء النسبة أن تُغيّر عن حاله ، وأوضح ذلك السيرافي (ت369هـ) بقوله : (( وياء الإضافة الأولى منها ساكنة ولا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، وهما يغيّران آخر الاسم ويخرجانه عن المنتهى ويقع الإعراب عليهما ، فهذا أول تغيير فيهما للاسم ... ))(<sup>(2)</sup>).

فالقِياس في (شِدِيدَة) - إذن - حذف الياء ، ولكن الخليل منع حذفها في هذا الاسم معللاً ذلك المنع بأنها لو حُذفت فسوف يلتقي حرفان متماثلان ، وهما حرف الدال الأول والثاني ، فيصبح الاسم بعد حذف الياء (شَدِيدِي) ، والتقاء الدالين يؤدي إلى التضعيف وهو مستثقل بشرط عدم الإدغام ، فضلاً عن تضعيف ياء الإضافة ، والعرب يكرهون توالي المثليين ولاسيما وهما أصليان (<sup>(3)</sup>).

فالتقل عند سيبويه ثلاثة مستويات : مستوى الثقل في الحركات ، ومستوى الثقل في الحروف ، ومستوى الثقل فيهما معاً أي (الحروف والحركات) . والثقل في كلمة (شِدِيدَة) عند حذف الياء وإضافة ياء النسبة هو من المستوى الثاني ، وهو الثقل في مستوى الحروف الذي يظهر واضحاً في حال تضعيف الحرف ، قال سيبويه : (( اعلم أنّ التضعيف يُثقل على ألسنتهم ، وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد )) (<sup>(4)</sup>).

ويزداد التضعيف ثِقَلًا إذا كان الحرف المضعّف أصلياً ، ويذكر الرضي (ت686هـ) أنّ لثقل الحروف مرتبتين ، منهما أن يكون الحرف المضعّف أصلياً ؛ لأنّ الحروف الأصول أشدّ تمكناً من الحروف غير الأصول (الزوائد) ؛ لرسوخها وتمكّنها ، فيكون ثقلها أشدّ وأقوى (<sup>(5)</sup>) . ثم قال في موضع آخر : (( أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال ، إذ على اللسان كُلفٌ شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه ، ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء والأفعال رباعياً أو خماسياً فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان لثقل البناءين ، وثقل التقاء المثليين ولاسيما مع اصالتهم ))(<sup>(6)</sup>).

فالتقل هنا ناتج عن عسر النطق بالمتماثلين لأسباب عضوية (<sup>(7)</sup>). ولأجل ألا يلتقي المتماثلان يستحسن العرب تركيب كلمات لغتهم من حروف متباعدة المخارج كما يقول

(1) نفسه : 339/3 .

(2) الكتاب : 335/3 ، الحاشية (1) .

(3) ينظر : شرح الرضي على شافية ابن الحاجب : 205/1 .

(4) الكتاب : 417/4 .

(5) ينظر : شرح الرضي على شافية ابن الحاجب : 205/1 .

(6) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب : 239-238/3 .

(7) ينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي : 33 .

ابن جني : (( إذ كان الصوت مع نقيضه أظهر منه مع قرينه ولصيقه ، ولذلك كانت الكتابة بالسواد في السواد خفيفة ، وكذلك سائر الألوان ))<sup>(1)</sup> .

ومعنى قول الخليل الذي نقله سيبويه : (( وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين ... ))<sup>(2)</sup> أن العرب تجنبت التقاء المتماثلين ، فتتكب تعني تجنّب ومال<sup>(3)</sup> .

ثم استمر سيبويه يسأل الخليل فقال له : (( ... فكيف تقول في بني طويلة ؟ فقال : لا أحذف لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فَعَل ، ألا ترى أن فعل في هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مُبدلة ، فيُكره هذا كما يُكره التضعيف ، وذلك قولهم في بني حَوِيزَة حَوِيزِي ))<sup>(4)</sup> .

فالظاهر أن حال (طويلة وحويزة) كحال شديدة في كراهية الاستتقال ولكن (شديدة) ثقلت للتضعيف و(طويلة) ثقلت لتتابع الحركات فلا يقولون : طَوْلِي ولا حَوِيزِي ، لأنهما مثل (شَدِيّ) عند فكّ الإدغام تصبح (شَدِيّ) ، وذكر ابن عصفور أن الاسم إذا كان بوزن (فَعِيلَة) حذفت الياء منه ، وتاء التأنيث ، فنقول في (جذيمة) : (جَذَمِي) ، وفي (حنيفة) : (حَنَفِي) هذا إذا لم يكن الاسم معتل العين أو مضاعفها ، أما إذا كان كذلك ، فلا تحذف إلا التاء ثم تنسب إليه على لفظه ، نقول في النسب إلى (شَدِيدَة) : (شَدِيدِي) هروبا من اجتماع المثليين ، وكذلك إذا كان معتل اللام ، مثل (طويلة) نقول : (طَوِيلِي) وسبب ذلك أننا إن حذفنا الياء وجب أن نقول : (طَوِيلِي) فتتحرك الواو ، وما قبلها مفتوح فتقلب ألفا ، فيجيء : (طَالِي) فيكثر التغيير ، ولو لم تحذفها لثقل الاسم<sup>(5)</sup> .

فامتنعت العرب من هذا التضعيف لكثرة الحركات وليس هذا لامتناع بغير علة ، بل في كل ذلك وجه ومسوّغ كما يقول سيبويه : (( وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ))<sup>(6)</sup> .

وكما رأينا الثقل يتحقق عند اجتماع الحروف المتماثلة ، نجده كذلك يتحقق عند اجتماع الحركات المتماثلة ، قال سيبويه : (( وأما جَمَزَى ، فلا يكون جَمَزَوِي ولا جَمَزَاوِي ولكن جَمَزِي ؛ لأنها ثقلت وجاوزت زنة ملهى ، فصارت بمنزلة حُبَارِي لتتابع الحركات ، ويُقَوَّى ذلك أنك لو سميت امرأة قَدَمًا لم تصرفها كما لم تصرف عَنَاق ))<sup>(7)</sup> .

وجَمَزَى - ضرب من السير - اسم مقصور ، والاسم المقصور إذا كانت ألفه للتأنيث أو للإلحاق ووقعت رابعة أو خامسة حُذِفَت إلا إذا كانت الكلمة ساكنة الحرف الثاني والألف رابعة ، فنقول في النسبة إلى حُبَارِي وإلى جَمَزَى : حُبَارِي وجَمَزِي<sup>(8)</sup> .

فالثقل في هذه اللفظة يمثل المستوى الثاني من مستويات الثقل وهو ثقل الحركات التي رتبها سيبويه حسب ثقلها وخفتها فذكر أن الفتحة أخف الحركات والكسرة أثقل منها

(1) الخصائص : 229/2 .

(2) الكتاب : 339/3 .

(3) ينظر : لسان العرب ، مادة (نكب) : 770/1 .

(4) الكتاب : 339 / 3 .

(5) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 317/2 .

(6) الكتاب : 32/1 .

(7) نفسه : 354/3 .

(8) ينظر : الصرف الواضح : 301 ، علم الصرف ، راجي الأسمر : 144 .

والضم أثقل منهما (1) ، فهذا الترتيب للحركات بمفردها أي قبل أن تنضم إلى غيرها ، ولا شك في أن التتابع في الحركة الواحدة يُؤدّ ثِقْلاً في بعض الأحيان ، فالذي منعه سيبويه في (جَمَزَوِيٍّ وَجَمَزَاوِيٍّ) هو من قبيل توالي المقاطع المتماثلة التي بحث فيها الدرس الصرفي الحديث (2) .

وتعني المقاطع المتماثلة : المقاطع ذوات الأصوات الساكنة المتماثلة أو المتقاربة في المخارج ، ويحدث ذلك في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها ، فالعربية تميل إلى التخلص من توالي هذه المقاطع ؛ لصعوبة تتابعها في النطق (3) .

فكلمة (جَمَزَى) فيها مقطعان قصيران يتكونان من صامت يتبعه صائت ، والعرب يجتنبون تتابع المقاطع القصيرة ؛ يقول جان كانتينو : (( ويبدو أنّ أهل اللهجات الشرقية يجتنبون أنواعاً معيّنة من تتابع المقاطع القصيرة )) (4) .

وبسبب هذا التتابع المستثقل للمقاطع القصيرة منع سيبويه في النسبة إلى جَمَزَى أن نقول : جَمَزَوِيٍّ أو جَمَزَاوِيٍّ فلا يجوز فيها إلا جَمَزَى .

ويجب التنبيه على أنّ ( التعليل بالثقل ) عنوان عام تدخل تحته علل أخر تُعدّ عللاً فرعية ؛ لأنّ وجودها يقتضي ثِقْلاً في الكلام منها : علة توالي الأمثال ، وعلة التقاء الساكنين ، وعلة طول الاسم ، على أنّ بعض الباحثين جعل من هذه العلل عللاً رئيسية وليست فروعاً على علة الثقل وقرّر في الوقت نفسه أنها من دواعي الثقل التي تقتضي التخفيف (5) .

ولاشك في أنّ مشكلة الثقل التي يواجهها الناطق لا بدّ لها من وسيلة للوصول إلى الاعتدال في الصيغة ؛ لكي تتحقق الخفة ، ويكون اللفظ سهلاً مستساغاً ، فالغاية هي الوصول إلى الصيغة التي يأنس بها الحسّ ولا ينفر منها الذوق (6) .

وقبل أن نعرض طرائق التخلص من الثقل يجب أن نعرف أن للثقل مظاهر عدّة

هي :

- أ - استخدام الأصول المرفوضة للكلمات مثل (قال) أصلها : قَوْل .
- ب - ثقل تتابع أنواع معيّنة من المقاطع كالمقاطع القصيرة ، كما رأينا في (جَمَزَى) .
- ج - ثقل المقاطع المُغرقة في الطول مثل الأمر من الفعل الثلاثي الأجوف مثل (قُل) أصلها (قُول) (7) .

(1) ينظر : الكتاب : 37/4 ، 115 ، 383 ، 420 .  
 (2) المقطع هو : (( مجموعة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعاً بصائت أو قبل أن تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيء القيد )) : أبحاث في أصوات العربية ، د. حسام النعيمي : 8 .  
 (3) ينظر : كراهة توالي الأمثال في العربية ، د. رمضان عبد التواب، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 18 : 122 .  
 (4) دروس في علم أصوات العربية : 196 .  
 (5) ينظر : الأسس المنهجية للنحو العربي : 376 .  
 (6) ينظر : النحو في إطاره الصحيح ، يوسف حمادي : 64 .  
 (7) ينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي : 42 - 43 .

وفي مظاهر الثقل كلها يجب القيام ببعض التغييرات التي يُتَوَصَّل بها إلى الخفة واختصار الجهد الذي يبذله المتكلم ؛ وهو ما عُرف بالاقتصاد اللغوي ، وهو (( أن يبلُغ المتكلم أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل كمية من الجهود الذهنية والعلاجية لآلة الخطاب )) (1).

ويتحدّث د. فخر الدين قباوة على الاقتصاد في الصيغ وطريقة تيسيرها على النطق فيقول : (( وأما الصيغ المُجَهَّدة ، فإما أن تتجسّر في نادر المفردات ، وإما أن تخضع لَصَقْلٍ يُشَدِّبُ عَقْدَهَا ، ويُسهِّل انزلاق الأصوات فيها ، ويُحقِّق لفظها الانسياب والسلاسة ... وفي هذه العمليات الصرفية تخلص العربي أيضاً من توالي الأصوات العسيرة الانسجام والتساوق )) (2).

وتتحقق الخفة بإهمال البنية تماماً أو بالعدول عن بنية إلى أخرى وصورة إلى أخرى ، تتمثل في تغيير يطرأ على البنية ، فتتحقق به الخفة وينتقي ثقلها (3) . ومن العلل التي تعدّ وجهاً من وجوه الثقل **علة التقاء الساكنين** : والتقاء الساكنين : (( هو في حقيقته تشكّل صورة مقطعية لا تقبلها العربية ، مما يؤدي إلى ثقل في نطقها ، وأحياناً إلى الاستحالة ، الأمر الذي يستدعي إعادته إلى صورة تقبلها العربية ويتحقق فيها نطق سهل ينسجم مع النظام المقطعي الخاص بالعربية )) (4) (( تغيير حادث يطرأ على الصوت أو الصيغة بحكم التأثير بما يلحقه غالباً ، وبما يسبقه أحياناً من أصوات أو صيغ وهذه الظاهرة ثابتة في كل لغات العالم )) (5) . وغرضه تيسير النطق ، ولاسيما إذا جاء السكون داخل البنية المفردة ؛ (( لأنّ توالي الأحرف المتحركة في اللفظ الواحد أو ما كان في عداد اللفظ الواحد قد يؤدي إلى الثقل في النطق )) (6) .

فإذا التقى ساكنان في كلمة واحدة ، أو في كلمتين وجب التخلص من التقاءهما إما بحذف أولهما أو تحريكه ، فيحذف الأول صوتاً وخطاً إن كان حرف مدّ نحو : قُلْ وِبْعْ وخَفْ ، حيث وقع الحذف على أحرف المدّ : الواو والياء والألف (7) . ولأننا معنيون بدراسة البنية بمفردها وما يطرأ عليها من تغيير ، يجب أن نستبعد (التقاء الساكنين) بين كلمتين ، ونقتصر على ما جاء في كلمة واحدة فقط . وكثيراً ما يلتقي

(1) الاقتصاد اللغوي في صياغة المفردة ، د. فخر الدين قباوة : 31 .

(2) نفسه : 38-39 .

(3) ينظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوي وتعقيدها ، د. لطيفة النجار : 73 .

(4) التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث ، أطروحة دكتوراه ، صباح عطوي عيود : 13 .

(5) التقاء الساكنين بين القاعدة والنص ، د. عبد اللطيف محمد الخطيب : 12 ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الرسالة ( 150 ) ، الحولية ( 11 ) ، 2000م - 2001م .

(6) التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث : 3 .

(7) ينظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة : 65 ، ينظر : التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث : 7 - 8 .

ساكنان في البنية عندما تُضاف إليها بعض اللواحق التصريفية ، وهذه اللواحق - حتماً - تترك تأثيراً فيها وهذا التأثير يشكّل جزءاً غريباً في البنية يؤدي إلى اضطرابها ويعرقل سير العملية النطقية فيها ، فمثلاً عند إسناد الفعل الماضي إلى ضمائر الرفع المتحركة سنواجه مشكلة التقاء الساكنين ، ولا سيما إذا كان الفعل مضاعفاً ، واتخذ سيبويه التقاء الساكنين مسوغاً للحذف الذي يحصل في هذا الفعل يقول في (( .. باب ما شذ من المضاعف فشبهه بباب أقمت وليس بمتلَبَّب ... وإذا كان في موضع يحتملون فيه التضعيف لكرهية التحريك ، حذفوا ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان )) (1) . وضرب مثلاً بالفعل (أحسن) عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة ؛ فالعرب عندما تقول : في أحسستُ : أحسنتُ وأحسنَ في أحسستُ تشبهه بباب أقمت ؛ لأنهم أسكنوا الأولى فلم تكن لتثبت والثانية ساكنة (2) . فتكون الصورة المرفوضة : أحسستُ ولا يلتقي ساكنان في كلمة فلذلك عمدوا إلى حذف الثانية تشبيهاً بباب أقمتُ فالفعل (أحسن) الساكن الأول منه حرف صحيح اجتمع مع حرف من جنسه فأدغما فصار الفعل بهما مضاعفاً ، ونستطيع التخلص من التقاء الساكنين فيه عند إسناده بطريقتين الأولى فكّ الإدغام ، والثانية حذف الساكن الأول ، والطريقة الثانية هي التي يلتقي فيها الفعلان ( أقام وأحسن ) فالفعل ( أقام ) عند إسناده لتاء الفاعل نقول : ( أقامتُ ) ؛ لأنّ الميم لا بدّ من إسكانها لأجل الضمير ، فالتقى ساكنان ، وهذا لا يجوز فيجب الحذف لذلك (3) فلا وسيلة للتخلص من التقاء الساكنين إلا الحذف . والساكن الأول الذي أصله التحريك أولى بالحذف ؛ لأنّ الإدغام في هذا الفعل ممتنع ؛ ولأنّ ثاني المتجانسين ساكن ، وشرط الإدغام أن يكون الثاني متحركاً (4) . فيكون الإدغام في المضاعف واجباً ، إذا كان الحرفان المتشابهان المتجاوران متحركين ، فعند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة يجب فكّ الإدغام لتحرك أول الحرفين المتشابهين وسكون الثاني (5) .

وجملة القول تتضح إذا أخذنا الفعل (ظَلَّ) وأسندناه إلى ضمير الرفع المتحرك الذي هو تاء الفاعل على الشكل الآتي :

الفعل ( ظَلَّ ) ← يجب الإدغام ← ظَلَّ ← يجب فكّ الإسناد ← ظَلَّ ← الأصل فيه ← ظَلَّ ← يجب

إسكان ما قبل التاء ← ظَلَّ ← جواز حذف المتحرك الأول ← ظَلَّ .

ويجب التنبيه إلى أنّ الصورة المرفوضة هي التي يجتمع فيها الإدغام والإسناد ، فالإدغام يوجب تسكين الأول والإسناد يُوجب تسكين الثاني ولا يلتقي ساكنان في كلمة واحدة ، فيجب عندئذ حذف الأول ، وشبه ذلك بالمعتل العين من الأجوف عند إسناده إلى

(1) الكتاب : 421/4 - 422 .

(2) نفسه : 422/4 .

(3) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري : 1234/2 ، الممتع في التصريف لابن عصفور : 661

(4) ينظر : ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح للعيني ، القسم الثالث : مجلة المورد : مج : 5 ع 2 ، 1976م ، تح : عبد الستار جواد : 177 .

(5) ينظر : الصرف الواضح : 53 .



ففي هذا النص ذكر سيبويه أنّ العرب قالوا : شَحِثْتُ بالكسر ولم يقولوا : شَحُتْ بالضم ؛ لخفة الكسرة وثقل الضمة ، واستدل على ذلك بكثرة ورود الفعل مكسور العين قياساً إلى مضمومها في كلام العرب ، ولا شك في أنّ العرب تميل إلى الأخف .

ففي هذا المثال ظهرت الخفة في الحركات وأثرها في بناء اللفظ وميل العرب إلى أخفها ، أما الخفة في الحروف فتظهر في اشتقاق الفعل المثال وهو عند سيبويه ما كانت فاءه ياءاً أو واواً ، فالعرب تشعر في الياء سهولة ، وفي الواو ثِقْلاً ، والدليل هو أنها تحذف الواو في مضارع الفعل المثال مثل : وَرِثَ يَرِثُ ، وَرَعَ يَرَعُ ، وَوَعَرَ يَغَرُ ، ولم يقولوا : يَوْرِثُ ولا يَوْرَعُ ولا يَوْغَرُ ؛ (( لصعوبة الانتقال من الياء المفتوحة إلى الواو ، ثم من الواو إلى الكسرة ؛ لما في كل نُقْلةٍ من الجمع بين شيئين يُشبه أمرهما أمر المتضادين فحذفوا الواو ؛ إذ هي التي أوجدت هذين الثقيلين )) (1) .

أما الياء في هذا الفعل ( المثال ) فلا تحذف لخفتها وسهولتها (2) ، ولأنّ العرب يفرّون إليها من ثقل الواو أحياناً ، قال سيبويه : (( وأما ما كان من الياء فإنه لا يُحذف منه ، وذلك قولك يَيْسُ وَيَيْسُ وَيَسِرُ وَيَسِرُ ، وَيَمَنُ وَيَمَنُ ؛ وذلك أنّ الياء أخف عليهم ؛ ولأنهم قد يفرّون من استئفال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع ولا يفرّون من الياء إلى الواو فيه ، وهي أخف ... فلما كان أخفّ عليهم سلّموه )) (3) . فلا تحذف الياء في مضارع هذا الفعل لخفتها . وقد جمع سيبويه في قول بين خفة الفتحة وخفة الألف عندما علل عدم قلب الواو ياء في مَوْعِدٍ وَمَوْقِفٍ فقال : (( لم تُقَلَّبْ أَلِفاً لخفة الفتحة والألف عليهم . ألا تراهم يفرّون إليها ... وإنما خَفَّتْ الألف هذه الخفة ؛ لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة ، ولا تُحَرِّكُ أبداً ، فإنما هي بمنزلة النَّفْسِ فمن ثم لم تنقل ثقل الواو عليهم ولا الياء لما ذكرت لك من خفة مؤنثها )) (4) .

فالمسألة - على هذا - راجعة إلى ذوق الناطق وشعوره بثقل اللفظ وخفته فيتحرّى ما كان خفيفاً منه ، ويتجنّب ما ثَقُلَ وازدادت مؤنثته .

ومن العلل التي تدخل تحت هذا الفصل ممّا يقوم مفهومها على سهولة النطق هي ( علة المجانسة ) وهي (( أن يُحَرِّكَ ما قبل حرف العلة بحركة من جنس حرف العلة لكي يَسْهُلَ النطق بهما معاً )) (5) .

وقد بحث سيبويه هذه العلة في باب ما تُقَلَّبُ فيه الياء واواً (6) . فإذا كانت الواو في موضع اللام قُلبت في الجمع ياءً مثل ( نُذِيٌّ وَعُصِيٌّ ) فهذا هو القياس ، ولكن بعض العرب يكسرون أول هذه الحروف لما بعدها من الكسرة والياء ، وهي لغة جيّدة كما قال سيبويه : (( وقد يكسرون أول الحروف لما بعده من الكسرة والياء ، وهي لغة جيّدة ، وذلك

(1) دروس التصريف ، القسم الأول في المقدمات وتصريف الأفعال ، محمد محيي الدين عبد الحميد : 90 .

(2) ينظر : كتاب المفتاح في الصرف ، عبد القاهر الجرجاني : 71 .

(3) الكتاب : 54/4 .

(4) نفسه : 335/4 - 336 .

(5) البحث الصرفي عند ابن هشام الأنصاري ، أطروحة دكتوراه ، فليح خضير شني : 161 .

(6) ينظر : الكتاب : 375/4 .

قول بعضهم : ثِدِيَّ وَحَقِيَّ وَعَصِيَّ وَجَثِيَّ)) (1) فالواو إذا وقعت لاماً لجمع على وزن (فُعُول) بضم الفاء والعين ، نحو: عَصِيَّ جمع (عصا) ، ودُلِيَّ جمع (دَلُو) وأصلهما : عَصُوُّ ودُلُوُّ ، فتقلب الواو المتطرفة ياءاً فتصير : عَصُوي ودُلُوي ، ثم تقلب الواو الأولى ياء لمجانسة الكسرة ، وتدغم الياءان فتصيران ياءاً واحدة مُشددة : عَصِيَّ ودُلِيَّ ، ثم تقلب الضمة في فاء الكلمة كسرة لصعوبة الخروج من ضم إلى كسر (2) .

### 3. التعليل بعلة الاستغناء :

الاستغناء هو أن يعتمد المتكلم إلى ترك بنية استغناءً بغيرها عنها شرط أن تؤدّي معناها بقرينة لفظية أو معنوية . ويعني (( أن العرب لم تستخدم صيغة قياسية أو تركيباً قياسياً لوجود ما يؤدّي معناه فاستغنوا به عنه )) (3) .

وقد يكون المستغنى عنه مُسْقَطاً غير مستعمل ، (( لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يُدخلوه في كلامهم )) (4) .

وقد بحث كثير من العلماء هذه العلة في مصنفاتهم ولم يقصروها على مسائل الصرف فحسب ، بل إنها لتدخل في المسائل النحوية واللغوية ، فذكر أبو عثمان المازني أنّ كلاً من (ويل وويح وويس) مصدر ليس له فعل ؛ لاستغنائهم بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطاً ، وذكر أنه مذهب سيبويه نقله عن العرب (5) . وعقد له ابن جني باباً في الخصائص سمّاه (( باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء )) (6) أما السيوطي

(1) نفسه : 384/4 - 385 .

(2) ينظر : الصرف الواضح : 335 .

(3) الأسس المنهجية للنحو العربي : 382 .

(4) الكتاب : 646/3 .

(5) الخصائص : 266/1 ، وينظر : أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ، د. رشيد العبيدي : 155 .

(6) : 271/1 .



انفعل في هذا الباب فلم يُستعمل ، وذلك قولهم : طردته فذهب ، ولا يقولون : فانطرد ولا فاطرد ، يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه ((<sup>(1)</sup>) فقد جعل المعنى هو المسوَّغ للاستغناء .

ومن أمثلة الاستغناء في كتاب سيبويه أيضاً ، الاستغناء بجموع الكثرة عن جموع القلة وبالعكس ، فذكر سيبويه أنّ ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف بوزن (فُعَل) يجمع جمع قلة على (أفعال) ويكون بوزن (فُعُول وفِعال) للكثرة ، وقد يُكسّر على (فِعْلة) استغناء بها عن (أفعال) التي للقلة ؛ قال : (( وقد يُكسّر على (فِعْلة) نحو : قَرَدَ قِرْدَةً ، وحَسَلَ حَسَلَةً وأحسال إذا أردت بناء أدنى العدد ، فأما القِرْدَةُ فاستغني بها عن أفراد كما قالوا : ثلاثة شسوع ، فاستغنوا بها عن أشساع ، وقالوا : ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أَقْرُو ... ))<sup>(2)</sup> . وكذلك وزن (فُعَل) مثل جُرْح لم يقولوا : أجراح استغناءً بـ(جروح) كما لم يقولوا : أفراد استغناءً بقروء ، ومثله : خُرْج لم يقولوا : أخراج كما لم يقولوا : أجراج بل قالوا : خِرْجَة وكذا في وزن (فُعال) عند بنائه للقلة يبنى على (أفْعْلة) مثل غُرَاب وأغْرِبة ، وفي الكثرة يبنى على (فِعلان) فنقول : غِرْبَان في غُرَاب وغلْمان في غُلام ، ولم يقولوا : أغلْمة استغنوا بقولهم : ثلاثة غِلْمة كما استغنوا بفتية عن أن يقولوا : أفتاء ، ومثله ما كان وزنه (فَعِيل) معتل اللام مثل صَبِيٍّ لم يكسروه على (أفْعْلة) للقلة استغناءً بـ(فِعْلة) فقالوا : صَبِيَّة<sup>(3)</sup> .

وأظنّ في ما مرّ ذكره من الأمثلة كفاية في إبراز اهتمام سيبويه بهذه العلة ومدى معالجته بها الكثير من الاستعمالات اللغوية على مستوى البنية ، وهناك مستوى آخر رأيت سيبويه قد عالجه في كتابه وهو مستوى الاستغناء عن الحروف من مثل همزة الوصل التي تُجتالِب للتوصل للنطق بالسّاكن ؛ لأنّ النطق به أولاً مُتَعَدِّر ، حتى إذا زال الغرض من اجتلابها استغني عنها ، وضرب سيبويه مثلاً لذلك بالاسم الثلاثي المصدّر بهمزة الوصل فقال : (( ... وذلك قولك في استِضْرَاب : تُضَيِّرِب ، حذفت الألف الموصولة ؛ لأنّ ما يليها من بعدها لا بُدّ من تحريكه ، فحذفت ؛ لأنهم قد علموا أنها في حال استغناء عنها ))<sup>(4)</sup> .

فاستغني عن الهمزة لزوال الضرورة لاجتلابها واستغني عنا لعلتين اثنتين إحداهما : تحرّك ما بعدها ؛ لأنها إنما أُدْخِلت لسكونه ، والثانية : لأنها زائدة أصلاً وليست من أصل الكلمة<sup>(5)</sup> .

وعدّ بعض الباحثين هذه العلة من العلل المتصلة بالرغبة في الاقتصاد اللغوي<sup>(6)</sup> . وهذه الفكرة جديرة بالقبول ؛ لأنّ الاستغناء بصيغة عن أخرى يختزل لنا الكثير من الصيغ والمفردات التي تعطي دلالات موحّدة نستطيع الاستغناء بواحدة عن الأخرى ولكن هذا

(1) الكتاب : 65/4 - 66 .

(2) نفسه : 575/3 .

(3) ينظر : نفسه : 576/3 ، 577 ، 603 ، 605 .

(4) الكتاب : 433/3 .

(5) المقتضب : 268/2 .

(6) ينظر : الأسس المنهجية للنحو العربي : 382 .

الاقتصاد ليس من قبيل الاقتصاد في الجهد النطقي ، بل من قبيل الاقتصاد في المصطلح الذي يختصر لنا الكثير من المصطلحات بما يؤدي معناها ، وذكر بعضهم أنّ (علة الاستغناء) ترتبط (بالثقل والخفة) فربما استغني عن لفظ لثقله في الكلام وجيء بالآخر لخفته ، ويصح هذا الرأي بشرط أن يكون الاستغناء على مستوى الحروف لا على مستوى البنية ؛ لأنّ البنية لا تثقل في ذاتها - إلا في القليل - بل تثقل إذا كانت حروفها كثيرة ، أو غير منسجمة في مقاطعها الصوتية ، أو في طريقة الانتقال الصوتي بين تلك المقاطع ، والدليل على ذلك أنّ سيبويه قال في باب صَوغُ بِنَاء (مَفْعَلَة) لتكثير الشيء بالمكان : (( وذلك إذا أردت أن تُكثِّرَ الشيء بالمكان ، وذلك قولك : أرض مَسْبَعَة ومَأْسَدَة ومَذَابَة ، وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تكلم به )) (1) .

فسيبويه يُوجب صوغ هذا البناء من الثلاثي فقط مع شرط سماعه عن العرب ، أي أن يكون له نظير من السماع ، قال : (( وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها )) (2) . فالعلاقة بين هذه الصيغة (مَفْعَلَة) وبين الثلاثي أنّ الثلاثي هو أخفّ الأبنية ، وهذه الصيغة يجب فيها لزوم الهاء في آخرها والميم في أولها والفتحة التي تناسب الهاء ، فإذا صيغ من الثلاثي اسماً بزنة (مَفْعَلَة) للدلالة على التكثير صار بعد صوغه على خمسة أحرف وهو كثير ؛ لهذا لا يجوز عند سيبويه صوغ هذا الاسم من الرباعي ؛ لأنّ حروفه كثيرة ، وتزداد كثرة عند إضافة الحرفين اللذين هما من أصل الصيغة ؛ فتزداد الكلمة ثقلاً بكثرة حروفها وحركاتها ، قال سيبويه : (( ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو : الضفدع والثعلب ، كراهية أن يثقل عليهم ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا : كثيرة الثعالب ، ونحو ذلك ، وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها )) (3) .

وخلاصة المسألة أنّ سيبويه يريد أن لا يبنى من الاسم الرباعي الصحيح اسم جديد فيزداد ثقلاً ، وقد استغني عن البناء بالوصف فقالوا بدل (مُثْلَبَة) (كثيرة الثعالب) ، وإنما أوجب البناء من الثلاثي لخفته ، أما البناء من الرباعي المعتل فهو سائغ كون المعتل يجري عليه الحذف فتخف البنية ؛ لأنّ سيبويه ذكر أرضاً (( مَحْيَا ، ومَفْعَا ، فيها أفاعٍ وحيّات ... )) (4) .

وفسر السيرافي بأنّ مذهب سيبويه أنّ عين الفعل من حيّة ياء ولذلك قالوا : أرض محياة(5) .

وهذا يعني أنّ الثقل في الرباعي يتحقق فيما ليس فيه حرف علة يُوجب قلبه على وفّق قواعد الإعلال ، فإذا بنينا من لفظة (حيّة) اسماً بوزن (مَفْعَلَة) دالاً على الكثرة في المكان وآخره هاء لازمة نقول : (مَحْيَا) ؛ لأنّ الياء مضعّفة ، فالياء الثانية المفتوحة تُقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتكون (مَحْيَا) بوزن (مَفْعَلَة) . أما لفظة (كثيرة الثعالب) فربما استغني

(1) الكتاب : 94/4 .

(2) الكتاب : 94/4 .

(3) نفسه : 94/4 .

(4) نفسه : 94/4 .

(5) ينظر : السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 247 .

بها عن لفظة (مُتَعَلِّبَة) ؛ لأنها أوضح دلالة منها ؛ ولأنّ الأخيرة ربّما تلتبس على السامع والمتكلم هدفه الإبانة عن المعنى .

إذاً فعلة الاستغناء من الأهمية بمكان ، إذ راعتها العرب في كلامها ، وتناولها العلماء بالبحث ، وهم في كل ذلك غير غافلين عن المحافظة على المعنى ، فلا بدّ في المستغنى به من دلالة على المستغنى عنه ، قال أبو البركات الأنباري (ت577هـ) : (( وقد يُستغنى ببعض الألفاظ عن بعض ، إذا كان في المذكور دلالة على المحذوف ))<sup>(1)</sup> . وقال في موضع آخر : (( وقد يُستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه ))<sup>(2)</sup> وهو يعني بالحرف هنا الكلمة ، أي قد يستغنى بكلمة عن كلمة أخرى إذا كان معناه واحداً .

#### 4. التعليل بعلة كثرة الاستعمال :

وهو أن يكون اللفظ أو التركيب أكثر استعمالاً ، في اللسان العربي ، فيُصيّبه إثر ذلك بعض التغيير لا لشيء يوجب تغييره ، بل يكون أكثر سهولة على الناطقين ، وغالباً ما يقع فيه الحذف نتيجة لكثرة استعماله في الكلام .

وعلة كثرة الاستعمال (( تتركز على ما يدور كثيراً في لسان العرب من تراكيب وصيغ يؤدي دورانها الكثير إلى بعض التغيير في الكلام كالحذف ، والزيادة ، والتقديم والتأخير ، وما يتصل بذلك من صور التغيير ))<sup>(3)</sup> .

وتقترن هذه العلة في أكثر الأحوال بعلة التخفيف ؛ لأنّ ما يكثر استعماله في الكلام يكون أكثر حاجة للتخفيف<sup>(4)</sup> .

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة 13 ، 93/1 .

(2) نفسه : المسألة 68 : 485/1 .

(3) علة كثرة الاستعمال في كتاب سيبويه ، درشيد العبيدي ، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد 52 : 119 .

(4) ينظر : الأسس المنهجية للنحو العربي : 385 .

وعلى هذا فمما لا شك فيه أنّ لهذه العلة - كثرة الاستعمال - أثراً في التغيير ، يقول ابن يعيش (ت643هـ) : (( ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير ، ألا ترى أنهم قالوا : أيش والمراد : أي شيء ، وقالوا : لا أدري فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال ))<sup>(1)</sup> ولكثرة ورود التعليل بهذه العلة في كتاب سيبويه ، قالت د. خديجة الحديثي : (( وبعد أن تتبعنا العلل وأنواعها في الكتاب وجدناها ترد بأسماء كثيرة من الكتاب حتى أنّ بعضها كعلة كثرة الاستعمال والاستخفاف والاستنقال ... لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحات الكتاب إلا في القليل النادر ))<sup>(2)</sup>. ولهذا السبب عدّها أحد الباحثين من الخصائص العامة لمذهب سيبويه<sup>(3)</sup> .

فهو يراعيها ويبني عليها الكثير من الأقيسة في اللغة<sup>(4)</sup> . ولكثرة هذه العلة في كتب اللغة وتعويل النحاة عليها في تعليل الكثير من الظواهر النحوية والصرفية ، أصبحت تُمثّل ظاهرة مهمة من ظواهر اللغة العربية ، فأفرد لها العلماء القدماء أبواباً في مصنفاتهم مما يُنبئ عن اهتمامهم بها وإدراكهم أثرها ، وهذا ما حدا ببعض الباحثين المحدثين أن يبحثوا بحثاً مفصلاً مستخرجاً إياها من كتب الأقدمين مُقارناً ما ورد منها في كتب التراث بالدرس اللغوي الحديث فقرّر أن ما سمّاه القدماء بـ ( كثرة الاستعمال ) وما تفرّع من هذا المصطلح ، يُقابل في الدرس اللغوي الحديث ما سُمّي بـ ( ظاهرة بلى الألفاظ ) ووسم بحثه بـ ( ظاهرة بلى الألفاظ بين أصولها التراثية والدرس اللغوي الحديث )<sup>(5)</sup> .

ومن الغريب أنّ هذا الباحث قد دافع عن ظاهرة ( كثرة الاستعمال ) وأنها من صنيع القدماء ، وأن ليس للمحدثين فضل سوى تغيير الاسم ، ووسم بحثه بـ ( ظاهرة بلى الألفاظ ) ولم يسمه بالمصطلح الأصلي الذي دافع عنه أشدّ دافع !! . ورأيت من الجدير بالأهمية أن أعرض جملة مما توصّل إليه الباحث من نتائج ؛ لأنه يكاد يكون قد استقصى هذه الظاهرة وآلّم بأطرافها ، فمن النتائج التي توصّل إليها ما يأتي :

1- إنّ ما أطلق عليه بـ ( بلى الألفاظ ) أو ( بلى الكلمات ) أو حتى ( البلى الصوتي ) يقابل ما درسه القدماء وعبروا عنه بالحذف لكثرة الاستعمال .

(1) شرح المفصل : 276/2 .

(2) دراسات في كتاب سيبويه : 198 .

(3) ينظر : مناهج البحث في اللسانيات واللغويات المعاصرة ( سيبويه والأخفش الأوسط ) : 470 - 472 .

(4) ينظر : ظاهرة بلى الألفاظ بين أصولها التراثية والدرس اللغوي الحديث : 197 - 198 ، مجلة علوم اللغة ، مجلد : 8 ، 1ع ، 2005م ، د. أحمد إبراهيم هندي .

(5) بحث منشور ، مجلة علوم اللغة ، مجلد 8 ، 1ع : 197 ، د. أحمد إبراهيم هندي .

2- إن كثرة الاستعمال هي القاسم المشترك في حدوث بلى الألفاظ عند المحدثين ، وفي الحذف لكثرة الاستعمال عند القدماء ؛ لذلك فالقدماء لهم فضل الريادة في هذا الدرس .

3- إن بلى الألفاظ عند المحدثين لم ينل حظه من التفصيل والتبويب والتنظير بخلاف القدماء الذين فصلوا فيها ، وعبروا عنها بتعابير تنم عن وعي بهذه الظاهرة (1).

وقد سبق القدماء المحدثين إلى تخصيص هذه الظاهرة بدرس مستقل كما فعل ابن يعيش في شرح الملوكي في التصريف في كلامه على مراتب الحذف لكثرة الاستعمال ، فقد قسم الحذف لكثرة الاستعمال على ثلاث مراتب ، قال : (( اعلم أن الحذف لكثرة الاستعمال على ثلاث مراتب : منه ما يكثر استعماله حتى يصير أغلب من الأصل ، ومنه ما يصير موازياً للأصل ، ومنه ما ينقص عن مرتبة الأصل ، فالذي يغلب الأصل هو الذي لا يجوز استعمال الأصل معه ، بل يهجر الأصل فيه ويرفض نحو : خذ ، وكُلْ ، ويَدْ ، ودمْ غلب الحذف على الأصل ، فلم يجز الإتمام ، فلا يقال : أُوخذ أُوكل ولا يَدِي ولا دَمُو ، وإن كان هو الأصل ، وأما ما يقاوم الأصل فنحو : لم يك ، ولا أدِرْ ، ولا أبُلْ ، فلم نجد الحذف هنا يغلب الأصل فجاز جميعاً ، وأما ما نقص عن مرتبة الأصل ، فنحو قوله :

**ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل (2).**

يريد ولكن ، فحذف النون لكثرة الاستعمال ، إلا أنه نقص عن كثرة استعماله عن مقاومة الأصل ، فلم يُعادله ، فذلك لا يأتي إلا في ضرورة شاعر )) (3).

وكذلك ما فعله السيوطي في باب الفرار من توالي الأمثال (4) . ومن نتائج كثرة الاستعمال الحذف للتخفيف ؛ لأن ما كثر دورانه على الألسنة يكون أكثر حاجة للتخفيف .

وقد أصاب الحذف لكثرة الاستعمال الحركة القصيرة ودُرس ذلك تحت عنوان (البلى الحركي) (5) ومن المفيد أن نعرف أن (كثرة الاستعمال) ترتبط بظاهرة مهمة من ظواهر اللغة العربية ، وهي (ظاهرة القلب المكاني) فهذه الظاهرة ترتبط بكثرة الاستعمال وقلته ، فاللغويون يعدّون ندرة الاستعمال وكثرته دليلاً على المقلوب والمقلوب منه ، فكثير الاستعمال يُعدّ أصلاً ، أما قليله فمقلوب عن الأصلي (6) .

قال ابن عصفور : (( أحدها أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً من الآخر ، فيكون الأكثر استعمالاً هو الأصل والآخر مقلوباً منه ، نحو : لعمرى ورعلى فإن لعمرى أكثر استعمالاً ، فذلك ادّعينا أنه الأصل )) (7).

ومن مظاهر الحذف لكثرة الاستعمال عند المحدثين البلى الحركي ، ويقابله عند القدماء حذف الحركة لكثرة الاستعمال ، أو إسكان المتحرّك لكثرة الاستعمال . ويعني

(1) ينظر : ظاهرة بلى الألفاظ بين أصولها التراثية والدرس اللغوي الحديث : 198 .

(2) البيت للنجاشي الحارثي ، ديوانه : 56 ، وصدر البيت : ولست بآتيه ولا أستطيعه . وينظر : المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، أميل بديع يعقوب : 778/2 .

(3) شرح الملوكي في التصريف ، صنعة ابن يعيش : 367-366 .

(4) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 40/1 .

(5) ينظر : ظاهرة بلى الألفاظ : 197 - 199 .

(6) ينظر : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، ابن السّيّد البطليوسي : 257/2 - 260 .

(7) الممتع في التصريف : 617/2 .

البلى الحركي ذهاب الحركة أو تقصير حركة طويلة أو ذهابها ، وقد وقع ذلك لكثرة الاستعمال في كلام العرب .

فمن ذهاب الحركة القصيرة - وهو ما عبّر عنه القدماء بالإسكان - تسكين عين الفعل الماضي إذا كان على وزن (فَعِلَ) بكسر العين نحو : رَضِي وعَلِمَ ، تقول : رَضِي وعَلِمَ ، وكذلك تسكين عين (فَعَلَ) بكسر العين في الأسماء نحو : فَخَذَ وَكَتَفَ ، وعلل سيبويه ذلك بأنّ العرب : (( فعلوا ذلك حيث كثرت في كلامهم وصارت تستعمل كثيراً ، فأُسكنت في هذه الحروف استخفافاً )) (1) . ومن صور الحذف لكثرة الاستعمال : حذف تاء استطاع ، فتصبح استطاع والحذف فيها لكثرة الاستعمال وهو قول ابن جني (2) .

ودرس د. إبراهيم أنيس هذه الظاهرة تحت عنوان نظرية الشيوخ ، وذكر أنّ الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر عرضة للتطور من غيرها (3) .

وتعدّ كثرة الاستعمال سبباً من أسباب الحذف (4) ، وقد نبّه سيبويه في كثير من المواضع على أنّ أكثر ما يعتري الحروف (أجزاء الكلمات) من تغيير أو حذف يقع في حروف العلة وفي الحروف الساكنة ويكثر حذفها إذا وقعت في أواخر الكلمات (5) . وهو ما أشارت إليه الدراسات اللغوية الصوتية والصرفية الحديثة حيث تذهب إلى أنّ القطعة الأخيرة من الكلمة خائفة القوى ، وأنها عرضة للتغيير والحذف إذا كانت أصوات لين أو ساكنة (6) ؛ ذلك لأنّ أطراف الكلمة أكثر عرضة للتغيير والحذف ، كما يرى ابن جني (7) .

وعدّ أحد الباحثين سيبويه صاحب نظرية الحذف لكثرة الاستعمال حيث فسّر في ضوئها أنواعاً شتى من الحذف في الصيغ والتراكيب في مواضع كثيرة من كتابه وإن كانت بعض هذه التفسيرات منسوبة للخليل (8) .

فالكثرة في الاستعمال تعدّ سبباً مهماً في جنوح اللغة نحو الخفة التي يميل إليها الناطقون ، وهذه الخفة تتحقق عن طريق الحذف ، وقد تَلَقَّفَ المحدثون هذه الفكرة من سيبويه ورأوا أنّ مفردات اللغة تشبه قِطْعَ العملة المتداولة بين الناس ، وأن هذه القطع تتعرض للتآكل والطمس كلما كُثِرَ استعمالها (9) .

ومما علّله سيبويه بكثرة الاستعمال : جمع الاسم المبدوء بهمزة وصل إذا سُمِّيَ به اسم علم مثل : (ابن واسم) ، وقرّر أنّ القياس فيهما عند الجمع أن لا تحذف هذه الألف ، ولكنهم حذفوها لكثرة استعمالهم إياها . قال : (( وإذا سُمِّيَ رجلاً باسم فَعُلْتُ به ما فعلت بابن ، إلا أنك لا تحذف الألف ؛ لأنّ القياس كان في ابن أن لا تحذف منه الألف ، كما لم

(1) الكتاب : 151/4 ، وينظر : دقائق التصريف : 16 .

(2) ينظر : الخصائص : 260/1 .

(3) ينظر : الأصوات اللغوية : 190 .

(4) ينظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة : 34 .

(5) ينظر : الكتاب : 405/4 - 406 .

(6) ينظر : اللغة ، فندريس : 88 ، علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي : 275 .

(7) ينظر : الخصائص : 226/1 .

(8) ينظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي الحديث ، طاهر سليمان حمودة : 35 .

(9) ينظر : نفسه : 37 .

تحذفه في التنثية ، ولكنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه فحرّكوا الباء ، وحذفوا الألف ((  
(1)

ومن تعليله أيضاً بهذه العلة ما جاء في تصغير كلمة (إنسان) إذ جاء تصغيره على غير ما بُني عليه اسمه الأصلي أي المكبر ، فنقول في تصغيره : (أنّيسان) فكأننا صغّرنا إنسيان ، قال سيبويه : (( وفعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم ، وهم مما يغيّرون الأكثر في كلامهم عن نظائره ، وكما يجيء جمع الشيء على غير بنائه المستعمل )) (2) . فزادوا في تصغيره ياءً لم تكن في مكبره كأنهم صغّروا إنسياناً وإنسيان غير معروف ، فكأنهم صغّروا لفظاً ويريدون آخر والمعنيّ فيهما واحد(3) .

وذكر ابن منظور (ت711هـ) أنّ الياء التي في مصغّره أصلية ؛ لأنّ الأصل فيه (إنسيان)؛ لأنّ العرب قاطبة قالوا في تصغيره إنسيان فدلت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره ؛ لأنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها ، إلا أنهم حذفوها لما كثر في كلامهم لفظ (الناس) (4) . وخالفهم في ذلك ابن سيده (ت458هـ) فقد ذكر أنّ (إنسان) لو كان أصله (إنسيان) لما حُذفت منه الياء ؛ لأنه ليس هناك ما يُسقطها(5) .

وتقابل علة (كثرة الاستعمال) عند سيبويه علة (قلة الاستعمال) في الكلام (6) . قال : (( وإنما مُنع فَعَل أن يطرد اطراد فَعَل أنه أقل في الكلام من فَعَل صفة كما كان أقلّ منه في الأسماء وهو في الصفة أيضاً قليل )) (7) . ومنه قوله : (( وأما ما كان (فَعَلًا) فإنه لم يكسّر على ما كُسّر عليه اسماً ، لقلته في الأسماء ؛ ولأنه لم يتمكن في الأسماء للتكسير والكثرة والجمع كفَعَل ، فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون )) (8) . ومنها علة (عدم استعمال) أو (عدم وجود) ومنها قوله : (( ومما يُترك صرفه ؛ لأنه يشبه الفعل ولا يُجعل الحرف الأول منه زائداً إلا بثبت ، نحو تَنْضُب ، فإنما التاء زائدة ؛ لأنه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء ؛ لأنه ليس في الكلام فَعُل )) (9) .

(1) الكتاب : 400/3 .

(2) نفسه : 486/3 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 575/2 - 576 .

(4) ينظر : لسان العرب : 240/1 - 245 مادة (أنس) .

(5) ينظر : المخصص ، لابن سيده : 16/1 .

(6) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 198 .

(7) الكتاب : 629/3 .

(8) الكتاب : 630/3 .

(9) نفسه : 196/3 .

### 5. التعليل بعلّة الجوار أو الإتياع :

لم يفرد سيبويه لهذا الموضوع باباً خاصاً به أسوة بغيره من الموضوعات ، بل هو مبعوث في مباحث متفرقة يستعملونه لتسويغ حكم ، أو تعليل ظاهرة ، أو خروج مثال عن قياسه ، وعلى الرغم من كثرة أمثله إلا أنّ غايته واحدة ، وهي الميل نحو الانسجام والتوافق والاقتصاد في الجهد المبذول (1) .

والجوار هو ما يتركه الصوت من أثر في مجاوره أو ما تتركه اللفظة في مجاورتها ، وقد يكون أثر المجاورة بين كلمتين في التركيب ، يؤثر الصوت الأخير من الكلمة الأولى بالأول من الكلمة الثانية بأثر تقدمي ، أو بتأثر الأخير من الكلمة الأولى بحركة الأول من الثانية بأثر رجعي مثل قراءة ( الحمد لله ، والحمد لله ) (2) أو يكون التأثير بين صوتين في الكلمة بقصد التخفيف ، وهو ما يسمّى بالإتياع الحركي .

والإتياع هو (( ظاهرة من ظواهر التطور في حركات الكلمات ، فالكلمة التي تشتمل على حركات متباينة تميل في تطورها إلى الانسجام حتى لا ينتقل اللسان من ضمٍّ إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية )) (3) ويُمثل الإتياع الحركي نزوعاً إلى تقليل الجهد المبذول وسبباً من سبل التطور في الأصوات (4) ، ويعدّ عامل الانسجام بين الحركات وتأثير بعضها في بعض عاملاً رئيساً في حدوث ظاهرة الإتياع الحركي (5) .

وهذه الظاهرة لم تُغِب عن ملاحظة اللغويين القدامى ، ففسّروها تفسيراً صوتياً لا يختلف كثيراً عن تفسير المحدثين ، فقد أشار سيبويه إلى هذه الظاهرة حينما فسّر ميل لهجة

(1) ينظر : التقاء الساكنين والتخلص منه : 195 - 196 .

(2) قرأ أهل البادية بالضم ( الحمد لله ) (الفاحة : 2) وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة ( الحمد لله ) بالكسر والراجح عند ابن جني ما قرئ بالضم ؛ لكونه أسهل من الإتياع بالكسر : ينظر : المحتسب : 37/2 .

(3) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، د. غالب المطليبي : 120 .

(4) ينظر : في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس : 96 ، لهجة قبيلة أسد ، د. علي ناصر : 118 .

(5) ينظر : اللهجات العربية في كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير ، رافد مطشر سعيدان : 114 .

تميم إلى كسر الفاء في صيغة ( فَعِيلٌ وفَعُلٌ ) إذا كان ثانيه أحد حروف الحلق<sup>(1)</sup> ، قال في (( باب الحروف الستة إذا كان واحد منها عيناً وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فَعِلاً ... وفي فَعِيلٌ لغتان : فَعِيلٌ وفَعِيلٌ إذا كان الثاني من الحروف الستة. مطّرد ذلك فيهما لا ينكسر في فَعِيلٌ ولا فَعِلٌ ، إذا كان كذلك كسرت الفاء في لغة تميم ، وذلك قولك : لئيم وشهيد وسعيد ونحيف ورغيف ... وشهد ولعب وضحك ... وكذلك فَعِلٌ إذا كان صفة أو فعلاً أو اسماً ... ))<sup>(2)</sup> وإنما مالت لهجة تميم إلى الإتيان في هذه الأمثلة ؛ لأنّ ذلك (( أخفّ عليهم ، حيث كانت الكسرة تشبه الألف ، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، كما أنهم إذا أدغموا فإنما أرادوا أن يرفعوا ألسنتهم من موضع واحد ))<sup>(3)</sup>.

إذن فالإتيان (( لون من سبق اللسان الذي يجانس بين حركة المتجاورين ))<sup>(4)</sup> مثل قول سيبويه : (( وأما الذين قالوا : مَغِيرَةٌ ومَعِينٌ فليس على هذا ، ولكنهم أتبعوا الكسرة الكسرة ، كما قالوا : مُنْتِنٌ وَأُنْبُوكٌ وَأُجُوكٌ ، يريد أجيبك وأنبئك ))<sup>(5)</sup> فهذا المثال على قول سيبويه لم يكن الإتيان فيه لأجل حرف الحلق بل هو ضرب من الكثرة في الكلام ، قال السيرافي مفسراً هذا النص : (( يريد أنّ هذا شاذ لا يطّرد فيه قياس ، وليس من أجل حرف الحلق ما عمل ذلك ، ولكنهم كثر في كلامهم فأتبعوا هذه الحروف خاصة ))<sup>+</sup> وبهذا فسّر سيبويه في ضوء الإتيان الحركي قول العرب في ( مُنْتِنٌ ) بالكسر ( مُنْتِنٌ ) ؛ لأنّ السكون بين الضمة في الأول والكسرة في الثالث لم تكن حاجزاً حصيناً ؛ لأنه لا يحدث فاصلاً بينهما<sup>(6)</sup>. وعقد ابن جني في الخصائص باباً سمّاه (باب في الجوار)<sup>(7)</sup> وقسمه على ضربين : أحدهما تجاور الألفاظ ، والآخر : تجاور الأحوال ، وقسم تجاور الألفاظ على ضربين أيضاً ، أحدهما : في المنفصل والآخر في المتصل. ولا يهتّمنا من ذلك سوى الأخير وهو تجاور الألفاظ في المتصل ؛ لأنه يخصّ البنية ، مثل : مجاورة العين للام بحملها على حكمها ، وذلك قولهم : صُومٌ : صُيِّمٌ ، ألا تراه قال - ويعني سيبويه - : إنهم شبّهوا باب صُومٌ بباب عَصِيٍّ ، فقلبه بعضهم ؟ ومثله قولهم في جُوعٌ : جِيعٌ . قال جرير<sup>(8)</sup> :

### لُحْبُ الموقدان إليّ موسى .

وأثر الجوار في البيت هو إبدال الواو في ( الموقدان ) و( موسى ) همزة ؛ لمجاورتها للضمة قبلها . فكأنها مضمومة ، والهمز يجوز في الواو المضمومة ، نحو : أجوه في وجوه

(1) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : 120 - 121 ، لهجة قبيلة أسد : 118 .

(2) الكتاب : 107/4 - 108 .

(3) الكتاب : 108/4 .

(4) الأسس المنهجية للنحو العربي : 391 .

(5) الكتاب : 109/4 .

(6) ينظر : نفسه : 117/4 ، 196 .

(7) ينظر : 212/3 .

(8) البيت من الوافر من قصيدة لجرير يمدح بها هشام بن عبد الملك وعجزه :

وجَعْدَةٌ إذ أضاءهما الوقودُ . ينظر : الديوان : 116 ، ورواية الديوان :

لُحْبُ الوافدان إليّ موسى وجَعْدَةٌ لو أضاءهما الوقودُ .

، وأُقْتَت في وُقْتَت<sup>(1)</sup> . فهذا نحو من الحكم على جوار الحرف للحركة . فالشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه ، فنرى سيبويه قد علل بهذه العلة لغة لبعض العرب وذلك في تصغير ( فرزدق ) ، فقالوا في تصغيره ( فُرَيْزِق ) (( لأنّ الدال تشبه التاء ، والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها ، فلما كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذف الدال أحبّ إليه ، إذ أشبهت حرف الزيادة ، وصارت عنده بمنزلة الزيادة ))<sup>(2)</sup> . فلأجل مجاورة الدال للآخر آثروا حذفها كما ذكر ابن يعيش في تصغير خدزق وفرزدق تقول : خُذِرِيق وفُرَيْزِق ، فتحذف النون من خَدَزَنَق ؛ لأنها - وإن لم تكن زائدة فيها - فهي من حروف الزيادة ، وهي مجاورة للطرف ، وهم كثيراً ما يُعطون الجار حكم مجاوره ... فلما كانت النون من حروف الزيادة ولها حكم الطرف ، وكانت القاف حرفاً قوياً بعيداً من الزيادة حذفوها ، وحذفوا الدال من فرزدق ؛ لأنه مجاور للطرف<sup>(3)</sup> .

ومنه أيضاً قولهم في صَوْم : صِيَم وفي جُوع : جُيِع ، أرادوا أنّ صِيماً كان قياسه التصحيح ، فيقال : صَوْم ، ولكن العين لمجاورتها اللام اكتسبت الإعلال ، فإنّ الواو إذا وقعت لاماً تقلب ياء في الجمع ، نحو : جَثِيّ وعَصِيّ<sup>(4)</sup> . وقد سمى ابن جني هذا النوع من الجوار بالجوار الصناعي أو اللفظي<sup>(5)</sup> ، وعليه فهو يتحقق بين الحروف والحركات كما مثّلنا أما النوع الآخر وهو الجوار المعنوي فهو معني بالنحو .

(1) ينظر : الخصائص : 177/2 ، الهامش رقم 4 .

(2) الكتاب : 448/3 .

(3) ينظر : دقائق التصريف : 167 ، شرح المفصل : 544/2 .

(4) ينظر : الكتاب : 383/4 ، شرح المفصل : 544/2 .

(5) ينظر : الخصائص : 177/2-178 .

## العلل التحويلية

مصطلح التحويل معناه : (( الذهاب بأصل الشيء إلى جهة غيره ))<sup>(1)</sup> . وهذا المصطلح في الدراسات اللغوية يكاد يكون مصطلحاً صرفياً خالصاً ؛ لأنّ اللغويين يكثر من استعماله والإشارة إليه في دراسة التغيير الذي يطرأ على البنية ، وهذا التغيير إما أن يكون لفظياً أو معنوياً ، فاللفظي منه نحو تغيير (قَوْل) من الأجوف و(غَزَوْ) من الناقص إلى قال وغزا<sup>(2)</sup> .

ومصطلح (التحويل) الذي اتُخذ عنواناً لهذا الفصل لا يعني التحويل بمعنى التصريف تماماً ؛ لأنّ التصريف من معانيه التحويل<sup>(3)</sup> . يقول ابن يعيش معرّفاً التصريف : (( وحدّه : دور الأصل في الأبنية المختلفة والصور المتغايرة ، واشتقاقه من تصريف الحديث والكلام ، وهو تغييره بحمله على غير الظاهر ، ومنه تصريف الرياح وهو تحويلها من حال إلى حال ... ))<sup>(4)</sup> .

وقد يتخذ هذا المصطلح وجهة أخرى تتجلى في استخدام بعض الصيغ الصرفية بدل بعضها الآخر ، وهو ما يُعرف بنبابة الصيغ ؛ لأنه وجه من وجوه التحويل<sup>(5)</sup> .

والتحويل الصرفي هو (( كل حديث للنحاة عن الإعلال ، والإبدال والقلب المكاني ، والمجرد والمزيد ، وكذلك حديثهم عن أصل المثنى والجمع ، فعندهم أنّ أصل المُحَمَّدَيْن : محمد ومحمد ، وأصل المحمّدين : محمد ومحمد ومحمد ، وكذلك حديثهم عن المشتقات إلى غيرها من الموضوعات ))<sup>(6)</sup> .

إذن يجب علينا أن نحدد مصطلح التحويل ومفهومه ؛ لكي لا يقع القارئ في خلطٍ بين مصطلح التحويل الذي بمعنى الصرف والتحويل المعنويّ بهذا الفصل ، ولا سيما أنّ هذا الخلط لم تخلو منه التعريفات التي عرّفها بعض الباحثين ( للعلل التحويلية ) فعرفها الدكتور حسام أحمد قاسم بأنها (( مجموعة العلل التي تُرد إلى فكرة الأصل والفرع ... وتضم علتين من العلل التي ذكرها السيوطي ، وهما علتنا الإشعار والتعويض ، ... وتضمّ أيضاً هذه المجموعة علل استصحاب حال الأصل ، والرد إلى الأصل ، والعدول والحمل بجامع الأصلية والفرعية والحمل على المعنى ))<sup>(7)</sup> فعلى وفق هذا التعريف لا يمكن أن نُعدّ كل العلل التي ذكرها من صنف العلل التحويلية من مثل : علة الحمل على المعنى والحمل بجامع الأصلية والفرعية التي تعتمد في جانب كبير منها على المشابهة في المعنى فقد صنفناها من العلل القياسية ، ولكن هذا الباحث غير ملوم ؛ لأنّ دراسته نحوية لا صرفية ،

(1) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : 71 .

(2) ينظر : شرح التصريح ، لابن مالك : 352/2 ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : 93 - 94 ، أما المعنوي ، فهو كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع المصحح كتحويل (زيد) إلى (زيدان وزيدون) وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف ... وغير ذلك . ينظر ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : 93-94 .

(3) ينظر : اللسان : مادة (صرف) : 226/9 - 227 .

(4) شرح الملوكي في التصريف : 19 .

(5) ينظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : 88 .

(6) الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن : 285 .

(7) الأسس المنهجية لنحو العربي : 399 .

وعرفها الدكتور شعبان عوض بأنها : (( تلك العلل التي تنطلق عن فكرة الأصل وتشتمل ما كان يعلل له سيبويه بافتراض أنّ العرب قد راعت الأصل ، فالعرب تراعي الأصل للكلمة فيجاء استعمالها للغة بناء على مراعاة الأصل ، ليردّ الأشياء إلى أصولها فعلى هذا تعدّ مراعاة الأصل والرد إلى الأصل من العلل التحويلية ، ونعدّ أيضاً مراعاة الحالة الطارئة أي عدم إرجاع الكلمة إلى أصلها من العلل التحويلية ، ذلك أنّ الحالة الطارئة أصبحت تُعدّ أصلاً ثابتاً يراعى عند تصارييف الكلمة ... لما ينشأ عن هذه العلل من عمليات صرفية هي في نهاية الأمر خطوات تحويلية )) (1).

وبناءً على التعريف الثاني يبدو أنّ ثمة رابطاً مشتركاً بين العلل التي تعتمد على الأصل فالأصل إما أن يُردّ عند تحويل الكلمة أو يراعى أو يُصطحب حاله ومعنى الاصطحاب هو البقاء على الأصل ، أو يُشعر به أو يُخرج عنه ، فهذه كلها تدخل تحت تأثير الأصل . أما المأخذ الذي يُؤخذ على التعريفين السابقين فهو عدم فصلهما بين التحويل الذي بمعنى الصرف والتحويل الذي وُسم به هذا الفصل . والفرق بينهما سيتضح في تعريفنا للعلل التحويلية التي هي العلل التي تعنى بتحويل هيئة البنية من حال كانت عليه إلى حال جديد بشرط أن يعتمد المعلول بها على أصل يُردّ إليه أو يراعى وجوده أو يُشعر به أو يُبقى عليه أو يُخرج عنه ، وهذا ما يشمل علة الرد إلى الأصل و مراعاة الأصل و الإشعار بالأصل و البقاء عليه وهو ما يعني اصطحاب حال الأصل و الخروج عن الأصل .

فما أردت الاعتراض عليه من التعريفات السابقة هو إطلاق لفظة (التحويلية) من دون قيد أو شرط وهذا ما يجعل ( العلل التحويلية ) تصدق على كثير من العلل ؛ لأنّ الصرف يعني التحويل وللتحويل مظاهر وأشكال يتبدّى فيها ووسائل يتحقق عن طريقها وهذه الوسائل هي : الحذف ، والزيادة ، والتقديم والتأخير ، والبدل ، والعوض والتضمين ، والإنابة ... إلى آخره (2) .

واعتمد القدماء من اللغويين العرب على مجموعة من الأسس اللغوية التي تتصل بالأصوات والصرف والنحو والدلالة في الحكم على وجود تحويل بين الصيغ الصرفية أو استعمال صيغة صرفية والمقصود صيغة صرفية أخرى ، ومن بين تلك الأسس :

1- النظر إلى الأصل والفرع ، إذ إنّ هناك بعض الصيغ يُعدّ أصولاً في حين إنّ بعضها الآخر يعد فرعاً عنها نحو : الفعل (يَزن) هو فرع عن الأصل وهو (يُوزن) .

2- اتصال التحويل في بعض جوانبه بالأصوات من مثل قول طرفة بن العبد :

**خَذُولٌ تُرَاعِي رَبِّراً بِخَمِيلَةٍ      تُنَاوِلُ أَطْرَافَ الْبَرِيرِ وَتُرْتَدِي (3)**

فالأصل في الفعل (تناول) (تتناول) بتاءين إلا أنّ الجمع بينهما مستثقل فحذفت إحداهما(4).

ومن الأسباب التي دعت كذلك إلى الحذف خشية الخروج عن الوزن الشعري .

(1) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 202 .

(2) ينظر : الأسس المنهجية للنحو العربي : 220 .

(3) ديوانه : 26 .

(4) ينظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : 94 - 97 .

ولابدّ من أن نعرف مصطلح الأصل قبل الدخول في أنواع العلل التي تنضوي تحته . فالأصالة هي : أن يحمل الحكم على ما وُضِعَ له أصلاً ، كما في أصالة المفرد وأصالة التذكير وأصالة التنكير التي ذكرها سيبويه في بدايات كتابه (1).

فالأصل هو (( أول يبني عليه ثانياً )) (2) ، أو هو أولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليها تغيير (3) . والصرفيون اعتمدوا على الأصل والفرع في دراسة الظواهر الصرفية (4) . أما الفرع فهو عند الجرجاني (ت816هـ) : (( خلاف الأصل وهو اسم الشيء يبني عليه غيره )) (5) .

وإذا كان هذا الترابط بين الأصل والفرع قائماً فلا بدّ من أن يكون مبدأ القياس مبنياً أساساً على فكرة الأصول والفروع (6) . فالمعنى الذي تؤول إليه كل صورة ، هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته ، ومما يؤكد فكرة الأصل والفرع أن يتجاذب الشيء الواحد أصلاً ، فتجريه قبيلة على أصل وتجريه أخرى على الأصل الآخر (7) .

ومما يؤيد أهمية هذه الفكرة ويؤكد أنها أثارت اهتمام المشتغلين بعلم اللغة التحويلي ، ولاسيما في بحثهم للألفاظ (ذات العلامة) وتلك التي بلا علامة وقرروا أنّ الألفاظ غير المُعلّمة هي الأصل ، وهي أكثر دوراناً في الاستعمال وأكثر تجرّداً ، فمثلاً في اللغة الإنكليزية المفرد غير مُعلّم مثل : (book) ولكن في الجمع تلحقه علامة فتقول : (books) وعليه فالمفرد هو الأصل والجمع فرع عليه . وعدّ أصحاب هذا المنهج قضية الأصل والفرع قضية أساسية في فهم البنية العميقة للنص وتحوّلها إلى بنية السطح (8) .

فالأصل والفرع (( هما مصطلحان محددان عند النحاة العرب الأوائل ، فهذان المصطلحان هما من صلب الدراسة العملية للغة العربية وسرّ صناعتها )) (9) .

ويختلف مدلول مصطلح الأصل بحسب ما يُضاف إليه ، فهناك الكثير من العلل التي يجمعها هذا المصطلح منها (علة الرد إلى الأصل ، وعلة مراعاة الأصل ، وعلة البقاء على الأصل ، وعلى الخروج عن الأصل ، وعلة الإشعار بالأصل ، وعلة اصطحاب حال الأصل) ، فالرابط في هذه العلل أن تكون هناك نقطة التقاء فيما بينها وهذه النقطة هي الأصل .

وممن بحث هذا الموضوع وتفرّعاته التي ذُكرت آنفاً د. خديجة الحديثي ، فقد نال التعليل في الكتاب اهتمامها ، فتنوعت العلل التي استخلصتها من كتاب سيبويه وأكثر

(1) ينظر : الكتاب : 22/1 .

(2) الحدود في النحو للرماني : 42 ، وينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية : 11 .

(3) ينظر : الردّ إلى الأصل في النحو والصرف ، أطروحة دكتوراه : 7 .

(4) ينظر : الأصل والفرع ، د. حسن خميس الملخ : 20 ، الدرس الصرفي في شروح الألفية أطروحة دكتوراه : حيدر حبيب : 82 .

(5) التعريفات : 172 .

(6) ينظر : ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ، د. عبد الفتاح حسن علي البجّة : 366 .

(7) ينظر : القياس في النحو العربي : 32 ، 43 .

(8) ينظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : 177 - 178 .

(9) دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة ، د. مازن الوعر : 107 .

من الأمثلة ، إلا أنها مع تبخّرها في دراسة الجانب التعليلي في الكتاب ، لم تفصل بين العلة النحوية والعلة الصرفية ؛ لأنهما يختلفان في المثال وإن اتفقا في المصطلح ، فقد اختلطت عندها الأمثلة النحوية والصرفية للعلة الواحدة (1). في الوقت الذي يحسن بنا في دراسة العلة أن نميّز ما بين العلة الصرفية والعلل النحوية (2).

وذكر أحد الباحثين أنّ موضوع علم الصرف في العربية يتشكل في بعدين اثنين : أحدهما ، البعد الرأسي : وتتمثل فيه الأبنية بأنواعها المختلفة من أفعال وأسماء ومشتقات وجموع .. وثانيهما : البعد الأفقي ويتمثل في الأحوال العارضة التي قد تطرأ على البنية فتؤدي إلى تحويلها عن البناء المفترض أن تجيء عليه إلى بناء آخر تتطلبه العارضة تلك . وما يهّمنا هو البعد الثاني ؛ لكونه يتيح للباحث معرفة ما طرأ على البنية من تغيير ومعرفة أسبابه ونتائج (3) . ولأنه يعتمد على خطوات تحويلية تؤدي في النهاية إلى الاستقرار في البنية . ومن ذلك مثلاً أنّ ظاهرة القلب المكاني التي تعدّ من مظاهر التحويل تتحقق عن طريق تحويل بعض الحروف مكان بعضها الآخر في الكلمة فتكون (( بتقديم حرف وتأخير آخر )) (4) .

ومنه قول سيبويه في كلمتي (لاثٍ وشاكٍ) فهما مقلوبتان عن لاثٍ وشاكٍ فقدّمت الناء وأُخّرت الواو ، وكذلك في أينق نقول : أنوق ، قلبت الواو ياء في هذا الجمع (5) . فقال في شاكٍ وأنيق : (( إنما يريد الشاك ، فقلب ومثل ذلك أينق ، إنما هو أنوق في الأصل ، فأبدلوا الياء مكان الواو ، وقلبوا ، فإذا حقّرت قلت : لُوَيْثٌ وشُوَيْكٌ وأَيُّنِقٌ ، وكذلك لو كسّرت للجمع لقلت : لَوَاثٍ وشَوَاكٍ كما قالوا : أيانق )) (6) .

فالكلمة قبل أن يحدث فيها القلب المكاني هي الأصل وبعد مرورها بعدة خطوات تحويلية واستقرارها على هيئة معينة فالصورة الأخيرة لها هي فرع عن الأولى ؛ لأنّ الصورة الأصلية قد تكون مرفوضة لنقل أو غيره (7) .

وهذا لا يعني أننا نستطيع أن نعدّل بكل لفظ عن أصله في كل الأحوال ؛ لأنّ (( الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه )) (8) . وسوف نقوم بعرض العلة التحويلية فيما يأتي بحسب أهميتها في الكتاب .

(1) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 368 - 389 ، دراسات في كتاب سيبويه : 205 .

(2) القياس في النحو العربي ، د. منى الياس : 48 .

(3) ينظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : د. لطيفة النجار : 29 .

(4) ظاهرة القلب المكاني ، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها ، د. عبد الفتاح الحموز : 16 .

(5) ينظر : الكتاب : 466/3 ، المقتضب : 116/1 ، المنصف : 35/2 ، 66/3 .

(6) الكتاب : 466/3 .

(7) ينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي : 169 .

(8) الإنصاف في مسائل الخلاف : 150/1 .

## 1. التعليل بعلة الرد إلى الأصل :

هي أن يُصار إلى الأصل في بعض الحروف فتُردّ إلى الكلمة بعد حذفها منها وقد يُردّ الحرف المحذوف في بعض الحالات إلى أصله من مثل : التصغير والجمع والتنثنية فيكون الردّ فيها هو القياس ، وقد يكون ردّ المحذوف ضرورة كما يرى سيبويه بقوله : (( وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون : رَادِد في رَادّ ، وَضَنُّوا في ضَنّوا ))<sup>(1)</sup> واستدل بقول قعنب بن أم صاحب :

**مهلاً أعادِلُ قد جَرَبْتُ من خُلُقِي أني أجود لأقوم وإن ضننوا** <sup>(2)</sup> .

فأعاد الفعل (ضنّ) إلى أصله على غير قياس ضرورة والقياس فيه عدم فكّ الإدغام . وقد جمع سيبويه في أحد نصوصه بين التصغير وجمع التكسير ودورهما في رد الأشياء إلى أصولها ؛ وذلك في حديثه على تصغير كلمة ( فم ، وماء ) يقول : (( ومن ذلك فَمَ تقول : فُؤَيْهٌ يَذُكُّ على أنّ الذي ذهب لام ، وأنها الهاء قولهم : أفواه ، وحذفت الميم وَرَدَدْتُ الذي من الأصل ، كما فعلت ذلك حين كسّرتة للجمع ، فقلت : أفواه . ومثله مُؤَيْه رَدّوا الهاء كما رَدّوا حين قالوا : مياه وأمواه ))<sup>(3)</sup> .

وربما أثّرت مسألة الرد إلى الأصل في بعض مسائل الخلاف بين النحويين أنفسهم أو بين فريقين منهم ، نحو كلمة (أشياء) التي هي عند البصريين بوزن (لُفْعَاء) والأصل (فَعْلَاء) بينما هي عند الكوفيين بوزن (أفْعَاء) والأصل (أفْعَلَاء) ، ووافقهم الأخفش من البصريين ، فالكوفيون احتجوا بالرجوع إلى الأصل وبالقياس ، واكتفى البصريون بالاحتجاج بالرجوع إلى الأصل فقط<sup>(4)</sup> .

وقد استدل سيبويه بالرجوع إلى الأصل في معرفة الحرف الزائد فذكر في ((باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف ))<sup>(5)</sup> أنّ الهمزة تجيء زائدة أولاً ؛ لأنها لم تجيء في فعل فيكون على مثال ( دحرج ) واستدل على زيادتها ، أنها تذهب في المضارع ؛ فمثلاً الهمزة في (أكرم) لا تثبت في المضارع فلا تقول : (يُؤَكْرِم) وهي مثل الفعل ( وعد ) ومضارعه ( يُوْعِد ) على الأصل ، حذفوا الواو وعوضوا التاء في المصدر فقالوا : ( يِعِد ) في الفعل و( عِدَة ) في المصدر ، فكما ذهبت الواو في ( يُوْعِد ) وهي غير زائدة ، فهي أجدر أن تذهب في (يُؤَكْرِم) ؛ لأنها زائدة<sup>(6)</sup> ، فالهمزة تلحق أولاً مع ثلاثة أحرف أصول فتكون مزيدة أبداً عند العرب ، إلا أن يجيء ثبت أنها من نفس الكلمة<sup>(7)</sup> .

(1) الكتاب : 29/1 .

(2) البيت من البسيط في نوادر أبي زيد : 44 ، اللسان : مادة : ضنن : 13 / 261 .

(3) الكتاب : 453/3 .

(4) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة : 118 : 812/2 - 820 ، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ، د. عبد الرحمن السيد : 133 ، ما قيل في كلمة (أشياء) د. هاشم طه شلاش ، بحث منشور : مجلة المورد ، مجلد : 6 ، العدد : 3 ، 1998 م .

(5) الكتاب : 307/4 .

(6) ينظر : نفسه : 308/4 .

(7) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 98 .

أو بالعكس ، فقد يستدل على أصالة الحرف بالرجوع إلى الأصل ، قال : (( وأما أولقُ فالألف من نفس الحرف ، يذُلك على ذلك قولهم : ألق الرجل ، وإنما أولقُ فَوَعَلْ ، ولولا هذا الثبُت لحِمِل على الأكثر ، وكذلك الأُرطى ؛ لأنك تقول : أديمٌ مأرووط فلو كانت الألف زائدة لقلت مَرطِي )) (1) ومعنى الثبُت هو النقل عن العرب أي الاستعمال.

يتضح مما سبق ذكره أن سيبويه اتخذ من الاشتقاق وسيلة لمعرفة الحرف الأصلي من الزائد ، فهذه العملية التي تقوم على تحويل الكلمة وتقليبها على وجوها لها أثر في معرفة أصالة الحرف وعدمها ، قال سيبويه : (( واشتقاقهم منها ما لا زيادة فيه دليل على الزيادة )) (2) فإذا أرجعنا الكلمة إلى أصل اشتقاقها - جذرها - تبين الحرف أ أصلي هو أم زائد . فإن ظهر في الفعل فهو أصلي وإلا فهو زائد ومثّل سيبويه لذلك بـ التجفاف والتقاء ، فعند الاشتقاق تذهب الناء (3) .

وقد تتسع علة ( الرد إلى الأصل ) حتى تكون علة لازمة لكل الباب الذي ترد فيه ، فعندما يتحدّث سيبويه على تصغير (بنات الحرفين) (4) يعمّم قاعدة تطرّد في كل ما كان على حرفين ؛ قال : (( اعلم أنّ كل اسم كان على حرفين فحقّرتّه رددته إلى أصله حتى يصير على مثال فُعِيل ، فتحقير ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة ، فلو لم تُردّه لخرج عن مثال التحقير ، وصار على أقلّ من مثال فُعِيل )) (5) .

فأوجب ردّ الحرف إلى أصله في كل الباب ؛ كي يستوفي بناء التصغير من الثلاثي حروفه ولا يخرج عن مثال فُعِيل ؛ لأنه أقلّ الأبنية في التصغير ، أما إذا كان في الكلمة ما يستوفي معه بناء التصغير حروفه ولم يخرج بسببه عن مثاله ، فلا يلزم الرد إلى الأصل ، وعقد سيبويه لهذا باباً سمّاه : (( باب تحقير ما حذف منه ولا يُردّ في التحقير ما حذف منه ، من قبل أنّ ما بقي إذا حُقِر يكون على مثال المُحقّر ولا يخرج من أمثلة التحقير )) (6) وضرب لذلك مثلاً بكلمة مَيّت وتصغيرها : مُيَيْت ، وإنما الأصل مَيّت ، غير أنك حذف العين ، ومثله تصغير ( هار ) تقول : ( هَوِير ) ، وإنما الأصل هائر غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء مَيّت (7) . ووجه الحذف في (مَيّت وهائر) أنه للتخفيف لا لعلّة توجب ذلك فلا داعي لأن تُردّ في التصغير إلى الأصل ، لأنّ ما بقي يستوفي بناء التصغير فهو على ثلاثة أحرف (8) . ومنع سيبويه تصغير (هار) على هويئر ؛ بالرد إلى الأصل ؛ لأنّ التصغير في هذه الحال سيكون على غير الأصل في بعض الأسماء ، فكأنّ من حَقّر (هاراً) على (هويئر) كأنه صغر (هائراً) على الأصل كما أنّ من صغّر (رجلاً) على (رُويجِل) فكأنه

(1) الكتاب : 4 / 308 ، (( والأرطى : شجر ينبت بالرمل .. طيب الرائحة ، واحده أرطاة )) لسان العرب ، مادة ( أرط ) : 254/7 .

(2) الكتاب : 4 / 317 .

(3) ينظر : الكتاب : 4 / 317 .

(4) ينظر : الكتاب : 3 / 449 .

(5) نفسه : 3 / 449 .

(6) نفسه : 3 / 456 .

(7) ينظر : نفسه : 3 / 456 .

(8) ينظر : الكتاب ، الحاشية (3) : 3 / 457 ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : 2 / 932 .

صَغُرَ ( راجلاً ) والتصغير على الأصل قول يونس حكاه عن بعض العرب<sup>(1)</sup> . وعلة منع سيبويه لهذا الوجه هو مخالفة القياس<sup>(2)</sup> . ولا تكون مخالفة القياس بالرد إلى الأصل أو عدمه إلا في باب الضرائر الذي وجّه به النحويون الكثير من ظواهر اللغة التي خالفت ذلك القياس<sup>(3)</sup> .

فعلة الرد إلى الأصل تتبين في أثناء التقلبات التي تجري على بعض الكلمات عند التثنية أو الجمع أو التصغير أو النسب<sup>(4)</sup> . وأقل ما يكون عليه الاسم حرفان حُذِفَ ثالثهما وإنما وجب ردّ المحذوف في الأسماء التي تبنى على حرفين ؛ لأنها أسماء مجهورة لا يكون اسم على أقل من حرفين<sup>(5)</sup> .

وهناك بعض التبدلات الصرفية لا يكون فيها ردّ المحذوف لا زماً ، بل يكون من باب التجوّز ، فمثلاً قول سيبويه في النسبة إلى ما كان على حرفين وكانت لامه محذوفة ؛ (( اعلم أنّ كل اسم على حرفين ذهبت لامه ، ولم يُردّ في تثنية إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء ، كان أصله فَعْلٌ أو فَعَلٌ أو فَعُلٌ ، فإنك فيه بالخيار ، إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه ، وإن شئت غيرته ، فرددت إليه ما حُذِفَ منه ... ، فمن ذلك قولهم في دمٍ ، دَمِيّ وفي يدٍ : يَدِيّ وإن شئت قلت : دَمَوِيّ وَيَدَوِيّ ))<sup>(6)</sup> .

نفهم من هذا العرض أنّ بعض التبدلات الصرفية تُوجب ردّ المحذوف إلى أصله وبعضها لا تُوجب ذلك بل يكون من قبيل التجوّز والتسامح ، ولكن الحالة الأولى - أعني وجوب ردّ المحذوف - تكون عندما يكون الاسم قد أُجِفَ به كما عبّر سيبويه عن ذلك ، وإنما عني بالإجحاف ، أن يكون الاسم على أقل من ثلاثة أحرف ؛ لأنه إخلال به أن يكون على أقل من ذلك ، كما مرّ ذكره . أما عندما يكون التحويل الصرفي بإضافة بعض اللواحق - كما بيّن في باب النسبة - إلى ما كان على حرفين محذوف اللام ، فلأنّ الاسم سيكون بعد الإضافة على قدرٍ من الاعتدال في البنية فضلاً عن تحويل معناه عما كان عليه إلى معنى جديد دل عليه بعد الإضافة ، بخلاف ما لو كان الاسم منفرداً على حرفين فربّما يصيبه الإخلال في البنية ، بصرف النظر عن المعنى .

ومما علّله سيبويه بالرد إلى الأصل في النسب إلى الاسم الذي هو على حرفين وأصله ثلاثة أحرف كلمة : فم (( فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنّه كان أصله قُوّة فأبدلوا الميم مكان الواو ليُشَبَّه الأسماء المفردة من كلامهم ، فهذه الميم بمنزلة العين نحو : ميم دم تثبت في الاسم في تصرّفه في الجر والنصب والإضافة والتثنية . فمن ترك دم على حاله إذا أضاف ، ترك فَمّ على حاله ، ومن ردّ إلى دم اللام ردّ إلى فم العين فجعلها مكان اللام ،

(1) ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرد ، لابن ولاد التميمي(ت332هـ) مسألة 105 : 226 ، شرح المفصل : 551/5 ، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب : 225/1 .

(2) ينظر : الكتاب : 457/3 .

(3) ينظر : المخالفة الصرفية والنحوية في الاستعمال والتوجيه النحوي ، أطروحة دكتوراه : المقدمة : أ .

(4) ينظر : الاشتقاق : عبد الله أمين : 318 - 319 .

(5) ينظر : الكتاب : 358 /3 .

(6) نفسه : 357/3 - 358 .

كما جعلوا الميم مكان العين في فم)) (1) فعموم الكلام في فم) أن الذي يقول في التنثية : فمان فهو بالخيار في النسب إليه ، إن شاء قال : فَمَوِيٌّ ، وإن شاء قال : فَمِيٌّ ، ومن قال : فَمَوَان في التنثية قال في النسب : فَمَوِيٌّ على كل حال (2) .

ومما علله سيبويه بعلّة الرد إلى الأصل أيضاً تصغير كلمة (أخت) نقول في تصغيرها أُخْيَّة وفي بنت : بُنْيَّة ؛ فالقياس فيها أن يُردّ ما حُذِفَ منها أصلاً وتحذف التاء ؛ لأنها علامة ألحقت للتأنيث فهي عارضة غير لازمة ؛ لأنها ألحقت بعد تمام البناء ، فلما كانت كذلك لم تحتل أن تثبت مع الحرفين حتى تصير معهما على مثال (فُعَيْل) (3) . فعلاصة التأنيث هذه لا يُعتدّ بها في تصغير ولا جمع (4) . لذلك يرى أبو حيان (ت745هـ) أن نحو : (بنت وأخت) ثنائي لا ثلاثي (5) .

أما الهمزة في (أخت) فليست همزة وصل كما يقول المبرّد : (( وأما ما لم تكن فيه ألف الوصل فنحو قولك : أخت تقول في تصغيرها أُخْيَّة ، فتحذف التاء وتردّ الواو التي كانت في قولك أخوات وإخوة وأخوان )) (6) .

فالاسم ثلاثي الأصل ولامه واو وقد حذفت وأبدلت منها همزة الوصل في أول الكلمة والتاء في موضعها ، فعند تصغيره وهو على هذه الحال لا تتم بنية التصغير بالبدلين معاً ؛ لأنّ همزة الوصل غير لازمة وهي تسقط في الدرج ، وإن أبقيناها خرجت عن حقيقتها ، أما التاء فلا يُعتدّ بها لما فيها من رائحة التأنيث ؛ لاختصاص الإبدال بالمؤنث دون المذكور (7) .

فيلزم عندئذ إرجاع اللام التي كانت التاء بدلاً منها وتأتي الهاء علامة للمؤنث (8) . نستنتج من كل هذا أننا لو لم نردّ الحرف المحذوف الأصلي لخرج الاسم عند تصغيره عن بناء فُعَيْل ؛ لأنّ الغرض الأساسي من ردّ الحرف إلى أصله هو استيفاء بناء التصغير حروفه خشية أن يخرج عن الوزن التصغيري الذي وضع له ، والأصلي أحقّ بالرد ، وهذه القاعدة التي وضعها سيبويه تشمل كل اسم بُني على حرفين وأصله ثلاثة أحرف وكما ذكرنا مسبقاً من قول سيبويه : (( أن كل اسم كان على حرفين فحقرته رددته إلى أصله حتى يصير على مثال فُعَيْل ... فلو لم ترُدّه لخرج على مثال التحقير وصار على أقل من مثال فُعَيْل )) (9) .

فيدخل في هذه العلة من الأسماء ما حُذفت فاؤه أو عينه أو لامه ؛ لأنّ ((من حقّ هذا الباب أن تردّ الاسم فيه إلى أصله حتى يصير على مثال فُعَيْل )) (10) .

(1) الكتاب : 365/3 .

(2) ينظر : نفسه : 366/3 .

(3) ينظر : نفسه : 455/3 .

(4) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 931/2 .

(5) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : 364/1 .

(6) المقتضب : 269/2 .

(7) ينظر : شرح المفصل : 552/2 - 553 ، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب : 219/1 - 221 .

(8) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 235 - 236 .

(9) الكتاب : 449/3 .

(10) الأصول في النحو لابن السراج : 54/3 .

أما ما ذكره سيبويه أنّ البناء سوف يخرج عن مثال التحقير لو لم يُردّ إلى أصله فقد فسّره ابن يعيش تفسيراً حسناً مقبولاً ، فعلل عدم إمكان تصغير الثنائي بأنّ ياء التصغير في أدنى أبنية التصغير تقع ثالثة ساكنة وذلك في (فُعِيل ) وأدنى ما يقع بعدها حرف يكون حرف الإعراب نحو : رُجِيلٌ وَجُمَيْلٌ ، ولو صُغِرَ ما كان على حرفين لوقعت ياء التصغير ثالثة طرفاً فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب ، وهي لا تكون إلا ساكنة ؛ لأنها وسيلة ألف التكسير في : رجال وجمال وجعافر ومساجد وكان ذلك يؤدّي إلى قلب ياء التصغير ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها أو حذفها إذا وقع بعدها التثوين ، وكل ذلك محظور لما يلزم من نقص الغرض من اجتلابها (1).

وهذا تعليل موضوعي يبتعد عن التعقيد ويعتمد على قواعد تصريفية تتأثر فيها الحروف بعضها ببعض .

## 2. التعليل بعلة مراعاة الأصل :

هو أن تراعي الحالة الأصلية للبنية الصرفية ، عند تحويلها إلى صيغة أخرى فكما كانت البنية في الأصل ، تبقى بعض أجزائها على حالها عند تحويلها إلى صيغة أخرى ، فمثلاً : ( مَعِيشَةٌ وَمَقَالَةٌ ) لا تهمز في الجمع مراعاة لأصلها في المفرد ، ففي المفرد لم تجبنا على فعلهما المعتل في الأصل ، فهما من (عاش وقال ) فالأصل فيهما على وزن (مَفْعَلَةٌ وَمَفْعَلَةٌ) نقول : (مَعِيشَةٌ وَمَقُولَةٌ) والياء والواو متحركتان وليستا مدأ زائداً نحو : واو عَجُوز وياء صَحِيفَةُ اللَّتَيْنِ تجمعان بقلب الياء والواو همزة فنقول : صحائف وعجائز (2) . وقد علل سيبويه عدم الهمز في (معاش ومقال) بقوله : (( ولم يهمزوا مقال ومعاش ، لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه ، وإنما هو جمع مقالة ومعيشة

(1) ينظر : شرح المفصل : 546/2 .

(2) ينظر : الكتاب : 356/4 .

## 63

(1) لذلك تحكّم المعنى في مسألة مراعاة الأصل ومن ذلك قول سيبويه في : اجتوروا واعتونوا وازدوجوا واعتوروا فلما كانت هذه الأفعال في معنى تفاعلوا واتّحد معناها أثبتوا الواو مراعاة لأصلها ؛ لأنّ الأصل فيها إثبات الواو ، قال : (( وأما قولهم اجتوروا واعتونوا وازدوجوا واعتوروا ، فزعم الخليل أنها إنما تثبت ؛ لأنّ هذه الأحرف في معنى تفاعلوا ، ألا ترى أنك تقول : تعاونوا وتجاوزوا وتزاجوا فالمعنى في هذا وتفاعلوا سواء ، فلما كان معناها معنى ما تلزمه الواو على الأصل أثبتوا الواو )) (2).

فالعلة إذن هي علة مراعاة الأصل ، وإنما روعي الأصل ؛ لأنّ المعنى فيهما واحد ، فلما اتّحد المعنى في أنّ كليهما يدلّ على المشاركة وكان في الأصل غير معتل أبوا أن يأتوا به إلا على أصله ، قال ابن عصفور : (( ولا يصحّ شيء من ذلك إلا أن يكون في معنى ما لا يعتلّ ، نحو : (اجتوروا) و(اهتوشوا) و(اعتنوا) ؛ لأنها في معنى (تجاوزوا) و(تعاونوا) و(تهاوشوا) ؛ ألا ترى أنّ الفعل فيه ليس فعل واحد ، فبابه أن يكون على وزن (تفاعل) ، وكذلك جميع ما يأتي على معنى (تفاعل) ولا يُعلّ شيء منه كما لم يُعلّ (عور) و(صيد) ؛ لأنها في معنى (اعورّ) و(اصيدّ) )) (3) .

### 3. التحليل بعلة الإشعار بالأصل :

ومعناها أن يُحذف من الكلمة حرف هو في الأصل لها ، ولكنه حُذف لسبب ما ، وبقي ما يدلّ عليه ويُشعر بوجوده في الأصل ، ويمكن أن تُسمّى علة التنبيه على الأصل أو الإعلام بالأصل .

وقد أشار سيبويه إلى هذه العلة بقوله : (( وقالوا : وجد يجد ولم يقولوا في يفعل يؤجد وهو القياس ؛ ليُعلموا أنّ أصله يجد )) (4) .

(1) الخصائص : 251/1 .

(2) الكتاب : 347/4 .

(3) الممتنع في التصريف : 473/2 - 474 .

(4) الكتاب : 341/4 .

وتحدّث ابن يعيش عن (ثُبّة) وما شابهها فرأى أنه إذا أُريد جمع شيء من ذلك كان بالألف والتاء نحو : ثُبَات وقُلَات ، ولم يكسروها لأنها أسماء حُذِفَتْ لاماتها للتخفيف ، وصارت تاء التأنِيث عوضاً من المحذوف ، ولم يكسرها على بناء يردّ المحذوف فيكون ذلك نقضاً للغرض وتراجعاً عما اعتزموه فيها ، وقد رُدّ المحذوف في شيء منها تنبيهاً على الأصل نحو : سَنَّة وسَنَوَات (1).

ومن التنبيه على الأصل ما جاء عن ابن هشام(ت761هـ) عند حديثه على مواضع إبدال الياء من الواو : (( أن تكون لاماً لفعل - بالضم - صفة نحو : ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ (الصفات : 6) وقولك : للمتقين الدرجة العليا ، وأما قول الحجازيين ( القُصوى ) فساد قياساً فصيح استعمالاً ثَبّه به على الأصل كما في استحوذ والقُود )) (2).

فقد يكون الأصل مهملاً مات ذكره ، وانصرف الناس عنه بعدّه في حكم الساقط ، وربما يتعمّد المتكلم ذكره أو تحوُّجه ضرورة لأن يذكره وينبّه عليه (3) .  
وقد ورد ذكرها عند السيوطي ومثّل لها بجمع (موسى) على (مُؤسّون) بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأنّ المحذوف ألف (4).

وقد يقع الشذوذ في بعض المواضع من أجل التنبيه على الأصل مثل : قوس وثوب فقد شدّ كل منهما عن المعروف في مثله عن حالة الجمع للتنبيه على أنّ ذلك هو الباب . ومنه قول سيبويه : (( وقد قال بعضهم في هذا الباب حين أراد بناء أدنى العدد (أفْعُل) فجاء به على الأصل ، وذلك قليل ، قالوا : قَوْس وأقَوْس وقال الراجز :  
**لِكَلِّ عَيْشٍ قَدْ لَيْسَتْ أَثُوباً** )) (5) .

يعني أنّ القياس فيما كان مفردة بوزن (فَعْل) معتل العين مثل (ثوب) أن يجمع للقلة على (أفعال) فنقول : أثواب وقوس أقواس ، ولكنهم جاءوا بها على أفْعُل منبهة على أنه الأصل (6).

ومن العلل التي تدخل تحت تأثير الأصل هي علة استصحاب حال الأصل أو البقاء على الأصل ، وتعني : الإبقاء على ما يستحقه الأصل عند عدم دليل النقل (7).

(1) ينظر : شرح المفصل : 415/2 .

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 388/4 .

(3) ينظر : ابن يعيش وشرح المفصل : 356 .

(4) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : 85 .

(5) الكتاب : 587/3 - 588 ، والبيت لمعروف بن عبد الرحمن وعجزه :

حتى اكتسى الرأس قناعاً أشهباً . وينظر المقتضب : 29/1 ، 197 ، مجالس العلماء

، لثعلب : 439 ، المنصف : 284/1 ، 47/3 ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 672/3 .

(6) ينظر : المقتضب : 196/2 - 197 ، شرح المفصل : 410/2 ، شرح الأشموني : 673/3 - 674 .

(7) ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري : 87 .

فالتعليل بهذه العلة مبنيٌّ على فكرة الأصل التي هي من الأفكار التحويلية كما أسلفنا في بداية هذا الفصل . وقد ترد هذه العلة عند سيبويه في سياق حديثه عن بعض المسائل ولا يشترط أن يصرح بها بل نستطيع أن نفهمها من كلامه ، من مثل حديثه عن جمع (سنة) إذا سُمِّي بها اسماً علماً - رجلاً أو امرأة - ، فيجوز جمعها بالتاء فنقول : سنوات ويجوز جمعها بالواو والنون فنقول : سنون ، كما تُجمع قبل التسمية بها؛ قال : (( ولو سميت رجلاً أو امرأة بسنة لكنت بالخيار إن شئت قلت : سنوات وإن شئت قلت : سنون لا تعدو جمعهم إياها قبل ذلك لأنها ثم اسم غير وصف كما هي ههنا اسم غير وصف ، فهذا اسم قد كُفيت جمعه )) <sup>(1)</sup> يعني أنها وُضعت أصلاً يُراد بها الاسم فلم تُنقل إلى حال ثانية كالوصفية مثلاً فبقيت على أصلها .

ونقل الأعم الشنتمري عن ابن كيسان أنه أجاز جمع (سنة) إذا سُمِّي بها اسماً علماً على سنوات وسنون فجعل سنوات قياساً على (بنات) وسنون قياساً على (بنون) ، وقد أبطله الشنتمري ؛ لأنَّ جمعهم ابناً على بنين وابنة على بنات من الشاذِّ ولا يقاس على الشاذِّ <sup>(2)</sup>.

#### 4. التعليل بعلة التعويض أو العوض :

العوض هو (( أن يقع في الكلمة انتقاص فيُتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها ، كما انتقص من التنثية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتُدورك ذلك بزيادة التنوين )) <sup>(3)</sup> .

ومن سنن العرب أنها غالباً ما تُعوّض بعد حذف ؛ قال سيبويه : (( اعلم أنهم ممّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويُعوّضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً ... )) <sup>(4)</sup>.

(1) الكتاب : 399/3 .

(2) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 911/2 .

(3) المحاجة بالمسائل النحوية للزمخشري : 116 - 117 .

(4) الكتاب : 24/1 - 25 .

فذكر سيبويه أنّ الحذف والتعويض مما يعرض في اللفظ قال : (( العَوَض قولهم : زنادقة وزناديق ، وفرازة وفرازين ، حذفوا الياء وعَوَّضوا الهاء . وقولهم اسطاع يسطيع ، وإنما هي أطاع يُطيع ، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من أفعل )) (1) . فالعوض هو وضع حرف في غير مكان الحرف المعوّض عنه ، ووضع حرف في غير مكان الحركة المعوّض منها (2) . ولذلك صُنِّفَت هذه العلة ضمن العلل التحويلية ، فهي تتم من خلال خطوات تتمثل بوجود أصل مُقَدَّر حُذِفَ وعَوِّضَ عنه (3) . وهذه العلة من العلل التي تطرّد في كلام العرب ، فقد ذكرها الدينوري في كتابه ثمار الصناعة (4) .

وعني النحاة بهذه العلة وفي مقدمتهم سيبويه ؛ وهي تتضح في مراعاة العرب ما يحذف من بعض الكلمة بأن يُعَوِّضوا مكانه حرفاً آخر وهذا كثير في كتاب سيبويه ، فلا تعويض إلا بعد حذف ، ويطالعنا في أول باب صرفي في كتاب سيبويه مما علّله بهذه العلة عند النسب إلى الشام واليمن وتهامة ، فيقول : (( ومما جاء محدوداً عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءي الإضافة قولك في الشام : شَامٌ وفي تهامة : تهَامٌ ومَن كسر التاء قال تهاميٌّ وفي اليمن يَمَانٍ وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين )) (5) .

فهذا من تعليقات الخليل التي وازن فيها بين قول العرب في شَام بحذف إحدى ياءي الإضافة وبين قولهم في (ثقيف) بحذف الياء وإثبات ياءي الإضافة ، فأرادوا أنهم كما حذفوا إحدى ياءي الإضافة من (تهام) عَوَّضوا ألفاً مكانها ؛ فهم مما يحذفون ويُعَوِّضون فكَذلك فعلوا حين حذفوا الياء من ثقيف عَوَّضوا الياءين عوضاً منها ؛ قال : (( وكان الذين حذفوا الياء من ثقيف وأشباهه جعلوا الياءين عوضاً منها )) (6) .

إذن فالحذف يُوجب التعويض أحياناً ويجوّزه أحياناً أخرى فالمثال الأول الذي علّله سيبويه مما يجب فيه الحذف لا غير ، أما الجواز في التعويض فهذا مما يحصل فيه التداخل بين علة التعويض وعلة الجواز ؛ كجواز التعويض في تصغير الخماسي الصحيح نحو ( سفرجل) فيجوز فيه أن نقول: سُفَيْرَج ويجوز سُفَيْرِج تعويضاً عمّا حذف (7) . والملاحظ أن التعويض هنا غير لازم ؛ لأنّ البناء لا يتغيّر ولا يختلّ من دونه ، فلا ضير في قولنا (سُفَيْرَج) من غير تعويض ، ولكن العرب ربّما أوجبت التعويض في بعض

(1) نفسه : 25/1 .

(2) ينظر : ظاهرة التعويض في العربية : 6 ، الدرس الصرفي في شروح الألفية : 74

(3) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 210 .

(4) ينظر : علل النحو : 30 ، الاقتراح : 47 - 48 .

(5) الكتاب : 337/3 .

(6) نفسه : 337/3 .

(7) ينظر : نفسه : 417/3 - 418 ، المقتضب : 247/2 ، الأصول لابن السراج : 39/3 ، أبنية

الصرف في كتاب سيبويه : 240 .

الأحيان محافظة منها على هيئة الكلمة كاملة ، وآية ذلك قول الخليل عندما سأله سيبويه عن كيفية تصغير الخماسي نحو ( سفرجل) فآثر الإتمام دون الحذف (( قال الخليل : ولو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين ، لقلت سُفَيْرَجْل كما ترى ، حتى يصير بزنة دُنَيْنِير ، فهذا أقرب ، وإن لم يكن من كلام العرب )) (1) فنراه أقر الإتمام في الخماسي وحروفه كثيرة ولا يؤثر فيه الحذف فكيف بأقل الأسماء حروفاً مما يعتريه الإجحاف والإخلال إن حذف منه بعضه؟! .

إذن فتصغير ( سفرجل) بغير حذف أقيس عند الخليل ؛ لأنّ ما حُذِفَ منه حرف أصلي من الكلمة نفسها ، قال أبو علي الفارسي : (( وبنات الخمسة لا تُصَغَّرُ كما لا تَكْسَرُ إلا على استكره لما يلزم فيهما من حذف حرف من نفس الكلمة )) (2) .  
وجعل ابن الورّاق ياء التعويض هذه ناتجة عن إشباع الكسرة التي لحقت الحرف بعد ياء التصغير (( لأنّ ما بعد ياء التصغير مكسور فكأنهم استغنوا بالكسرة ، وإشباع الكسرة يوجب ياء ، فلما كان ذلك سهلاً عليهم زادوا الياء لما ذكرنا )) (3) .

إذن فالحرف الأخير يحذف من الاسم الخماسي عند تصغيره حتى يصير على مثال بناء الأربعة ؛ وذلك لأنّ التصغير لا يزال في سهولة ويُسرّ حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع ، فإنما حذف الذي ارتدع عنده حيث أشبه حروف الزوائد ؛ لأنه منتهى الاسم ، ولأنّ التصغير يسلم حتى ينتهي إليه (4) وذكر ابن يعيش أنّ (( الثقل إنما حصل بالحرف الخامس فهو الذي أوجب الحذف ؛ لأنّ الحرفين اللذين في الصدر مضيا على القياس المطرد في تصغير الثلاثي والرباعي ، والحرف الرابع موجود في الرباعي والخماسي وهو لا نظير له فيما تقدّم من التصغير فكان أولى بالحذف )) (5) .

وهذا ممّا عبّر عنه بعض العلماء بطول الاسم الذي يوجب الحذف (6) .  
والخلاصة هي إنما كان الحذف في آخر الخماسي لطول الاسم واستيفائه بناء التصغير أما التعويض فقد جاز ؛ لأننا حذفنا آخر الاسم وعوّض مكانه الياء التي يرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنها ناتجة عن إشباع الكسرة قبلها متابعاً في ذلك ابن الورّاق (7) .

ومن أوجه التعويض أن يحذف آخر الاسم ويُعوّض عنه في أوله حرف فمثلاً : همزة الوصل التي للتعويض تضاف لما حُذِفَ منه لامة لا فاءه مثل ابن الأصل فيه (بَنُو) عوّضوا الهمزة في أوله لحذف الواو في آخره ، فصار ابن (8) .  
ومن أمثلة التعويض عن الحرف ما يلحق صيغة منتهى الجموع من التاء عوضاً عن الياء المحذوفة نقول : قناديل وقنادلة (4) .

(1) الكتاب : 418/3 .

(2) كتاب التكملة : 487 .

(3) علل النحو لابن الورّاق : 318 .

(4) ينظر : الكتاب : 418/3 - 421 .

(5) شرح المفصل : 545/2 .

(6) ينظر : علل النحو : 318 ، كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري : 184 .

(7) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي 148 .

(8) ينظر : كتاب أسرار العربية : 25 .

فإن كان المحذوف اللام ، وعوّض في أوله همزة الوصل جاز حذف الهمزة والردّ إلى الأصل وإبقاء الهمزة وترك الردّ ، فيقال : في ابن واسم : بَنَوِيَّ وَسَمَوِيَّ أو ابني واسمي ، ولا يجمع بين الهمزة والردّ لئلا يُجمع بين العوض والمعوض عنه (2).

وإذا تلمّسنا فرقاً بين البديل والعوض فإنّ العوض لا يحل محلّ المعوّض عنه والبديل إنما يكون محلّ المبدل منه ، فالبديل أعم من العوض فالألف في قام بديل من الواو في أصله التي هي عين الفعل أما التاء في (عدة وزنة) عوض عن فاء الفعل ، ولا نقول : إنها بديل منها ، والتاء في زنادقة عوض عن ياء زناديق ولا نقول بديل منها وياء أينق عوض عن الواو في أنوق فيمن جعلها (أَيْقُل) ومن جعلها عيناً مقدمة مغيّرة إلى الياء جعلها بدلاً من الواو ، فالبديل أعم تصرفاً عن العوض ، فكل عوض بديل وليس كل بديل عوضاً (3).

والتعويض باب واسع في العربية ترجم له ابن جني في الخصائص : (( باب زيادة حرف عوضاً من آخر محذوف )) (4) وفصل في هذا الباب وبين أن الحرف يحذف فيجاء بآخر زائداً عوضاً عنه وهو على ضربين : أحدهما أصلي والآخر زائد فالأصلي ثلاثة أضرب ، فاء وعين ولام ، فأما ما حُذفت فاؤه وجيء عوضاً عنهما فباب فِعْلَة في المصدر نحو عدة وشية وجهة والأصل وعدة ووشية ووجهة ... ومما حذفت عينه وصار الزائد عوضاً عنها : سِيد ومَيْت وهَيْن فأصلهما : فَيْعِل : سَيْد ومَيْت وهَيْن حذفت عينها وجُعِلت ياء فَيْعِل عوضاً عنها (5).

أما الغرض من التعويض ففيه قولان ، الأول : قيل تكميل الكلمة ، فأينما كملت حصل الغرض من التعويض ، الثاني : العدول عن أصل ثقيل إلى ما هو أخف منه ، والخفة تحصل بمخالفة الموضع ، فأما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة فلأن الحرف قد يثقل بموضعه ، فإذا أُزيل عنه حصل التخفيف (6) .

ويبدو أنّ كلا القولين صحيح ؛ لأنّ التعويض يأتي إثر حذف حرف من الكلمة لولاه لأجحف بها أحياناً ، لذلك جيء به لتكميلها ، وكذلك فالقول بأنّ الغرض من التعويض العدول عن الأصل إلى ما هو أخفّ منه فصحيح أيضاً ؛ لأنّ (زنة) معدولة عن (وزنة) وهي أخف منها .

(1) ينظر : الاشتقاق : عبد الله أمين : 312 .

(2) ينظر : نفسه : 318 - 319 .

(3) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 219 - 215/1 .

(4) الأشباه والنظائر في النحو : 287/2 .

(5) ينظر : الخصائص : 387/2 - 293 ، الأشباه والنظائر : 257/1 - 267 .

(6) ينظر : الأشباه والنظائر : 298/1 - 299 .

## 5. التحليل بعلة القوة والضعف :

علة القوة من العلل التي ورد التحليل بها عن اللغويين ، وهي من علل سيبويه التي وردت في كتابه (1).

وهي من العلل التحويلية لكونها تعتمد على وجود أصل مقدّر محذوف لكلمة ما ، وقد رُدَّ هذا المحذوف إلى أصله ؛ لأنَّ الكلمة من دونه لا تقوى على مقاومة الإجهاد كما يذكر سيبويه (2). وقد استوحينا اسمها من عبارات سيبويه ونصوصه المعللة وسيأتي بيان ذلك .

ذكر سيبويه في النسب إلى الاسم الذي يبني على حرفين مما أصله ثلاثة أحرف ولم يُرَدَّ في تثنيته إلى أصله ولا في الجمع بالتاء وكان أصله (فَعَلَ) أو (فَعَل) فأنت فيه بالخيار ، إن شئت رددت المحذوف وإن شئت تركته على حاله قبل أن تضيف إليه ، فكما أنَّ الإضافة تُغَيِّرُ الحذف في ما كان كثير الحروف فهي تردّ المحذوف في ما كان قليل الحروف ؛ لأنَّ هذه الأسماء مجهودة قويت الإضافة فيها على ردّ المحذوف ، مثل دم تقول : دَمِيّ ودموي ويد : يَدِيّ وَيَدَوِيّ (3).

وكذلك في النسب إلى أب وأخ تقول : أبويّ وأخويّ ؛ لأننا رددنا ما ذهب لأمه وهي لا تُرَدُّ في التثنية والجمع بالتاء إلى أصلها ومع ذلك قويت الإضافة على ردّ المحذوف منها فالإضافة على ردّ ما ترجع لأمه في التثنية والجمع أقوى (4).

نلاحظ من الأمثلة السابقة أنَّ الاسم فيها ضعيف البنية ؛ لأنه أقلّ حروفاً من غيره لذلك يجب ردّ المحذوف منه لتقويته .

ومن ذلك أنَّ بعض الحروف أقوى من بعضها الآخر وذلك بحسب موضع الحرف من الكلمة فالحرف إذا كان وسطاً أقوى منه إذا كان طرفاً ؛ لأنَّ الأطراف دائماً عرضة للتغيير ، وهو ما أشارت إليه الدراسات اللغوية الحديثة حيث تذهب إلى أنَّ القطعة الأخيرة النهائية من الكلمة خائرة القوى ، وأنها عرضة للتغيير والحذف إذا كانت أصوات لين أو ساكنة (5) . وكأنهم يرددون قول ابن جني من أنَّ الأطراف هي (( المعرّضة للحذف والإجفاف )) (6).

فمن ذلك مجيء معتل اللام الذي بوزن (فاعل) عند جمعه على (فُعْلَة) ؛ ضعيف اللام ، فيقال : قاضٍ : قُضَاةٌ وأصلها قُضَاةٌ ، وأما العين فلقوتها على اللام في اعتلالها تُرك معها الحرف الأول على الفتح لخفته ، وضُمَّت الحرف الأول في معتل اللام - والضمّة حركة ثقيلة - لتقوى الكلمة ، يقول ابن جني : (( أفلا ترى كيف اعتدّ اعتلال اللام

(1) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 209 .

(2) ينظر : الكتاب : 358/3 .

(3) ينظر : نفسه : 357/3 - 358 .

(4) ينظر : نفسه : 359/3 .

(5) ينظر : اللغة : فندريس : 88 ، علم اللغة : علي عبد الواحد وافي : 275 .

(6) الخصائص : 226/1 .

، فجاء مخالفاً للصحيح ولم يحفلوا باعتلال العين ؛ لأنها لقوتها بالتقدم لحقت بالصحيح (( (1)

واللغة بهذا تصنع شيئاً من التعادل ، حينما تقابل ضعف اللام بضمّ الحرف الأول وهو حركة ثقيلة لتقوى الكلمة (2).

وقد قرن سيبويه مبدأ الأصلية والفرعية بالقوة والضعف في الأسماء من حيث البنية ونجد هذا عند حديثه على الاسم والصفة عندما يجيئان على حرفين ، قال : (( ولا يكون شيء على حرفين صفة حيث قلّ في الاسم ، وهو الأول الأمكن وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل ، ولكنه كالفاء والواو ، وهو على حرفين أكثر ؛ لأنه أقوى وهو في هذا أجدر أن يكون إذ كان يكون على حرف )) (3).

يعني أنّ الاسم مع تمكنه وقوته وأصالته لم يأتِ على حرفين وكان ذلك إخلالاً به أن يأتي على حرفين ، فالأجدر في الصفة أن لا تكون على حرفين كونها فرعاً عليه . فإذا جرى الحكم على ما هو أقوى فالأجدر أن يجري على الأضعف ؛ قال ابن جني : (( المعتل الأقوى يريد : أنّ الواو قد انقلبت وهي عين ثبيرة ، والقيام والحياض لانكسار ما قبلها مع أنّ العين أقوى من اللام ؛ لأنّ الهاء بعدها لا تبلغ أن تكون في قوة الراء في ثبيرة والضاد في حياض وقد قلبت في الأقوى وهو العين فوجب قلبها في الأضعف وهو اللام لا محالة )) (4) .

ومن ذلك تصغير الأسماء المبدلة فيها واو أو ياء وهما في موضع العين مثل قائم وقائل وبائع تقول : قُوَيْمٌ وقُوَيْلٌ وبُويئع ؛ لأنّ التغيير يحصل فيما كان من الحروف المبدلة في منتهى الاسم فلا يدخل في ذلك ما كان وسطاً مثل قائم وبائع ، ومن جهة أخرى أننا نجدها تثبت عند الجمع فنقول : قوائم وبوائع فكذا تثبت في التصغير ، فلما كانت هذه تبدل وليست منتهى الاسم كانت الهمزة فيها أقوى (5) . ومثل ذلك : أدور وشبهها ؛ قال سيبويه : (( ومن ذلك أيضاً أدورٌ ونحوها ، لأنك أبدلت منها كما أبدلت من واو قائم وليست منتهى الاسم ، ولو كسرتها لجمع لثبتت ، خلافاً لباب عطاء وقضاء وأشباههما إذ كانت تخرج ياءاتهن وواوتهن إذا لم يكن منتهى الاسم فلما كانت هذه تُبدل وليست منتهى الاسم كانت الهمزة فيها أقوى )) (6) . وعلامات قوة الحرف عند سيبويه ثلاث هي : أن يكون أصلياً ومتحركاً ويثبت في الجمع ، قال : (( وأما معاوية فإنه يجوز فيها ما جاز في أسود ؛ لأنّ الواو من نفس الحرف ، وأصلها التحريك ، وهي تثبت في الجمع ، ألا ترى أنك تقول : معاوي )) (7) وإذا اتفقنا أنّ الحرف الأصلي أقوى من الزائد ؛ فكيف بنا إذا اجتمع في الكلمة أكثر من حرف وكلها من الحروف الزوائد فأيتها نحذف وأيتها نثبت وكيف يكون هذا الحرف أكثر قوة من الآخر فنثبتته ونحذف ما هو أضعف منه ؟! نجد ذلك في بعض

(1) نفسه : 485/2 .

(2) ينظر : ظاهرة التخفيف : 175 .

(3) الكتاب : 220/4 .

(4) المنصف : 36/2 - 37 .

(5) ينظر : الكتاب : 462/3 - 463 ، شرح المفصل : 556/2 .

(6) الكتاب : 463/3 .

(7) نفسه : 470/3 - 471 .

المسائل التي بحثها سيبويه وقد اجتمع في الكلمة أكثر من حرف زائد ، ومن ذلك كلمة ( مُقْعَنْسِس ) عند تصغيرها لا نستطيع ذلك إلا أن نحذف ، كي يستوفي الاسم بناء التصغير ؛ فالزائد إما أن يكون أولاً أو وسطاً أو آخراً ، هذا من حيث موقعه في الكلمة ، أما من حيث غرضه ، فإما أن يكون للإلحاق أو لغيره أو لمعنى آخر ، وعلى هذا دار الجدل بين العلماء في هذه الكلمة فقال سيبويه : (( وإذا حَقَّرْتُ مُقْعَنْسِسُ حذفت النون وإحدى السينين ؛ لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كسرتَه للجمع فإن شئت قلت : مُقْعَيْس وإن شئت قلت : مُقْعَيْسٌ ... ))<sup>(1)</sup> وليس القياس عند المبرد ما قاله سيبويه إذ علل ذلك بقوله : (( لأنَّ السين في مُقْعَنْسِس ملحقة والملحق بالأصلي والميم غير ملحقة ، فالقياس قُعَيْس وقُعَيْسِس ، حتى يكون مثل حُرَيْجِم وحُرَيْجِيم ))<sup>(2)</sup> .

وعلل ابن الوراق القولين معاً وابتدأ بقول المبرد فذكر أنه إنما اختار بقاء السين للإلحاق والميم والنون زوائد لغير الإلحاق والملحق بمنزلة الأصلي فلما كان بقاء الأصلي أولى من الزائد اختار بقاء السين ، وأما حجة سيبويه ، فإنَّ السين وإن كانت للإلحاق فهي زائدة والميم وإن كانت زائدة لغير الإلحاق فلها معنى وهو لزومها لأسماء الفاعلين والمفعولين فصار المعنى مقاوماً للإلحاق ، ثم أنَّ للميم قوة من وجهين اثنين : أحدهما : أنها في أول الكلمة والسين في آخرها والأواخر بالحذف أولى من الأوائل ، والوجه الآخر : أنَّ التكرار يثقل عليهم ، فكان حذف السين أولى لاجتماع التكرير فيها ولأنها طرف<sup>(3)</sup> . فالأوائل أقوى من الأعجاز وأمكن ؛ لأنها تدخل للمعاني ؛ فالميم تدخل للفاعل والمفعول ، وغيرها من الزوائد يدخل على الفعل المضارع للمتكلم والغائب<sup>(4)</sup> . واختار الرضي قول سيبويه : (( لأنَّ السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصلي وتضعيف الحرف الأصلي ، لكنها طرف وإن كانت الزائدة هي الثانية أو قريبة من الطرف وإن كانت هي الأولى ن والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة في معنى ))<sup>(5)</sup> .

وخلاصة القول أنَّ المبرد نظر إلى الزوائد وفضل الملحق على غيره لمنزلاته من الأصلي ولم يلتفت إلى موقع الحرف ولم يحفل بالمعنى الذي أفادته الميم ، فبقاء الميم يبقى الاسم على اسميته وزوالها يخرجها إلى الفعلية .

وللقوة وجهان كما تبين ، قوة الحرف في موضعه من حيث وقوعه طرفاً أو وسطاً أو أولاً ، وقوة الحرف من حيث تحركه وسكونه أما قوة الحرف من حيث موضعه فقد بيناها في لمثال السابق ، أما قوة الحرف من حيث تحركه وسكونه فنجدده عند سيبويه وهو يشرح بعض القواعد الصرفية حيث يشبه الحرف بالطرف الذي يتعرض للقطع كونه ميّناً لا حياة فيه ولا فائدة منه وهذا من قبيل تشبيه حروف الكلمة بالأشياء الحسية التي يستطيع القارئ أن يتبينها في حياته ؛ وهذا يدل على موضوعية سيبويه ووضوح أسلوبه وغايته من التعليل التي كانت غاية تعليمية لا علاقة لها بالفلسفة والجدل والتعقيد وليس في تعليلاته

(1) الكتاب : 429/3 .

(2) المقتضب : 251/2 - 252 .

(3) ينظر : علل النحو : 320 .

(4) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 921/2 .

(5) شرح الرضي على الشافية : 259/1 - 260 .

عللُ ثوانٍ ولا ثوالت ، مثلما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين بقوله : (( وظهرت العلل الثواني والثوالت في كتاب سيبويه ... وقد شغلت حيزاً في الكتاب ))<sup>(1)</sup> .

فلا وجود للعلل الثواني والثوالت في الكتاب غير أنّ الإطار التعليمي الذي جاءت عليه تعليقات سيبويه يوهّم بوجودها وسيظهر من المثال الآتي كيف أنّ التعليل كله غرضه التعليم لا غير ، فقد تحدّث سيبويه على النسبة إلى الاسم الممدود ، وأوضح أنه لا يُحذف منه شيء سواء أكان مصروفاً أم غير مصروف ، كثر العدد فيه أم قلّ فنقول في ( خنفساء ) : خُنْفَسَاوي وفي ( حرملاء ) : حَرْمَلَاوي ، وعلل ذلك بأنّ آخر الاسم لا يدخله التغيير لأنه حرف حيّ معرب يدخله الرفع والجر والنصب وأشبه الذي من نفس الحرف مثل : احرنجام وأشهب ، فلم يستطيعوا حذفها ؛ لأنها ليست كياء ( حنيفة ) وهي ميّنة ساكنة فجسروا على حذفها ، ومثلها ثمان وأصلها ثمانى فالياء ساكنة ميّنة فحذفوها عند الإضافة فصارت ياء الإضافة عوضاً عن الحرف المحذوف<sup>(2)</sup> . قال : (( وأما الممدود ، مصروفاً كان أو غير مصروف ، كثر عدده أو قلّ ، فإنه لا يُحذف وذلك قولك في خُنْفَسَاء : خُنْفَسَاوي وفي حَرْمَلَاء : حَرْمَلَاوي ... وذلك أنّ آخر الاسم لمّا تحرّك وكان حياً ... صار .. كالأواخر التي من نفس الحرف نحو احرنجام وأشهب ... وإنما جسروا على حذف الألف ؛ لأنها ميّنة ... فحذفوها كما حذفوا ياء ربيعة وحنيفة . ولو كانت الياءان متحركتين لم تحذفا لقوّة المتحرك ... فإنما يجسرون بهذا على هذه الحروف الميّنة . وسترى للمتحرّك قوّة ليست للساكن في مواضع كثيرة ))<sup>(3)</sup> .

وللقارئ أن يحكم من خلال هذا النص على أسلوب التعليل عند سيبويه ومدى سهولته وظهور المسحة التعليمية في كل مفصل من مفصل النص . تقول د. خديجة الحديثي : (( فنحن نرى سيبويه يُعلل الأحكام بعلة واحدة واضحة ولا تتركب العلل عنده ، وليس في كتابه علة إلا وتبين حكماً أصلياً يعلمنا كيف ننطق العبارات على الوجه الصحيح بحيث نفيد المعنى الصحيح الذي نقصده وليس فيه ما يُسمّى عند المتأخرين بالعلل الثواني أو الثوالت ))<sup>(4)</sup> .

نخلص من هذا إلى أنّ التعليل بعلة القوّة أثر في بعض التحولات الصرفية التي تتأثر بموضع الحرف من الكلمة فبقدر ما يكون الحرف قريباً من الطرف يكون عرضة للتغيير وهذا التغيير قد يكون بالحذف أو التقديم أو التأخير ويزداد الحرف قوّة كلما ابتعد عن الطرف ، وتتأثر أيضاً هذه التحولات بحركة الحرف أو سكونه فالحركة عبّر عنها سيبويه بالحرف الحي الذي يستطيع الصمود أمام التبدلات المختلفة ، أما الحرف الساكن فعبر عنه بالحرف الميّت الذي يكون مطّرحاً من البنية .

وقد يكون الحرف أقوى من الحركة التي هي منه ، أي إنّ الياء أقوى من الكسرة مثلاً ، ويزداد الحرف قوة إذا تحرّك بخلاف ما لو كان ساكناً ، قال سيبويه : (( وإذا قلت :

(1) الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو ، د. أمان الدين حتحات : 389 .

(2) ينظر : الكتاب : 355/3 - 356 .

(3) الكتاب : 355/3 - 356 .

(4) دراسات في كتاب سيبويه : 193

مَوَدَّ ، تثبت الواو ؛ لأنها تحرّكت ففويت ، ولم تقوَ الكسرة قوة الياء في ميّت ونحوها ((<sup>(1)</sup>) يعني أنّ القاعدة السابقة - وهي قلب الواو ياءً إذا سُنَّت وانكسر ما قبلها- لا يمكن تطبيقها في هذا المثال لانتقاض شرط سكون حرف الواو ، فإذا كان ساكناً لم يكن بينهما حاجز فلما تحرّكت قامت هذه الحركة مقام الحاجز الذي يمنع قلب الحرف . ويبدو أنّ ثمة سبباً آخر منع الحرف من أن يقلب وهو كون الواو وقعت وسطاً فضلاً عن تحرّكها وقد سبق أن أشرنا إلى أنّ الأطراف أضعف وأكثر عرضة للتغيير والأوساط أقوى منها .

وقد تكون العلة علة ضعف كما ورد في (( ... باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء )) (<sup>(2)</sup>) فمثلاً ( مُنْعِد ) الأصل فيها ( مُؤْتَعِد ) وكذلك في المصدر نقول : الإِتْعَاد والأصل فيه الإِوتْعَاد فالواو تضعف ها هنا ، يقول : (( وذلك في الافتعال وذلك قولك : مُتَّقِد و مُتَّعِد و اتَّعَد و اتَّقَد و اتَّهَمُوا ، في الاتّعاد والانتقاد من قبل أنّ هذه الواو تضعف ههنا ، فتبدل إذا كان قبلها كسرة ، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء ، فلما كانت هذه الأشياء تكتفها مع الضعف الذي ذكرت لك ، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها واو ، في لزوم البديل لما اجتمع فيها ، فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول )) (<sup>(3)</sup>) .

فالحرف المتحرك يكون قوياً بعكسه لو كان ساكناً فيكون عندئذٍ ضعيفاً ويزداد الحرف ضعفاً إذا كان معتلاً مع سكونه ، فيجب الإبدال في الحرف الضعيف بحرف أقوى منه ؛ لأنّ الضعيف يتعرّض للتغيير أما القويّ فيكون أكثر ثباتاً وقد وصف سيبويه الحرف القويّ بالجلادة وهي القوة .

(1) الكتاب : 336/4 .

(2) الكتاب : 334/4 .

(3) نفسه : 334/4 .

## العلل القياسية

لكي نحدد مفهوم العلل القياسية التي اتخذناها عنواناً لهذا الفصل رأينا من الأفضل أن نعطي معنى يسيراً للقياس في اللغة والاصطلاح من دون الولوج في تفصيلاته وتشعباته مما يؤدي بنا إلى الابتعاد عن الهدف الأساسي ؛ وغرضي من ذلك هو أن أفرق بين القياس العام الذي هو أصل من أصول النحو ، وبين القياس القائم على المشابهة بين شيئين فالتمييز بينهما واجب كي يكون القارئ على بينة من هذا ، ولا يقع في الخلط ؛ لأنّ القياس في اللغة هو (( من قولهم : قاس الشيء يقيسه قياساً ، واقتاسه ، وقيسه إذا قدره على مثاله ))<sup>(1)</sup> أما في الاصطلاح فهو : (( حمل غير منقول على منقول إذا كان في معناه ))<sup>(2)</sup> أو (( إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ))<sup>(3)</sup> فالقياس بهذا المعنى هو حمل مجهول على معلوم ، وحمل غير منقول على ما نُقِل ، وحمل ما لم يُسمَع على ما يُسمَع في حكم من الأحكام ، وبعلة جامعة بينهما<sup>(4)</sup>. أو هو كما يقول الدكتور مهدي المخزومي - رحمه الله - : (( حمل ما يَجِدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفَتْ أو سُمِعَتْ ))<sup>(5)</sup> فإذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى ، سُمِّي عمله هذا قياساً ، فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ ، أو استعمال باستعمال رغبة في اطراد الظواهر<sup>(6)</sup>. وغرضه أن يُغني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب وإن كانت اللغة لا تُؤخذ جميعها بالسماع . وتطبيقنا لما وضعه شيوخ العربية الأوائل من قواعد لغوية أو نحوية أو صرفية هو القياس الخالص البعيد عن التعقيد والالتواء القائم ، على ملاحظة أوجه التشابه والتماثل بين ما تعلّمناه وما نراه للمرة الأولى<sup>(7)</sup>.

وبناءً على ما مرّ ذكره يبدو أنّ ثمة نوعين من القياس بشكل عام ، الأول منهما هو ما أشار إليه العلماء من قياس غير منقول على ما نُقِل رغبة في اطراد الظواهر وهو بهذا أصل من أصول النحو وهو ثالثها ، وهو القياس اللغوي ، أما الآخر فهو القياس الذي يقوم على عقد الشّبه بين استعمالين في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معاً . وهو القياس الاستعمالي .

أما القياس في كتاب سيبويه فإنه كثيرٌ جداً ولا تكاد مسألة تخلو منه من مسائله<sup>(8)</sup> . فقد اعتمد سيبويه على القياس في أبواب الكتاب النحوية أو الصرفية أو اللغوية جميعها أو في مسائل التمرين والريضة<sup>(9)</sup> . وقد يكون الباب بكامله قياساً كما في باب (( ما قيس من

(1) لسان العرب : مادة قَيسَ : 187/6 .

(2) الاقتراح في علم أصول النحو : 59 .

(3) نفسه : 59 .

(4) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 221 .

(5) في النحو العربي نقد وتوجيه : 20 .

(6) ينظر : من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس : 10 ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 221 .

(7) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 223 - 224 .

(8) ينظر : المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف : 51 .

(9) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 248 .

المعتل من بنات الياء والواو ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غير المعتل ((<sup>(1)</sup>) وباب (( ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غيره ))<sup>(2)</sup> ونستطيع أن نتبين نوعي القياس في الكتاب من النص الواحد ، فمثلاً من الضوابط الصرفية التي وضعها الصرفيون أن التصغير يخص الأسماء دون الأفعال<sup>(3)</sup>؛ لأن الأسماء هي التي تُوصف بما يعظم ويهون ولا يُوصف بها ، إلا أن العرب استعملت أفعال التعجب مصغرة ولذلك علّة وهي وجود شبه بين اللفظين أو الموضعين قال سيبويه : (( وسألت الخليل عن قول العرب : ما أمْلَحَه . فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ... ))<sup>(4)</sup>

فالقياس الذي خالفه هذا الاستعمال الذي ورد عن العرب هو الذي يُعدّ أصلاً من أصول النحو ؛ لأن الخليل استنكره لمخالفته إيّاه ، أما القياس الذي سوّغ خروج هذا الاستعمال عن القاعدة هو القياس الاستعمالي القائم على الشبه بين اللفظين لأن القاعدة تقضي بعدم تصغير أفعال التعجب ولكن وجود الشبه بينها وبين الاسم سوّغ خروجها عن القاعدة كما سنرى خلال البحث .

ومما يؤيد أن القياس الذي يعنيه هذا الفصل هو بمعنى المشابهة أن ابن جني عقد باباً في الخصائص سمّاه (( باب في مقاييس العربية ))<sup>(5)</sup> بحث فيه هذه المقاييس وهي عنده على ضربين أحدهما لفظي والآخر معنوي قال : (( واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتغال المعنى عليه ... فالمعنى إذا أشيع وأسير حكماً من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصوّر لحال المعنوي ، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي فأعرف ذلك ))<sup>(6)</sup> .

ولا شك في أن القياس اللفظي والمعنوي قائم على الشبه .

وإذا اتضح الفرق بين المصطلحين وتحدّد مفهومهما ، سنعرض الآن تعريف ( العلل القياسية ) وهي - كما عرّفها الدكتور شعبان عوض - (( تلك العلل التي تقوم على المقارنة - كعقد الشبه مثلاً - بين استعمالين من استعمالات العرب ... وهي تلك العلل التي كان يُعلّل بها سيبويه بملاحظة أدنى مشابهة ))<sup>(7)</sup> بين لفظين ، على أن سيبويه لم يُطلق على هذه العلل هذا الاسم ، بل هو ما لاحظته وفسّره استناداً إلى استعمال العرب ، وكأنّ هذه العلاقة بين اللفظين معقودة في أذهانهم<sup>(8)</sup> .

(1) الكتاب : 406/4 .

(2) نفسه : 427/4 .

(3) ينظر : كتاب التكملة : 487 ، المقرّب لابن عصفور : 82/2 ، شرح ابن النازم : 564 ، شرح النظم على الشافية للنيسابوري : 87 .

(4) الكتاب : 477/3 .

(5) 110/1 .

(6) الخصائص : 111/1 - 112 .

(7) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 215 ، 278 .

(8) ينظر : نفسه : 215 .

وأبرز أنواع القياس في كتاب سيبويه هو قياس الشبه إذ يقوم على المشابهة بين المقيس والمقيس عليه من جهة المعنى أو من جهة اللفظ<sup>(1)</sup> . فاللفظ والمعنى هما الرابط أو وجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه اللذين ينتقل الحكم بينهما<sup>(2)</sup> .

وإذا تلمسنا تعريفاً شاملاً لهذه المجموعة من العلل فهي علل تقوم على وجود علاقة شبه بين استعمالين أحدهما مقيس على الآخر ، فيُحْمَل حكم أحدهما على حكم الآخر فيحمل النظر على نظيره أو النقيض على نقيضه أو الفرع على أصله أو الأصل على فرعه أو غير ذلك ، وهذه العلاقة إما أن تكون في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معاً أو في صفة من الصفات .

فكتاب سيبويه تكثر فيه هذه الأقيسة كثرة مفرطة تدل على اهتمام صاحبه بهذا الجانب سواء أكانت هذه الأقيسة من وضعه أم من وضع شيخه الخليل أم غيره من شيوخه ، والقياس عنده مبناه على التشابه الموجود بين الألفاظ في اللفظ أو المعنى أو الوزن أو الحكم أو نحوها . وقد وردت أنواع متعددة من القياس في الكتاب سنعرض لها بعد قليل .

ويبدو أن ثمة مصطلحاً تجتمع تحته العلل القائمة على المشابهة وتستند إلى مفهومها وهو مصطلح ( الحمل ) ومعناه : إعطاء الشبيه حكم شبيهه لجامع بينهما ، فإذا كان الشبيهان نظيرين سُميت العلة ( الحمل على النظر ) وإذا كانا نقيضين سُميت ( الحمل على النقيض ) وإذا كان أحدهما أصلاً والآخر فرعاً عليه وحُمِل الفرع على أصله سُميت ( حمل الفرع على الأصل ) وبالعكس إن حُمِل الأصل على فرعه سُميت ( حمل الأصل على الفرع ) ، وقد عرّف أبو البركات الأنباري قياس الشبه ، بقوله : (( اعلم أن قياس الشبه أن يُحْمَل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العلة التي علّق عليها الحكم في الأصل ))<sup>(3)</sup> والقياس في العربية بشكل عام على أربعة أقسام (( حمل فرع على أصل ، وحمل أصل على فرع ، وحمل نظير على نظير وحمل ضدّ على ضدّ ))<sup>(4)</sup> .

وغرض الحمل كما يرى أبو البركات ، هو المحافظة على أن تجري الأبواب على سنن واحد وتحصيل التشاكل والفرار من ثُفرة الاختلاف<sup>(5)</sup> .

وإذا كان الشبيهان متساويين في المرتبة سُميت العلة ( علة مساواة أو استواء ) وإن كان ثمة شبه بين كلمتين في المعنى جاز استعمال أحدهما بدل الأخرى لاجتماعهما في المعنى وتسمّى العلة ( علة الحمل على المعنى ) وكل هذه التسميات تشكّل عللاً يُعَلَّل بها كثير من الأحكام الصرفية وقد وردت عند كثير من العلماء وهم يُسوِّغون ما ورد عن العرب من استعمالات . وللقارئ أن يتلمّس هذه العلل في كتاب سيبويه ولكنّ بعضها يحتاج إلى فرط تأملٍ ومزيد تمحيص وقراءة النص مرتين أو أكثر ؛ لأنها لا تظهر فيه - في كثير من الأحيان - ظهوراً واضحاً .

(1) ينظر : الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو : 383 .

(2) ينظر : الأسس المنهجية للنحو العربي ، د. حسام أحمد قاسم : 408 .

(3) لمع الأدلة : 107 - 108 .

(4) الاقتراح في علم أصول النحو : 63 .

(5) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 11/1 - 13 .

وقبل أن أعرض نماذج من هذه العلل في الكتاب أودّ أن أذكر أنّ الدكتور فاضل السامرائي ذهب إلى تقسيم العلل التي تقوم على المشابهة على الأقسام التي أثبتناها آنفاً<sup>(1)</sup>. متابعاً في ذلك السيوطي كما ذكرنا سابقاً.

### 1. التحليل بعلة المشابهة أو ( حمل النظير على النظير ) :

إذا كان النظير يعني الشبيه ، فإنّ المشابهة تعني أن يُحمَل حكم شيء على حكم شيء آخر؛ لاتفاقهما في وجه من الوجوه ، وفي الصرف ، هي حمل بناءٍ على بناء في الاستعمال لا تفاق بينهما في اللفظ ( الوزن وعدّة الحروف ) أو في المعنى أو فيهما معاً أو في صفة من الصفات ؛ فإذا تشابها في اللفظ سُمّي الشبه لفظياً<sup>(2)</sup> . والشبه اللفظي أن يأخذ لفظ حكم لفظ آخر لتشابه بينهما إما من حيث الوزن أو من حيث عدّة الحروف أو من حيث الوزن والحروف معاً ثم يكون ذلك علة يحملهما محملاً واحداً<sup>(3)</sup> .

ويكثر التعليل بهذه العلة في كتاب سيبويه كثرة مفرطة ، ولاسيما في أبنية جموع التكسير وأبنية المصادر ، وقديماً لمَح بعض العلماء تعليل سيبويه ما جاء متشابهاً في البناء من المصادر بهذه العلة قال ابن جني : (( وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً ، فقال : قالوا : كذا كما قالوا كذا ... ))<sup>(4)</sup>

ورأيت أنّ تقارب المعاني التي تفيدها المصادر يُؤثّر في جعل العرب يحملون بعضها على بعض في البناء ، فالمشابهة التي تكون في المعنى والدلالة تكون كذلك في البناء ، ولست أدّعي أنّ العرب أتت على ذلك تعمداً ، بل هو إدراك منهم للعلاقة بين اللفظ والمعنى على سجيّتهم وطباعهم ، وهم في كل ذلك يحافظون على المعنى واضحاً ويتجنبون الالتباس ، وقد فُيِّض لهذه اللغة من يترجم ما كان يدور في أذهان أهلها ويكشف عن إرادتهم وغاياتهم في كثير من الاستعمالات الواردة عنهم ، وهذا ما فعله علماء العربية

---

(1) ينظر : أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية : 198 - 203 ، العلة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث ، أطروحة دكتوراه ، عبد الكريم أحمد : 60 - 64 .

(2) ينظر : الخصائص : 213/1 .

(3) ينظر : ابن يعيش وشرح المفصل : 365 .

(4) الخصائص : 313/2 .

الأوائل عينه وفي طليعتهم سيبويه الذي ضمّن في كتابه آراء شيوخه وآراءه التي أعطت تفسيرات لكثير من ظواهر اللغة وسنرى ذلك خلال البحث .

ونظر القدماء إلى اختلاف الأبنية واتفاق معانيها ، أو العكس فقد تتفق الأبنية والمعنى مختلف ، ورأيت هذه الظاهرة واضحة في كتاب سيبويه ولاسيما في أبنية جموع التكسير ، وأبنية المصادر - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - وسأبدأ عرض هذه الظاهرة في أبنية المصادر لكثرتها فيها ، وإكثار سيبويه من التعليل بها لاتفاق الأبنية رغم اختلاف أفعالها ومعانيها على أساس المشابهة فنرى ذلك في باب (( .. بناء الأفعال التي هي أعمال تعذّك إلى غيرك وتوقعها به ومصادر ها )) (1) .

ففي هذا الباب اتخذ سيبويه من وحدة البناء بين الأفعال مسوّغاً لأن تأتي مصادر ها على وزن واحد وإن اختلف معناها ، فمثلاً الفعل ( جَحَدَ ) فعل متعدّد ، والقياس في وزن ( فَعَلَ ) أن يأتي مصدره على ( فَعَلًا ) ، فنقول : جَحَدًا ، ولكنّه ورد عن العرب على غير هذا فقالوا في ( جَحَدَ - جُحوداً ) فبنوا مصدره على ( فُعُول ) ؛ وعلة ذلك عند سيبويه هو التشبيه بالفعل اللازم ( جَلَسَ ) ؛ لأنّ مصدره يأتي على ( فُعُول ) فنقول : جلس جلوساً ؛ لأنّ بناءهما في الفعل واحد وإن اختلفا من حيث التعدية وال لزوم .

فقال سيبويه بعد أن عرض أبنية الأفعال الثلاثية ومصادر ها : (( وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول وذلك لزمه يلزمه لزوماً .. وجحدته جُحوداً ، شَبّهوه بجلس يجلس جلوساً ، وقعد يقعد فُعُوداً (... ) لأنّ بناء الفعل واحد )) (2) ومما يؤيد ذلك من آراء العلماء بعد سيبويه قول المبرد من أنّ (( ... الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يُحمَلَ مصدر أحدهما على الآخر )) (3) .

وإنما قصد سيبويه بوحدة البناء بين الفعلين أنّ وزنهما واحد فكلاهما بوزن ( فَعَلَ ) غير أنّ أحدهما متعدّي والآخر لازم والمتعدي نظير اللازم ، قال الرماني (ت384هـ) عندما حدّ النظر : (( هو الشبيه بما له مثل معناه ، وإن كان من غير جنسه ، كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل وفي الاشتقاق من المصدر )) (4) .

فما ذكره سيبويه في المثال المتقدم ذكره هو من قبيل الشبه اللفظي ، لأنّ الشبه - كما ذكرنا سابقاً - اثنان : شبه لفظي ، وهو أن يأخذ لفظ حكم لفظ آخر لتشابه بينهما ، إما من حيث الوزن أو من حيث الحروف والوزن معاً ، ومن ثمّ يكون ذلك علة يحملها محملاً واحداً (5) .

ومما حمّل على النظر عند سيبويه بناء الأشياء التي يقترب بعضها من بعض في المعنى على وزن واحد فقالوا : (( في أشياء قرّب بعضها من بعض فجاءوا به على فعال ،

(1) الكتاب : 5/4 .

(2) نفسه : 5/4 - 6 ، وينظر : 6/4 ، 7 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 15 ، 16 .

(3) المقتضب : 73/1 .

(4) الحدود في النحو : 38 ، منشور في مجلة المورد : مجلد : 23 ، عدد 1 ، 1995م .

(5) ينظر : الصفحة 90 من هذه الرسالة .

وذلك نحو الصِّراف في الشَّاء ؛ لأنه هِجَاجٌ فشَبَّه به كما شَبَّه ما ذكرنا بالولاية ؛ لأنَّ هذا الأصل كما أنَّ ذاك هو الأصل )) (1).

وقبل ذلك ذكر أنَّ الشبه قد يكون في المعنى قال : (( وأما الوكالة والوصاية والجِراية ونحوهن ، فإنما شَبَّهن بالولاية ؛ لأنَّ معناهن القيام بالشيء )) (2) .

فينبِّه سيبويه على أنَّ العلة في تعاور المصادر بعضها على بعض في الأبنية ، إنما جاء ؛ لأنَّ المعاني تقترب بعضها من بعض فيجيبون به على مثال واحد لقُرب المعنى قال : (( ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثال واحد نحو الفرار والشِّراد والشماس ... وهذا كله مباحدة )) (3) أي أنَّ هذه الألفاظ لَمَّا اتفقت دلالتها جاءت على بناء واحد ، (( والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد )) (4) فالشبه الذي يحصل بين هذه المصادر إنما نتج عن تقارب المعنى الذي لولاه لما حصل الشبه في اللفظ ، وعليه يكون المعنى هو المُراعى أولاً ثم يُقام الشبه اللفظي على أساسه وذكر السيوطي عكس ذلك ، فالشبه اللفظي كما يذكر هو الأول ؛ كونه هو المُشاهد المنظور ثم يأتي المعنى بعده (5) قال سيبويه : (( وقد جاءوا بالفعْلان في أشياء تقاربت وذلك : الطَّوفان والدَّوران والجَوْلان شَبَّهوا هذا حيث كان ثَقُلًا وتصرَّفًا بالعلَّيان والغنَّيان ؛ لأنَّ الغلَّيان أيضاً ثَقُلَ ما في القدر وتصرَّفُه )) (6)

وقد يعقِّد سيبويه باباً كاملاً في تشابه المصادر لتقارب المعاني بينها قال : (( هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال وَجَعٌ يَوْجَعُ وَجَعًا وهو وَجَعٌ ، لتقارب المعاني )) (7) . واتخذ سيبويه من فكرة الحمل على الشبه أو التشابه أسلوباً من أساليب التأويل ووسيلة من وسائل التعليل التي كان يقيمها اللغويون لتسويغ إلحاق ظاهرة بأخرى أو إعطاء حكم لفظ لآخر (8) .

والملاحظ أنَّ هذه الوسيلة سلكت طريقها إلى الدرس اللغوي منذ نشأته الأولى ولعل كتاب سيبويه أكبر دليل على هذا بما يفيض فيه من تعليقات مرتكزة على الشَّبه بإصراره في أثناء كتابه أن يذكر بين حين وآخر عبارة : (( كما يشَبَّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه )) (9) .

وكان سيبويه بمثابة التلميذ النابه الذي يسأل أستاذه عما سمعه من باقي أساتذته فينقل آراءهم للخليل كأنه يطلب تعليلاً لها ، من ذلك أنَّ يونس كان يرى في النسب إلى الاسم الشبيه بالصحيح نحو : طَبِيَّة : طَبَوِيٍّ ودُمِيَّة دُمَوِيٍّ وفي فَنِيَّة ، فَنَوِيٍّ ، وعلل ذلك الخليل بقوله : (( كأنهم شَبَّهوها حيث دخلتها الهاء بفَعْلَةٍ ؛ لأنَّ اللفظ بفَعْلَةٍ إذا أسكنت العين

(1) الكتاب : 11/4 .

(2) نفسه : 11/4 .

(3) نفسه : 12/4 .

(4) نفسه : 12/4 .

(5) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 115/2 .

(6) الكتاب : 15/4 .

(7) الكتاب : 17/4 .

(8) ينظر : ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية : 403 .

(9) الكتاب : 259/1 ، وينظر : 377/2 ، 278/3 ، 302 ، 353 .

وَفَعْلَةٌ من بنات الواو سواءً . يقول : لو بنيت فَعْلَةً من بنات الواو لصارت ياءً ، فلو أسكنت العين على ذلك المعنى لَثَبَّتْ ياءً ولم ترجع إلى الواو ، فلمَّا رأوها آخرها يشبه آخرها جعلوا إضافتها كإضافتها ، وجعلوا دُمِيَّة كَفَعْلَةٍ ، وجعلوا فَنِيَّة بمنزلة فَعْلَةٍ ((<sup>(1)</sup>).

ولكن القياس في الاسم الذي بوزن ( فَعْلٌ وفَعْلٌ ) أن يجري مجرى غير المعتل وذلك أنه يُسَكَّن ما قبل آخره ، فيقع عليه الإعراب ، كما يقع على غير المعتل ( الصحيح ) فنقول في ظَبْيٍ ودَلْوٍ ، ظَبْيِيَّ ودَلْوِيَّ ، وكذلك إن لحقت شيئاً منه الهاء ؛ لأنَّ ياء النسب تُعاقِب هاء التانيث . فكل ما نَسَبَتْ إليه فالهاء مُلغاة منه ، فكأنه لم تكن هاء<sup>(2)</sup> .

ولم يرتض المبرد قول يونس ؛ لأنه خلاف القياس ، قال : (( فأما قول يونس في النسب إلى ظَبْيَةٍ : ظَبْوِيَّ فليس بشيء ))<sup>(3)</sup> .

فجملة المسألة أن يونس إنما شبّه ذوات الواو بذوات الياء وكلاهما في الأصل ساكن العين نحو : ( ظَبْيٍ و غَزَوْ ) فلمَّا حرّك العين فيهما قلبت الياء في ( ظَبْيٍ ) ونحوه واواً لأمرين ذكرهما الرضي الأول منهما ، طلب أكبر قدر ممكن من الخفة ، والآخر كي يُفَرِّق بين المذكر والمؤنث مما عينه ساكنة<sup>(4)</sup> ، وقال أيضاً : (( والذي حمل يونس على ارتكاب هذا في اليائي والواوي مع بعده من القياس قولهم في القرية قَرَوِيٌّ وفي بني زُنِيَّة وبني البِطْيَةِ - وهما قبيلتان - زَنَوِيٌّ وبِطَوِيٌّ ))<sup>(5)</sup> ؛ لأنَّ القرية مؤنثة وكذلك زُنِيَّة وبِطْيَةِ فأراد التفريق بين المذكر والمؤنث .

وقبل ذلك نقل سيبويه رأياً لأبي عمرو بن العلاء حدّثه به يونس وهو أنه (( كان يقول في ظَبْيَةٍ : ظَبْيِيَّ ))<sup>(6)</sup> على القياس وهو الذي اختاره سيبويه بقوله : (( ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا ))<sup>(7)</sup> ورجّحه الخليل ؛ لأنه (( أقيسُهما وأعرُبُهما ))<sup>(8)</sup> ولكن الخليل لم يُنكر قول يونس بل سوّغه - كما رأينا - ؛ لأنه وإن خالف القياس فقد أشبه ما هو جار على القياس .

فالمشابهة عند سيبويه تُلْحَق الشيء بشبيهه في الحكم وتُخْرِجه عن أصله ، وليس شرطاً أن يكون الشبه في كل الوجوه ، بل يكفي أدنى وجه للمشابهة ليجعل منه علة ينسبها إلى العرب<sup>(9)</sup> . وهذه الحقيقة أكدها سيبويه بقوله : (( ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء ))<sup>(10)</sup> .

(1) نفسه : 347/3 .

(2) ينظر : المقتضب : 137/3 ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : 889/2 ، شرح المفصل : 605/2 ، شرح جمل الزجاجة : 317/2 .

(3) المقتضب : 137/3 ، وينظر : الخصائص : 108/2 .

(4) ينظر : شرح الرضي على الشافية : 48/2 .

(5) نفسه : 48/2 .

(6) الكتاب : 347/3 .

(7) نفسه : 347/3 .

(8) نفسه : 347/3 .

(9) ينظر : التعليل النحوي في كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير : 207 .

(10) الكتاب : 278/3 .

فالحمل على الشبه قائم على تصور علاقة بين المحمول والمحمول عليه ، بحيث يمكن إلحاق الثاني بالأول وإعطاؤه حكمه أو إجراؤه مجراه<sup>(1)</sup> ؛ لأنّ (( من شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما ))<sup>(2)</sup> .

وتناول العلماء بعد سيبويه مفهوم المشابهة واتخذوه علة لتسوية الكثير من الأحكام الصرفية ، وهذا المفهوم يُعدّ أصلاً مهماً من الأصول العامة التي صدر عنها اللغويون وعولوا عليها في تفسير كثير من قضايا اللغة واتخذوها ضابطاً رئيساً يضبط عدداً من الظواهر اللغوية في العربية على المستوى الصرفي كصوغ الأبنية مثلاً<sup>(3)</sup> .

ورأيت أنّ كثرة التعليل بهذه العلة وما تقرّع منها ، جعل العلماء يصدرون أحكاماً تقضي بأن تشكّل هذه العلة ظاهرة عامة من ظواهر العربية ، وهذا ما حمل ابن جني أن يحكم على وجه من وجوه الشبه بأنه مطّرد في لغة العرب وفائش في محاوراتهم ومخاطباتهم وهو مذهب من مذاهب العرب في كلامهم ، قال : (( فهذا مذهب مطّرد في كلامهم ولغاتهم ، فائش في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره ، لقرب ما بينهما وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم ))<sup>(4)</sup> فلا يخرج هذا المفهوم عند العلماء عن كونه علاقة شبه بين شيئين توجب لأحدهما ما يجب للآخر وهذه العلاقة قد تكون من حيث اللفظ أو من حيث المعنى أو منهما معاً ، فقد أفرد ابن هشام في المغني باباً قال فيه : (( وقد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما معاً ))<sup>(5)</sup> .

وذهب بعض العلماء إلى أنه ليس كل شبه بين شيئين يُوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر ، من ذلك ما نُقل عن ابن يعيش أنه : (( ليس كلّ شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر ، ولكنّ الشبه إذا قوي أوجب الحكم وإذا ضعف لم يوجب فكما كان الشبه أخصّ كان أقوى وكما كان أعمّ كان أضعف ))<sup>(6)</sup> فهذا نص لابن يعيش نقله السيوطي عنه وهو يتعارض مع النصوص التي وردت عن سيبويه في كتابه ففي الوقت الذي يُنقل عن ابن يعيش أنّ الشبه إذا ضَعُف لم يوجب الحكم ، يقضي سيبويه قبله بأنّ الشيء قد يشبه الشيء وإن لم يكن مثله في سائر المواضع ، فإذا كان كذلك فقد يحمل الشبيه على الشبيه بأدنى وجه من الشبه ، أما إذا قلنا بأنّ سيبويه يقول : (( لأنهم يشبهون الشيء بالشيء وإن خالفه ))<sup>(7)</sup> فلا صمود لنص ابن يعيش أمامه ؛ لأنّ الشيء قد يُحمل حكمه على حكم شبيهه حتى ولو كان هذا الوجه ضعيفاً ، فضلاً عن حمل الشيء على نقيضه ، فإذا كان كذلك فالقول الذي نقله السيوطي عن ابن يعيش يضعف أمام نصوص سيبويه وتعليلاته .

(1) ينظر : الأصول ، د. تمام حسان : 154 - 155 ، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية : 399.

(2) الأمالي الشجرية ، ضياء الدين + بن الشجري : 120/2 .

(3) ينظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : 79 .

(4) المنصف : 191/1 .

(5) 884/2 - 894 ، خزانة الأدب للبغدادي ، تح : عبد السلام هارون : 344/8 .

(6) الأشباه والنظائر : 181/2 .

(7) الكتاب : 382/3 .

ومن حمل الشبيه على الشبيه لفظاً ، حمل أبنية الأفعال بعضها على بعض في التصرف وفي صيغة أسماء الفاعلين والمفعولين ، أو قياس الأسماء بعضها على بعض في اللفظ عند الجمع أو التصغير أو النسب إليها . فمن ذلك قوله في قياس تصغير ما كان آخره ( ألف ونون) على حد تصغير ( سرحان) ، قال : (( وإذا جاء شيء على عدّة حروف سرحان وآخره كآخر سرحان ولم تعلم العرب كسرته للجمع فتحقيقه كتحقير فعلان الذي له فعلى إذا لم تعلم فالذي هو مثله في الزيادتين والذي يصير في المعرفة بمنزلته أولى به حتى تعلم )) (1) .

ومما حملوا فيه الشبيه على الشبيه في المعنى جمع الاسم بوزن ( فعلى) وهو الدال على هُلك أو توجّع نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى وصريع وصرعى (2) . ولما كانت الصفة أضعف من الاسم وأثقل (3) ، فحقها أن لا تكسر كما يكسر الاسم ولكن العرب كسروا بعض الصفات على حد تكسيرهم الأسماء ؛ لأنها أشبهت الأسماء بكونها جامدة فهي إلى الأسماء أقرب (4) . فقد اجتمعا في المعنى وإن اختلف لفظهما قال سيبويه : (( قال الخليل : إنما قالوا مرضى وهلكى وموتى وجربى وأشبه ذلك لأن ذلك أمر يُبتَلَوْن به وأدخلوا فيه وهم له كارهون ، وأصيبوا به ، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى )) (5) فالصفات التي بوزن ( فاعل) تجمع للتكسير على ( فعلى) كما يكسر الاسم الذي بوزن ( فعيل) بمعنى (مفعول) على فعلى أيضاً مثل : جريح بمعنى مجروح فيكسر على جرحى ، وعليه حُمِل هالك التي بوزن ( فاعل) صفة فقالوا هلكى والقياس فيها أن نقول : هُلاك وهالكون قال الخليل : (( وقد قالوا : هُلاك وهالكون ، فجاءوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل ، فلم يكسروه على المعنى إذ كان بمنزلة جالس في البناء وفي الفعل ، وهو على هذا أكثر في الكلام . ألا ترى أنهم قالوا : دامر ودُمَار ودامرون ، وضامر وضُمّر ولا يقولون : ضَمرى . فهذا يجري مجرى هذا إلا أنهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنى )) (6) .

فما كان من ذلك بمعنى التوجّع والإصابة مما يُبتلى به الناس فيجوز حمله في التكسير على الاسم الذي يجمع على ( فعلى) ؛ لأنه لا يُجمع منه إلا ما كان من الآفات والمكاره التي تصيب الحي (7) . فكل ما كان بهذا المعنى يُحمل عليه في التكسير وإن لم يكن وصفاً بمعنى مفعول ؛ لمشابهته إيّاه ، ومن ذلك :

1- فعيل وصفاً للفاعل لا للمفعول ، نحو مريض ومرضى ، لمشابهته له لفظاً ومعنى (8) .

(1) نفسه : 422/3 .

(2) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 275 ، شرح التصريح على التوضيح : 533/2 ، شرح الأشموني : 683/3 .

(3) ينظر : كتاب أسرار العربية : 353 .

(4) ينظر : شرح الرضي على شافية ابن الحاجب : 116/2 .

(5) الكتاب : 648/3 .

(6) نفسه : 648/3 - 649 .

(7) ينظر : جمع التكسير في لسان العرب ، رسالة ماجستير ، قحطان عبد الستار : 42 - 43 .

(8) ينظر : الكتاب : 648/3 - 649 ، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب : 144/2 .



جارٍ مجرى الصفة ، فكأن لم يحدث بالتحقير أمر يُحمَل عليه غيره كما حدث بالتكسير حكم يُحمَل عليه الأفراد ... )) (1) .

وذكر أبو البركات الأنباري أنّ التصغير إنما حُمِل على التكسير ؛ لأنه يُغيّر اللفظ والمعنى كما أنّ التكسير يغيّر اللفظ والمعنى (2) .

فهذا دليل على سعة هذه الظاهرة وأهميتها في اللغة العربية وعناية سيبويه بها في تعليقه للظواهر الصرفية التي خالفت القياس العام وأنّ العرب قد أحسّت بذلك التشابه بين هذه الظواهر بفطرتها ولكلّ ما تفعله وجه وحكمة كما قال سيبويه : (( وليس شيء يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً )) (3) .

قال ابن جني : (( فلما رأى سيبويه العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه ، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشبه بينهما )) (4) فهذا يدل على قبول العلماء ما ذهب إليه سيبويه من تعليقات علّها هو بنفسه أو نقلها عن شيوخه .

وإذا كان سيبويه قد علل بعلّة النظير فقد يكون العكس بأن يُعلل بانعدام النظير كما علل بوجوده ، إذ تحتكم العربية إلى النظير في إصدار أحكامها ، فإذا صار الكلام إلى ما لا نظير له فيها عُيِل عنه إلا إذا دلّ الدليل عليه ، فعند ذلك يجوز الاستغناء عنه ، وإنّ إيجاده بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه (5) .

ونرى في كتاب سيبويه مثل جمع ( عِدّة ) بوزن ( فِعْلَة ) محذوفة الفاء فلا تجمع إلا على ( عِدات ) لعدم وجود نظير لها في جمع التكسير قال : (( وأما عِدّة فلا تجمعه إلا عِدات ؛ لأنه ليس شيء مثل عِدّة كُسِر للجمع )) (6) .

وللعلة نفسها منع سيبويه تكسير صيغة منتهى الجموع ؛ لعدم وجود شبه له في الواحد ، قال : (( أما ما لا يُكسّر فنحو : مساجد ومفاتيح ، لا تقول إلا مساجدون ومفاتيحون ، فإن عنيت نساء قلت : مساجدات ومفاتيحات ؛ وذلك لأنّ هذا المثال لا يُشبه الواحد ، ولم يُشبّه به فيكسّر على ما كُسِر عليه الواحد الذي على ثلاثة أحرف .. لأنه الغاية التي يُنتهى إليها )) (7) .

وإنما احتيج إلى النظير عند عدم وجود الدليل ، (( أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير ، وذلك مذهب الكتاب )) (8) . هذا قول ابن جني عندما عقد باباً (( في عدم النظير )) (9) وإنما قصد بالدليل هو السماع عن العرب فإذا سُمِع فلا داعي لأنّ يؤتى بالنظير ، من ذلك أنّ سيبويه حكم على قلّة الاسم بوزن ( فِعِل ) قال : (( ويكون (فِعلاً) في

(1) الخصائص : 355/1 .

(2) ينظر : كتاب أسرار العربية : 362 - 363 .

(3) الكتاب : 32/1 .

(4) الخصائص : 209/1 .

(5) ينظر : نفسه : 198/1 .

(6) الكتاب : 401/3 .

(7) نفسه : 407/3 .

(8) الخصائص : 198/1 .

(9) نفسه : 198/1 .

الاسم نحو: إيل . وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره ((<sup>(1)</sup> فلم يمنع سيبويه الحكم بالقلّة إن لم يكن لها نظير ؛ (( لأنّ إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه )) (<sup>(2)</sup> فأما إن لم يقدّم الدليل فإنه محتاج إلى إيجاد النظير ؛ فكلمة ( عزّويت ) لا نظير لها ؛ (( لأنه ليس في الكلام فعول )) (<sup>(3)</sup> .

وكما يحمل سيبويه النظير على نظيره في الاستعمال والصيغ والمعنى ، كذلك يحمل النظير على نظيره في الحروف من ذلك ما علّله من لغة لبعض العرب في تصغيرهم ( فرزدق ) على ( فرّيزق ) والقياس ( فرّيزد ) ولكنه علّل ذلك بقوله : (( وقد قال بعضهم فرّيزق ؛ لأنّ الدالّ تشبّه التاء ، والتاء من حروف الزيادة والدالّ من موضعها ، فلما كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذف الدالّ أحبّ إليه إذ أشبهت حرف الزيادة ، وصارت عنده بمنزلة الزيادة )) (<sup>(4)</sup> .

وإنما أشبهت الدالّ التاء في المخرج فكلاهما (( مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا )) (<sup>(5)</sup> وهذا ما قصده بقوله : (( من موضعها )) فشبهها للتاء في الموضع وقربها من الطرف جعلها تحمل محل الحرف الزائد فتحذف .

وقد يعقد سيبويه المشابهة بين مثالين ، أحدهما موجود والآخر مفترض ويعطيها حكماً بناءً على ما بينهما من شبه ، فافترض لو أنّ أحداً سمّى امرأة بـ ( ضربت ) فكيف تصغر ؟ فنقول في تصغيرها : ضَرْبِيَّة ، فيجب حذف التاء ووضع الهاء مكانها ، لما بينهما من الشبه ؛ فالهاء تكون تاء في الوصل ، وكذلك فالاسم لا يؤنّث بالتاء إلا إذا كانت علامته الهاء وهذا تعليل الخليل (<sup>(6)</sup> .

## 2. التعليل بعلّة الحمل على النقيض ( أو الحمل على الضد ) :

الحمل على النقيض هو أن يُحمَل الشيء على حكم نقيضه كما حُمِلَ على حكم نظيره ، شرط أن يكون معنى الأول ضدّ معنى الثاني ، فالعرب تجري الشيء مجرى ضده كما يجرونه مجرى نظيره (<sup>(7)</sup> . ومن ذلك أنهم قالوا : جَوَّعَنا كما قالوا شَبَّعَنا ، وقالوا : عَلِمَ كما قالوا : جَهَلَ (<sup>(8)</sup> . وقالوا : امرأة عَدُوَّةٌ كما قالوا صديقة (<sup>(9)</sup> . وكما قيل في جمع الصفات التي مذكّرها ( أفعل ) على ( فاعل ) مثل عَجَفَ وأعجف وعَجاف ، قال تعالى : ﴿

﴿ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩

النقيض كما يحملون النظير على النظير<sup>(1)</sup> ومما أجري مجرى ضده قولهم : جُهلاء كعلماء في التفسير ثم حملوا حُلماً في التفسير على علماء ؛ (( لأنَّ العلمَ مَحْلَمَةٌ (لصاحبه))<sup>(2)</sup> ثم حملوا نقيض العلم الذي هو الجهل عليه فقالوا : فُحْشاء تكسير فاحش لما كان الفُحْش ضرباً من ضروب الجهل ونقيضاً للحلم<sup>(3)</sup>.

وحملُ الضد على الضد استعمل في الكتاب في مواضع كثيرة سواء كان التضاد في المعنى أو الحكم أو اللفظ أو نحوه<sup>(4)</sup> ، فمن ذلك حملهم الأفعال في صياغة مصادرها وأوزان هذه المصادر على أضعادها في معنى ، كما في قول سيبويه : (( أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبني في الأسماء على فَعْلان ويكون المصدر الفَعْل ويكون الفعل على فَعْل يفعل وذلك نحو : ظَمِئَ يَظْمَأُ ظَمًّا وهو ضَمَانٌ ، وَعَطِشَ يَعْطِشُ عَطْشًا وهو عَطْشَانٌ ، وَصَدِيَ يَصْدَى صَدًى وهو صَدَيَانٌ ... وَغَرَّتْ يَغْرَثُ غَرَّتًا وهو غَرَّتَانٌ ... وقالوا : طَوَى يَطْوِي طَوًى وهو طَيَّانٌ . وبعض العرب يقول : الطَوَى فيبينه على فَعْل ؛ لأنَّ زنة فَعْل وفَعْل شيء واحد ، وليس بينهما إلا كسرة الأول وضد ما ذكرنا يجيء على ما ذكرنا قالوا : شَبَعَ يَشْبَعُ شَبْعًا وهو شَبَعَانٌ كسروا الشَّبَعَ كما قالوا : الطَوَى ، وشبهوه بالكَبَرِ والسِّمَنِ حيث كان بناء الفعل واحداً ))<sup>(5)</sup> .

ومثل ذلك في حمل الضد على ضده في المعنى قوله : (( ويقال : امرأة سَتَّاء ورجل أَسْتَأُ فجاءوا به على بناء ضده وهو قولهم : رجل أَرْسَحَ وَرَسَحَاء ))<sup>(6)</sup> فالتشبيه عند سيبويه يُجرى الضد مجرى ضده ، وقد صرَّح بذلك في حديثه على تكسير الصفات التي على أربعة أحرف ، قال : (( وقالوا : عَدُوٌّ وَعَدَوَةٌ ، شَبَّهَ بَصْدِيقٍ وَصَدِيقَةٍ ، كما وافقه حيث قالوا للجميع : عَدُوٌّ وَصَدِيقٌ ، فأجري مجرى ضده ))<sup>(7)</sup> .

فالعرب يجري الشيء مجرى مخالفه وهذه سنة من سننهم في الكلام ، فمثلاً قد تكون الإضافة ( النسبة ) بغير ياء النسب وذلك عندما يكون الاسم دالاً على صنعة أو حرفة أو ملكية شيء ما ، فمن الأول نقول في ( صاحب الجَمال ) : جَمَالٌ إذا كانت له جمال يَنْقُلُ عليها ، فيكون الاسم بوزن فَعَالٍ ، وقد لا يكون الاسم دالاً على صنعة بل يدل على هيئة معينة فيكون الاسم بوزن ( فاعل ) فنقول لذي الدرع : دارع ولذي النبل نابل ، وربما قالوا لصاحب البغل ( بَغَالٌ ) وهو ليس ذا صنعة يعالجها ، ولكنه شُبَّهَ به ؛ لأنه ممن يملك البغل ، قال : (( وقالوا بَغَالٌ لصاحب البغل ، شَبَّهَه بالأول حيث كانت الإضافة ، لأنهم يشَبَّهون الشيء بالشيء وإن خالفه ))<sup>(8)</sup> وقد قصد بالمخالفة هنا مخالفة الغرض فالغرض من

(1) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 118/2 .

(2) الخصائص : 383/1 .

(3) ينظر : نفسه : 383/1 .

(4) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 403 .

(5) الكتاب : 22/4 .

(6) نفسه : 27/4 ، والرَّسَح : خَفَّةُ الأليتين ولصوقهما : اللسان ( رسح ) : 449/2 ، أما الأستة : فهو عظم الأست بين الستة ، إذا كان كبير العجز ، ينظر : اللسان : ( ستته ) : 495/3 .

(7) الكتاب : 638/3 .

(8) نفسه : 382/3 .

الإضافة في الأول هي أن يكون الاسم دالاً على صاحب صنعة يزاولها ، أما الغرض من الثاني فهو أن يكون الاسم دالاً على امتلاك الشيء فقط (1).  
وحمل سيبويه حكم الزائد على حكم الأصلي وهما متناقضان ، وذلك عند حديثه على الإضافة إلى الاسم الذي يبني على أربعة أحرف وآخره ألف زائدة للتأنيث ، ومثّل لذلك بـ ( حُبْلَى ) فالألف فيها زائدة للتأنيث والقياس فيها أن نقول في النسب إليها : حُبْلَى ولكن بعض العرب قال فيها ( حُبْلَوِي ) على غير القياس ، وقد علل سيبويه تلك اللغة فقال : (( ومنهم من يقول : حُبْلَوِي فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف. وذلك أنهم رأوها زائدة يبني عليها الحرف ، ورأوا الحرف في العدة والحركة والسكون كمُلْهَى فشبهوها بها ، كما أنهم يُشَبِّهون الشيء بالشيء الذي يخالفه في سائر المواضع )) (2) وأغلب ظنّي أنه قصد بتشبيه العرب الشيء بالشيء مع مخالفته إياه في سائر المواضع ، أنّ العرب تحمل الشيء على حكم نقيضه كما تحمله على حكم نظيره ؛ لأنّ اللغويين لم يعتمدوا على مبدأ المشابهة في تفسير الظواهر وتعليلها فقط ، بل اعتمدوا على المخالفة لأنّ الشيء يُحْمَل على نقيضه كما يُحْمَل على نظيره (3). وفي مثال سيبويه نرى أنّ الألف في ( حُبْلَى ) زائدة للتأنيث أما الألف في ( ملهى ) فهي أصلية من نفس الكلمة ، والأصلي نقيض الزائد، أما قوله : (( ورأوا الحرف في العدة والحركة والسكون كمُلْهَى )) (4) ففيه نكتة لطيفة ، وهي أنّ سيبويه يقصد بلفظ ( رأوا الحرف ) أنهم رأوا الاسم وهو ( حبلى ) ؛ لأنه يعبر عن الاسم بالحرف ، والدليل أنه شبّهه بـ ( ملهى ) في العدة أي عدة الحروف ، والحركة أي الحركات ، والسكون أيضاً .

### 3. التعليل بعلة حمل الأصل على الفرع :

يقصد بحمل الأصل على الفرع أن يُحْمَل الأصل على فرعه استناداً إلى ما بينهما من تشابه ، ومثلما حملت العرب الفرع على الأصل عكسوا ذلك فحملوا الأصل على الفرع مراعاة للتجانس في كلامهم ؛ قال ابن جني : (( وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ؛ ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله ، ويصحّحونه لصحته وذلك نحو قولك : قمتُ قياماً وقاومتُ قِواماً ، فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر

(1) ينظر : نفسه : 382 / 3 ( الهامش رقم 5 ) .

(2) الكتاب : 353/3 .

(3) ينظر : المنصف : 69/1 ، الإنصاف في مسائل الخلاف : 542/2 ، الأمالي الشجرية : 120/2 .

(4) الكتاب : 353/3 .

على الفرع الذي هو الفعل ، فهل بقي في وضوح الدلالة على إثباتهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شُبْهة )) (1).

ومما جاء به سيبويه معللاً بهذه العلة حمل المذكر على المؤنث في الجمع بالتاء مثل طَلْحَة أو سَلْمَة أو جَبَلَة إذا سميت بها رجلاً ؛ قال : (( زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً طلحة أو امرأة أو سلمة ... ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء ، كما كنت جامعته قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة ... ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث ، قالوا : رجل رُبْعَة وجمعوها بالتاء فقالوا : رَبَعَات ولم يقولوا : رَبْعُون ... )) (2) .

فإنما حملوا المذكر في ذلك على المؤنث في الجمع فأعطوه حكمه وهو الجمع بالتاء وقد حملهم على ذلك أنهم يصفون المذكر بالمؤنث ، وهذا تعليل يونس . وكذلك يحمل المذكر على المؤنث في الجمع ، فمثلاً إذا سميت رجلاً ( ورقاء ) فلا يجوز جمعه بالواو والنون بل يُكسّر على ( فعالي ) مثل صحراء صحار فتكسّره كما تُكسّر المؤنث ، قال سيبويه : (( وإن سميت رجلاً بورقاء فلم تجمعها بالواو والنون وكسّره ، فعلت به ما فعلت بالصلفاء إذا جمعت ؛ وذلك قولك : صَلاَفٍ ، وخبراء ، وخبارٍ ، وصحراء ، وصحارٍ ، فورقاء تُحوّل اسماً كهذه الأشياء ... )) (3) .

(1) الخصائص : 113/1 ، والمسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون يرون أنّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه ، ودليلهم أنّ المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين ، فكما أنّ المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل . أما الكوفيون فيرون العكس وحجتهم في ذلك أنّ المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتلاله ، فنقول : قاوم قِواماً فيصح المصدر لصحة الفعل ، ونقول : قام قياماً فيعتدل لاعتلاله ؛ فلما صح لصحته واعتدل لاعتلاله دلّ على أنه فرع عليه . ينظر : الإنصاف : 235/1 - 237 ، مسألة 28 .

(2) الكتاب : 394/3 .

(3) الكتاب : 398/3 - 399 .

#### 4. التعليل بعللة حمل الفرع على الأصل :

حمل الفرع على الأصل هو أن يُحمَل الفرع على أصله في الحكم لما بينهما من القربى والشبه ، وقد اعتنت العرب بهذا الشأن ؛ لأنها تُؤثر التجانس والتشابه كما يرى ابن جني بقوله : (( واعلم أنّ العرب تُؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال ))<sup>(1)</sup> .

فالأصل هو المقيس عليه والفرع هو المقيس و(( ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه ، بل لابد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه ))<sup>(2)</sup> وذلك لأنّ الفروع ليست كالأصول فلا يجوز أن تكون في درجتها بل لا بد أن تتحط عن درجتها دائماً<sup>(3)</sup> .

فمن الأمثلة التي حمل سيبويه فيها الفرع على أصله النسب إلى ( بنت ) نقول فيها بَنَوِيٍّ كما ننسب إلى ابن ، لأنّ تاء التأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء فشبهوها بهاء التأنيث ، لذلك جعلها بمنزلة ( ابن ) وهو مذكر فجاز أن يُحمَل المؤنث عليه ؛ لأنه أسبق رتبة منه والمؤنث فرع عليه<sup>(4)</sup> . قال سيبويه : (( وأما بنت فإنك تقول : بَنَوِيٍّ من قبل أنّ هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء . وذلك لأنهم شبّهوها بهاء التأنيث ، فلما حذفوا وكانت زيادة في الاسم كتاء سَنَبْتَةٍ وتاء عَفْرِيَّتْ ، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء يَدْلُكْ على ذلك سكون ما قبلها ، جعلناها بمنزلة ابن ))<sup>(5)</sup> .

ويرى أبو البركات الأنباري (( أنّ مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه ))<sup>(6)</sup> .

#### 5. التعليل بعللة الحمل على المعنى :

المراد من الحمل على المعنى أن يحمل حكم لفظ على حكم لفظ آخر حملاً لمعنى الثاني على معنى الأول ؛ أي أن تكون هناك صلة قربة بين اللفظين من حيث المعنى فيُحمَل أحدهما على الآخر في اللفظ لوجود هذه الصلة .

(1) الخصائص : 111/1 .

(2) الإنصاف : 164/1 .

(3) ينظر : نفسه : 176/1 ، 229 ، 367 ، 369 .

(4) ينظر : الخصائص : 113/1 .

(5) الكتاب : 362/3 . ومعنى سنبت : السّيء الخلق : اللسان مادة ( سنبت ) : 48/2 .

(6) لمع الأدلة : 109 .

والحمل على المعنى من المباحث التي لها نصيب وافر في مصنفات القدماء يذكر ابن جني: أنَّ الحمل على المعنى (( غور في العربية بعيد ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً ))<sup>(1)</sup> وبها وجه قول الشاعر :

**لو كان في قلبي كَقَدْرٍ قُلَامَةٍ حَبّاً لَغَيْرِكَ قَدْ أَتَاهَا أَرْسُلِي<sup>(2)</sup>**

فالشاعر جمع (رسولاً) وهو مذكر على (أرسل) وهو مما يجمع عليه المؤنث جمع تكسير للقلّة ؛ كأتان وأثن وعناق وأعناق وعلل ذلك بأنه لما كان الرسول هنا إنما يُراد به المرأة ؛ لأنها في الغالب مما يستخدم في هذا الباب حُمِلَ على المعنى<sup>(3)</sup> .

فمن الحمل على المعنى في كتاب سيبويه قوله : (( وزعم يونس عن رؤية أنه قال : ثلاثُ أنفُس على تأنيث النفس ، كما يُقال : ثلاثُ أعينٍ للعين من الناس ، وكما قالوا : ثلاثُ أشخاص في النساء ))<sup>(4)</sup> .

ولسعة الحمل على المعنى عدّه بعض العلماء سنّة من سنن العرب في كلامها<sup>(5)</sup> ، ذكر السخاوي (ت643هـ) أنه : (( قد شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة ))<sup>(6)</sup> .

وهي علة تطرّد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ذكر ذلك السيوطي نقلاً عن كتاب ثمار الصناعة للدينوري<sup>(7)</sup> . ويرى السيوطي أنه يجب أن يُنظر إلى الحمل على اللفظ من قبل أن ينظر إلى الحمل على المعنى ؛ لأنّ المشاهد المنظور هو اللفظ ، والمعنى خفي راجع إلى مراد المتكلم ، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة به أولى ، ولأنّ اللفظ مقدّم على المعنى ؛ لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه<sup>(8)</sup> . ولكنّ هذا من جهة السامع أما من جهة المتكلم فالعكس تماماً ؛ لأنّ المعنى يكون معقوداً في الذهن قبل أن التكلم . وكثيراً ما علل سيبويه أحكاماً صرفية بهذه العلة بل كان الخليل يعلل بها في بعض المواضع وقد يصرّح سيبويه أحياناً بذكر اسم هذه العلة ، فمن المواضع التي عللها الخليل ، جواز تصغير أفعال التعجب ، قال سيبويه : (( وسألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه . فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ؛ لأنّ الفعل لا يحقّر وإنما تحقّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون ، والأفعال لا توصف ، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة ، ولكنهم حقّروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح كأنك قلت : مُلِّح ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك : يطوهم الطريق ... ))<sup>(9)</sup> .

(1) الخصائص : 413/2 ، وينظر : كتاب شرح اللمع لجامع العلوم الباقلوي : 176/1 .

(2) البيت لأبي كبير الهذلي عامر بن الخليس ، ديوان الهذليين : 99/2 ، والرواية في الديوان :

**وجليلة الأنساب ليس كمثله ممن تمنع قد أتتها أرسلي .**

(3) ينظر : الخصائص : 418/2 - 419 .

(4) الكتاب : 565/3 .

(5) الصاحبى في فقه اللغة : 425 ، وينظر : فقه اللغة وسر العربية للثعالبي : 332 - 333 .

(6) سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي : 825/2 .

(7) ينظر : الاقتراح : 71 .

(8) ينظر : الأشباه والنظائر : 115/2 .

(9) الكتاب : 477/3 - 478 والمسألة خلافية بين البصريين والكوفيين فالبصريون يرون أنّ أفعال التعجب فعل ماض وحجتهم في ذلك أنه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية التي تدخل



فـ ( خلائف ) جمع خليفة ، فُحْمِلَ على المعنى لأنه لا يكون إلا للمذكر ، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء كما ذكر الرضي<sup>(1)</sup> وهو ما ذهب إليه سيبويه وتابعه الكثيرون<sup>(2)</sup> . وقد نُقِلَ عن أبي حاتم أنه يُقال : خليف وجمعه خُلَفَاء وبهذا أنكر على سيبويه جمعه خليفة على خلفاء بالحمل على المعنى ، قال : (( ولم يحفظ سيبويه ولا أبو عمرو خليفاً ، بل جعلوا خلفاء تكسير خليفة من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر فُحْمِلَ على المعنى ))<sup>(3)</sup> وما ذهب إليه سيبويه غير منكر ؛ لأنّ الحمل على المعنى كثير في العربية كما ذهب إلى ذلك كثير من العلماء ، قال ابن جني في حديثه على ( الحمل على المعنى ) : (( وقد شاع واتسع عنهم حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى ، وترك الظاهر إليه ، وذلك كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر وإفراد الجماعة وجمع المفرد ))<sup>(4)</sup> فإذا كان المعنى معقوداً في الذهن فلا بأس بأن يُحْمَلَ اللفظ عليه ، بل ذهب ابن جني إلى أكثر من ذلك وهو أنه إذا حُمِلَ على المعنى لم يَجُزْ أن يُحْمَلَ على اللفظ ؛ لأنه تراجع وانتكاث يقول : (( اعلم أنّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تُراجع اللفظ ... فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضَعُفَتْ معاودته إياه ؛ لأنه انتكاث وتراجع ))<sup>(5)</sup> أما إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى فَيُبْدَأُ بالحمل على اللفظ وعلة ذلك بأنّ اللفظ هو المُشَاهِد المنظور إليه ، وأما المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلم ، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة به أولى<sup>(6)</sup> .

#### 6. التعليل بعلة المساواة أو ( حمل المراتب المتساوية ) :

نستطيع أن نجعل هذه العلة في ضمن العلال القياسية كونها قائمة على المساواة بين شيئين في المرتبة فإذا طرأ عليهما طارئ يجري الحكم على أيّ منهما بغير تفضيل لأحدهما على الآخر ، فقد يأتي حرفان زائدان في كلمة وتساويا في الغرض من مجيئهما أو في مرتبتيهما من الكلمة كما ذكر سيبويه في تصغير كلمة ( حَبْنَطَى ) وجهين قال : (( إن شئت حذف النون فقلت حَبْنِط ، وإن شئت حذف الألف فقلت : حُبْنِط ؛ وذلك لأنهما زائدتان إلحاقاً للثلاثة ببناء الخمسة ، وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، فليس واحدة الحذف ألزم لها منه للآخرى ؛ فإنما حَبْنَطَى وأشباهه بمنزلة قَلْنُسُوة ))<sup>(7)</sup> .

فلما تشابه الحرفان في أنهما زائدان وتساويا في الغرض من الزيادة ، فكلاهما غرضه إلحاق ببناء الثلاثة ببناء الخمسة ، وهما متساويان في المرتبة فكلاهما بمنزلة الأصلي ، فلما تساويا في ذلك تساويا في الحكم وهو جواز الحذف فلا فضل لأحدهما على الآخر ، وكذلك الحال في تصغير ( كُؤَاكِل ) إن شئت حذف الواو وقلت : كُؤَيْلِل وكُؤَيْلِيل ،

(1) ينظر : شرح الرضي : 150/2 .

(2) ينظر : كتاب التكملة : 468 ، شرح المفصل : 438/2 ، شرح الرضي : 150/2 ، شرح شواهد الشافية : 139 ، الشاهد : 71 .

(3) شرح شواهد الشافية : الشاهد : 139/71 .

(4) المحتسب : 145/1 .

(5) الخصائص : 422/2 - 423 ، وينظر : الأشباه والنظائر : 115/2 .

(6) ينظر : الأشباه والنظائر : 115/2 .

(7) الكتاب : 436/3 .

وإن شئت قلت : كَوَيْلٌ وكَوَيْلٌ ، فالواو واللام كلاهما زائدتان للإلحاق وكلاهما بمنزلة الأصلي ، وعلل ذلك سيبويه بقوله : (( لأنهما مستويتان في أنهما لم يجيئا ليلحقا شيئاً بشيء كما أن الزيادتين اللتين في حَبْنَطَى مستويتان في أنهما ألحقا الثلاثة بالخمسة ))<sup>(1)</sup> .

## 7. التعليل بعلة الحمل على التوهم :

التوهم هو أن يحمل الناطق حكم لفظ على حكم لفظ آخر لتصوّره وجود علاقة شبه بينهما وهو ضرب من القياس المقصود ؛ وليس كما سماه بعض الباحثين بالقياس الخاطي<sup>(2)</sup> . وإنما يقصدون به (( الميل العارض الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه ، من كلمة أو صيغة ، إلى الخروج عن مدارها الطبيعي من التطور والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى لوجود مشابهة حقيقية أو مُتَوَهمة بينهما ))<sup>(3)</sup> .

وذكر الدكتور صباح عطوي أن فكرة الحمل على التوهم من الأفكار التي أرسى دعائمها سيبويه بكل مظاهرها ، وضرب لها الأمثلة ، إلا أن المتأخرين جعلوها مقصورة على بعض الموضوعات، لكنها عند سيبويه أعم وأشمل<sup>(4)</sup> .

فالتوهم معناه الظن أو الاعتقاد أو التخيل<sup>(5)</sup> كيف وقد جعله بعض العلماء سنة من سنن العربية ، قال أحمد بن فارس : (( ومن سنن العرب التوهم والإيهام ، وهو أن يتوهم أحدهم شيئاً ثم يجعل ذلك كالحق ))<sup>(6)</sup> .

نستنتج مما سبق ذكره أن التوهم هو نوع من أنواع القياس المقصود القائم على تحسس المشابهة بين لفظين بحمل أحدهما على الآخر في الحكم ولولا هذا الشبه لما صحّ القياس فيه ، وقد قرن بعض العلماء مصطلح التوهم بالشبه ، قال الفراء عند تعليقه همز

الياء في ( معيشة ) عند جمعها في قوله تعالى : ﴿

﴿

﴿

﴿

﴿

(1) نفسه : 437/3 ، والكوألل : القصير ، وقيل : هو القصير مع غلظ وشدة : اللسان : مادة (كأل) : 580/11 .

(2) ينظر : التطور اللغوي : 114 ، النحويون والقرآن ، د. خليل بنيان الحسون : 199 .

(3) أسس علم اللغة : ماريوباي : 141 .

(4) ينظر : حقيقة التوهم عند النحاة ، بحث مقبول للنشر في مجلة جامعة بابل : 1 .

(5) ينظر : حقيقة التوهم عند النحاة : 11 .

(6) الصاحبى في فقه اللغة : 377 .

(7) معاني القرآن : 373/1 .

فلو كان هذا من قبيل القياس الخاطئ لما جاز عقد الشبه فيه ، فالحمل على التوهم : (( أسلوب عربي فصيح ، القصد منه التعبير عن المعاني الغزيرة والمكتفة بألفاظ قليلة ، وهو ما يُطلق عليه التوسع في المعنى )) (1) .

ومما حمّله سيبويه على هذه العلة همز كلمة ( مصائب ) قال : (( فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم ، وذلك أنهم توهموا أنّ مصيبة فَعِيلَة وإنما هي مُفْعَلَة . وقد قالوا : مَصَاوب ... وقالوا : مُصِيبَة ومصائب ، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف )) (2) .

فالعربي إذا خالف استعمالاً ووُصِف بالتوهم لم تكن مخالفته اعتباطية ، وإنما عقد قياساً في ذهنه - وإن لم يَعه - سمح له بمثل هذا الاستعمال ؛ لذا وصف النحاة مثل هذا التصرف بالتوهم ، أي إنّ الناطق ذهب إلى استعمال بناء على قياس ذهني (3) .

ومما جاء معللاً بهذه العلة في كتاب سيبويه تصغير بعض العرب كلمة ( ناب ) على ( نويب ) فهذه الكلمة الألف فيها مبدلة من الياء بدليل جمعها على أنياب وأنيب (4) . هذا إذا ظهر أصله وكان معلوماً ، أما إذا جاء اسم مثله ولم يظهر لنا أ من الواو مُبدلٍ هو أم من الياء ففي مثل هذه الحال نحمله على الأكثر من نظائره حتى يتبين لنا دليل السماع قال سيبويه : (( وإن جاء اسم نحو الناب لا تدري أ من الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء ؛ لأنها مُبدلة من الواو أكثر فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك )) (5) .

فهذا الوجه لا حاجة فيه إلى التأويل ، ولكنّ بعض العرب حملوا ما ليس به حاجة على الأكثر لوجود الدليل عليه وهو غلط منهم كما يقول سيبويه : (( ومن العرب من يقول في ناب : نُويِب فيجيء بالواو ؛ لأنّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم )) (6) .

فالعرب توهموا أن الألف في ناب أصلها الواو فصغّروا ناباً على نُويِب فخرجوا بذلك عن الاستعمال الشائع وحملوه على الأكثر في الكلام (7) . ومهما يكن من أمر فإنّ ما ذكره سيبويه يعدّ لغة لبعض العرب كما يقول : (( ومن العرب ... )) أي بعض العرب .

فكل هذه العلال تقوم على المشابهة ، وهي كثيرة الورود في كتاب سيبويه وهو الذي رصد مواطن الشبه التي فسّر على أساسها كثيراً من الاستعمالات الواردة عن العرب ، وهذا واضح من النصوص التي يركز فيها على هذا المعنى وإليك بعضها قال : (( قد يُشَبَّه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء )) (8) وقال : (( وهم مما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء )) (9) وقال : (( فمن كلام العرب أن

(1) حقيقة التوهم عند النحاة : التقديم : أ .

(2) الكتاب : 356/4 .

(3) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 216 .

(4) ينظر : الكتاب : 462/3 .

(5) نفسه : 462/3 .

(6) نفسه : 462/3 .

(7) ينظر : شرح الرضي على شافية ابن الحاجب : 209/1 .

(8) الكتاب : 413/3 .

(9) نفسه : 646 /3 .

يجعلوا الشيء كالشيء إذا أشبهه في بعض المواضع ((<sup>(1)</sup> وقال : (( ... لأنهم يشبهون الشيء بالشيء وإن خالفه))<sup>(2)</sup> .

فهذه الأمثلة التي ذكرناها تعطينا صورة لكيفية عقد المشابهة بين المقيس والمقيس عليه والأخذ بحكمه ، وقد اعتمد سيبويه بالدرجة الأولى على التشابه بين المقيس والمقيس عليه إذا كانا نظيرين يحمل أحدهما على الآخر لفظاً أو معنى ، وقد يكون الشبه بالتوافق أو التضاد أو حمل أصل على فرع أو بالعكس في كل ذلك يعطى الشبيه حكم ما يُشبهه ، اطراداً للظواهر وطلباً للاتساق للقواعد والحدّ من الخروج على القواعد العامة ، مع المحافظة على المعنى واضحاً بعيداً عن الالتباس .

---

(1) نفسه : 374/3 .

(2) نفسه : 382/3 .

## العلل الدلالية

المقصود بالعلل الدلالية : (( مجموعة العلل التي تُفسّر القاعدة بتقديم قيمة دلالية لها ، أو [تُبَرّر] \* الخروج على القاعدة بإظهار الفائدة الدلالية التي يحققها ذلك الخروج ))<sup>(1)</sup> ، فهي تعطي هذه القيمة الدلالية لاستعمال ما من استعمالات العرب مسوّغة الخروج على القاعدة بما حققه من دلالة<sup>(2)</sup> .

فالمحور الأساسي الذي تقوم عليه هذه العلل هو الدلالة ؛ لأنّ وضوح الدلالة هو الهدف النهائي للتحليل الصرفي في علم اللغة ؛ ولأنّ علم الدلالة فرع من فروع علم اللغة يحاول دراسة المعنى وسبر أغواره<sup>(3)</sup> .

ولا تعتمد العلل في هذا الفصل على ما وُضعت له البنية أصلاً ؛ لأنّ أصل وضعها ربّما يكون ملتبساً غير متّضح الدلالة أو يؤدي إلى الخلط بين استعمالين يجب التفريق بينهما لتفادي ذلك الخلط .

فهناك الكثير من الأبنية العربية صيغت على هيئة مخصوصة تدلّ على معنى كُلي عام ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وغيرها من المشتقات فهذه كلها لها أبنية محددة وصيغ ثابتة تصاغ عليها ، إلا أننا نجد أحياناً بعض الكلمات تخرج عن قواعد صوغ الأبنية المعروفة في العربية ؛ لأنها لا يُراد منها الدلالة العامة الموضوعة لها تلك الأبنية . وإنما يُقصّد بها معانٍ مخصوصة ودلالات تنحصر في أمور تعارفوها<sup>(4)</sup> . فالصرفيون اعتمدوا على الدلالة ضابطاً في صياغة كثير من الأبنية بوصفها ملحظاً بارزاً من خلالها إذ (( تحرّروا العلاقة بين البنية الصرفية وما يكون لها من دلالة (معنوية) خاصة ))<sup>(5)</sup> .

وكذلك اعتمد على الدلالة في منع صياغة بعض الأبنية وتفسير الكثير من الظواهر الصرفية ، كما سنرى ذلك عند سيبويه من خلال البحث .

وإذا كانت العلل الدلالية عللاً تقوم على مراعاة المعنى<sup>(6)</sup> إذن فهي تبحث في الألفاظ من حيث وضوح دلالاتها وغموضها ، وإنما يكون الغموض عند حصول اللبس بين لفظين متشابهين في الصورة ، حتى تقوم القرينة كي تُخلص اللفظ لإحدى الصورتين دون الأخرى فيتحقق الوضوح وتستقر الدلالة .

والقرينة مهمة جداً في وضوح الدلالة ومنع اللبس ، فإن وُجدت فلا يُخشى لبس في النص ، قال ابن يعيش في تصغير ( محمود ) : (( وتقول في تحقير محمود حُميد بحذف الميم والواو ؛ لأنهما زائدتان ، ولا تبالي بالإلباس ثقة بالقرائن ... ))<sup>(7)</sup> .

\* الصواب : سوّغ .

(1) الأسس المنهجية للنحو العربي ، دراسة في كتب إعراب القرآن : 394 - 395 .

(2) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 222 .

(3) ينظر : العربية والغموض ، د. حلمي خليل : 13 .

(4) ينظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتفعيدها : 70 .

(5) نظرية النحو العربي ، د. نهاد الموسى : 70 ، وينظر : دور البنية الصرفية : 62 .

(6) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 295 .

(7) شرح المفصل : 580/2 .

وبهذا يمكن أن تدخل في هذا الفصل كل علة تقوم على الدلالة من حيث الوضوح و الخفاء وهذه العلة هي : ( علة أمن اللبس وعلة الفرق ) باتفاق بين الدكتور حسام أحمد قاسم والدكتور شعبان عوض (1). وزاد الأخير منهما ( علة خوف الالتباس وعلة الرجوع إلى المعنى ) (2) ولا أتفق معه في الثانية منهما ؛ كونها ألصق بالعلل القياسية - موضوع الفصل الثالث - فهي تعتمد على المشابهة بين المعاني التي تُصاغ الأبنية على أساسها . وقد بينا أن المسوغ لمجيء المصادر متشابهة مع اختلاف أبنية أفعالها . أنها تشابهت في المعنى أو تقاربت فيه وذكرت الشواهد على ذلك من كتاب سيبويه في محلها (3) .

ولذلك سأبحث في هذا الفصل ثلاث علل تعتمد على الدلالة ، هي علة أمن اللبس وعلة خوف الالتباس ، وعلة الفرق أو التفريق ، والحق أن هذه المجموعة يربطها رابط واحد يوحدّها ، وهذا الرابط هو مصطلح ( اللبس ) وهذا المصطلح هو بمثابة المحور الذي تدور حوله هذه العلة ويكاد يجعلها علة واحدة من حيث النتيجة ، وأستطيع تمثيل ذلك بالمخطط الآتي :

خوف الالتباس ← يدفع المتكلم إلى التفريق ← فلما فرّق بين الألفاظ المتشابهة بالقرائن أمن اللبس ، فاتضحت الدلالة .

فهذا هو الترابط بين هذه العلة الثلاث ، إلا أنني سأبحث كل واحدة منها بشكل مستقل اعتماداً على ما ورد من نصوص عند سيبويه .

وقبل أن ألجّ في بحثها يجدر بي أن أوضح معنى مصطلح ( اللبس ) الذي أشرنا قبل قليل إلى أنه الرابط بين هذه العلة .

فاللبس في اللغة يعني الخلط (4) . وبهذا المعنى ورد في القرآن الكريم ، قال تعالى :

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يَرْسُلَ نَفْثًا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ فَتَحَبَّيْرُكَ فَهُمْ لَا يَتْلَوْنَ ﴾ (سورة النحل: ١٠١)

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يَرْسُلَ نَفْثًا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ فَتَحَبَّيْرُكَ فَهُمْ لَا يَتْلَوْنَ ﴾ (سورة النحل: ١٠١)

الخلط والشبهة كما ذهب إلى ذلك بعض المفسرين (5) . وفسّره بعضهم بأنه بمعنى الشك (6) .

ومن المعنى اللغوي لهذا اللفظ أخذ المعنى الاصطلاحي ، ومعناه غموض المعنى في اللفظ أو التركيب وعدم فهم المقصود منهما ما يؤدي إلى الخروج عن مقاييس العربية المألوفة تخلصاً من هذا الغموض ؛ فالعرب يحرصون على الإبانة ويتحاشون الخلط بين المعاني المختلفة (7) . فاللبس يدعو إلى اضطراب العبارة والغموض في فهمها ، ووجوده في الكلام يؤدي إلى انعدام الغاية منه ، والفائدة المقصودة من سياقه ؛ لذا يتجنّب الناطق

(1) ينظر : الأسس المنهجية للنحو العربي : 394 - 397 ، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 230 - 231 .

(2) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 220 .

(3) ينظر : 89 - 102 من هذه الرسالة .

(4) ينظر : تهذيب اللغة للأزهري : 443/2 ، مجمل اللغة لابن فارس : 801/3 .

(5) ينظر : الكشف للزمخشري : 372/4 - 373 .

(6) ينظر : جامع البيان عن تأويل أي القرآن : 11 / 414 - 415 .

(7) ينظر : علة أمن اللبس في العربية ، رسالة ماجستير ، مجيد خير الله راهي الزاملي : 3 ، علل النحو ، تح : د. محمود جاسم الدرويش : 66 .

قدر المستطاع وبيتعد عنه<sup>(1)</sup> . ويقول د.رشيد العبيدي إنّ (( الالتهباس جانب مهم في اللغة يُعتلّ به للتفريق بين الأبنية التي يُخاف فيها اللبس ))<sup>(2)</sup> . على أنّ بعض العرب إذا أمن اللبس أجرى كلامه على ما شاء من قياس العربية في نطقه وإن وافق غيره<sup>(3)</sup> .

وقد ينشأ اللبس من الاشتراك اللفظي<sup>(4)</sup> ، أي أن يكون اللفظان متفقين في المبنى مختلفين في المعنى ، فيلتبس الأمر ، فمثلاً الفعل: (ضاع) له معنيان متضادان فتارة يعني بان وانتشر كما تقول : ضاع المسك وتارة يعني فُقد كما نقول : ضاع الخاتم ، فهذا يعني أنّ اللبس في ظاهر اللفظ ، فلو أُرْجِعَ إلى أصله خُلص لأحد المعنيين دون الآخر ، ففي المثال الأول : ضاع هي في الأصل ضَوّع يضوع أما الثاني فالأصل فيه ، ضاع يضيع ، وقد جاء في الأضداد لابن الدهان النحوي (ت 569هـ) : ( ضاع الرجل إذا فُقد وإذا تبين )<sup>(5)</sup> .

وقد يكون اللبس ناشئاً من العوارض التصريفية كاشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من بعض الأفعال من مثل الفعل الخماسي ( اختار ) ، فاسم الفاعل من الفعل ( اختار ) المبني للمعلوم هو ( مُختار ) وأصلها ( مُختَوّر ) بوزن ( مُفْتَعَل ) ، تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، أما اسم المفعول من الفعل نفسه فهو ( مُختار ) أيضاً ، وأصلها ( مُختَوّر ) من الفعل المبني للمجهول ، بزنة ( مُفْتَعَل ) وقلبت الواو فيها للسبب نفسه في الأولى ، وهما متشابهان ويفرق بينهما من سياق الكلام<sup>(6)</sup> أو قد يحدث اللبس من تناوب الصيغ واشتراكها ، وغيرها من مداخل اللبس<sup>(7)</sup> .

وعلى وفق المخطط الذي وضعته في الصفحات السابقة لهذه العلة الثلاث سأبدأ بعلّة خوف الالتهباس أو كراهة الالتهباس كما وردت عند سيبويه في كتابه .

### 1- التحليل بعلّة خوف الالتهباس:

تكشف هذه العلة عن غرض دلالي وهو أن يحرص المتكلم بسليقته وطبعه على الإبانة ووضوح القصد وتعني أن يتحاشى استعمال ما يؤدي إلى الغموض . وتظهر هذه العلة في كتاب سيبويه ظهوراً يُنبئ عن عنايته بها وعدم إغفاله لأثرها في المعنى والدلالة .

وقد صرّح سيبويه بهذه العلة في النسبة إلى الأسماء المركبة تركيب إضافة ، كعبد الله وعبد القيس ، فالقياس فيها- كما يذكر العلماء- حذف أحد الاسمين عند النسبة إليها وخُصّ الثاني من المركبين بالحذف وتتمّ النسبة إلى الأول منهما فنقول في عبد القيس : عبيدي وفي امرئ القيس : امرئيّ ، وشدّ من ذلك ( عبد مناف ) فقالوا فيه منافيّ مخافة

(1) ينظر : ابن يعيش وشرح المفصل : 353 .

(2) أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : 149 .

(3) ينظر : المنصف : 254/1 .

(4) ينظر : ظاهرة اللبس في العربية ، جدل التواصل والتفصيل، د. مهدي أسعد عرار : 99 - 100 .

(5) 101 .

(6) ينظر : المهذب في علم التصريف ، د. هاشم طه شلاش : 257 - 258 .

(7) ينظر : ظاهرة اللبس في العربية : 100- 122 .

الالتباس<sup>(1)</sup> قال سيبويه (( وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف : مَنَافِيٌّ فقال : أما القياس فكما ذكرت لك ، إلا أنهم قالوا مَنَافِيٌّ مخافة الالتباس ، ولو فُعل ذلك بما جُعِلَ اسماً من شيئين جاز ؛ لكرهية الالتباس ))<sup>(2)</sup> . ولم يعين الخليل موطن الالتباس الذي خيف في تلکم المسألة ، ويظهر من كلامه المذكور أنفأ أن موطن الالتباس الذي قصده أن لفظة ( عبد ) كثيراً ما تضاف إلى الأسماء ؛ كعبد الله وعبد القيس وعبد الدار ، فلما كانت كذلك خيف الالتباس في ( عبد مناف ) إذا قلنا : عبدي أن يلتبس بهذه الأسماء ، فلا يُعرَف أهو عبد الله أم عبد القيس ... فلما خيف اللبس وجبت الإضافة إلى الاسم الثاني خلافاً للقياس كي يظهر القصد وتتضح الدلالة من الاسم المنسوب .

وفي مثل هذا المثال ربّما لا نستطيع الاتكاء على القرينة في تجنب اللبس ، فلا يمكن أن ننسب إلى الاسم الأول ونحدد ذلك بقرينة تدل على المعنى ، وعليه لا يمكن إيضاح القصد إلا أن نحدد الكلام تحديداً ، وإن كان الغالب الاعتماد على القرائن للتفريق ؛ لذلك ترى تأثير القرينة واضحاً عند تصغير أسماء الإشارة نحو : هذا وذاك وألاء وهذه ، فهي لا تصغر على حدّ تصغير الأسماء المتمكنة ، بل لها حال في التصغير تختص بها فنقول في تصغيرها : هَذِيَا وَذِيَاكَ وَآلِيَا<sup>(3)</sup> . أما اسم الإشارة للمؤنث ( هذه ) فله حالة خاصة ؛ فلو قلنا في تصغيره ( هَذِيَا ) لالتبس بتصغير ( هذا ) الذي للمذكر ؛ لذا فتصغر على ما وُضِعَ لها أصلاً ؛ فهي في الأصل ( تا ) فنقول في تصغيرها ( تِيَا ) كي يتم التفريق بينها وبين المذكر<sup>(4)</sup> . قال سيبويه : (( وأما تِيَا فإنما هي تحقير تا ... وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه فيلتبس الأمر ))<sup>(5)</sup> وضرب لذلك مثلاً قول الشاعر كعب الغنوي<sup>(6)</sup> :

**وخبّر ثمانيا أنما الموت في القرى فكيف وهاتا هضبةً وقليب**

والشاهد فيه قوله : هاتا ومعناه هذه ، فإذا صغرت هذه قلت : هاتِيَا على لفظ هاتا لئلا يلتبس بالمذكر<sup>(7)</sup> .

وفي هذا الشاهد الذي ساقه سيبويه أمر مهم وهو أن اللبس يمكن أن يحصل بين اللفظين مع وجود القرينة ، وهذا يدل على أنها لا تكفي في بعض الأحيان للتفريق وعليه يجب التفريق من جهة اللفظ أيضاً ؛ فاسم الإشارة في المثال المتقدم يعود على المؤنث وهو

(1) ينظر : الموجز في النحو للزجاجي : 126 ، ارتشاف الضرب : 602/2 ، تقريب المقرّب : 102 ، التدريب في تمثيل التقريب لأبي حيان الأندلسي : 249 ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السهيلي : 1017/3 .

(2) الكتاب : 376/3 .

(3) ينظر : الكتاب : 487/3 - 488 .

(4) ينظر : نفسه : 487/3 - 488 .

(5) الكتاب : 487/3 - 488 .

(6) البيت في ديوان الأصمعيّات للأصمعي ( ت 216 هـ ) : 113 ، منتهى الطلب من أشعار العرب ، جمع محمد بن المبارك بن ميمون : 393 /6 ، كتاب الاختيارين المفضليات والأصمعيّات للأخفش الأصغر : 758 .

(7) ينظر : تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري : 511 ، الشاهد 843 ، شرح المفصل : 136/3 ، برواية : ( هضبةً وكثيبٌ ) في الشطر الثاني .



## الفصل الرابع.....العلل الدلالية والعلل الأخر

تلتبس الواو بالياء فأرادوا أن يفصلوا . فإذا قالوا : أبياتٌ وأسواطٌ فقد بينوا الواو من الياء ((<sup>(1)</sup>).

ففي هذا المثال تعارضَ الثقل بالالتباس فنرى العرب قد احتملوا الثقل من أجل الإبانة والفصل ومنع الوقوع في الالتباس بين هذه الأبنية .

ومما خافوا فيه التباساً ما ذكره سيبويه في باب ( فَعَلْ ) بضم العين في الماضي والمضارع مثل صَبَحَ يَصْبُحُ ، ولم يُجَزْ فتح عينه مخافة أن يَخْرُجَ فَعْلٌ من هذا الباب ؛ قال : (( ما كان على ثلاثة أحرف قد يبنى على فَعَلْ وفَعِلْ وفَعُلْ ، وهذه الأبنية كل بناء منها إذا قُلْتُ فيه فَعْلٌ لزم بناء واحداً في كلام العرب كلها ... وقالوا : مَلَوْ فلم يفتحوها ؛ لأنهم لم يريدوا أن يُخرجوا فَعْلٌ من هذا الباب وأرادوا أن تكون الأبنية الثلاثة فَعَلْ وفَعِلْ وفَعُلْ في هذا الباب ، فلو فتحوا لالتبس فخرج فَعْلٌ من هذا الباب ))<sup>(2)</sup> وإنما لم يُنْقَلْ فَعْلٌ إلى فَعَلْ ؛ لأننا لو فتحناه لم نعلم أصله أهو فَعَلْ أم فَعِلْ<sup>(3)</sup> ، فلما كان إبدال حركة العين مؤدياً إلى اللبس في أبواب الفعل ترك التغيير في حركة عينه<sup>(4)</sup> .

ومما علله سيبويه بالعلة نفسها ذكره الأفعال المعتلة أو آخرها بالواو أو الياء مثل غزا ورمى عند إسنادها إلى ضمير الغائب المثني، فذكر أن هذه الأفعال إذا أُسندت إلى تاء التانيث الساكنة سوف تحذف حروفها المعتلة نقول : رَمَتْ وَغَزَتْ ، أما إذا أُسندت إلى ألف الاثنين فسوف تظهر الياء والواو ، فنقول : رَمَيَا ، وَغَزَا<sup>(5)</sup> . قال : (( لئلا يلتبس الاثنان بالواحد ))<sup>(6)</sup> .

فالصورة المُلبسة تتحقق عند إسناد الفعل إلى ألف الاثنين ، فلو لم تُردِّ الياء الأصلية في الفعل ( رَمَى ) وأصله ( رَمَيَ ) لالتبس بالفعل المسند للواحد المذكر الغائب ، وكذلك الفعل غزا .

أما إذا كان الاسم فيه ألف التانيث مثل ذُفِرَى فلا يقولون : ذُفِرَان في تثنيته لأنَّ هذا سيؤدي إلى الالتباس بما ليس في آخره ألف التانيث من الأسماء<sup>(7)</sup> ، فنقول : (( ذُفِرَيَان ؛ لأنهم لو حذفوا لالتبس بما ليس في آخره ألف التانيث من الأسماء ))<sup>(8)</sup> .

(1) الكتاب : 590/3 .

(2) نفسه : 103/4 - 104 .

(3) ينظر : الكتاب : 104/4 الحاشية (1) .

(4) ينظر : علة أمن اللبس في العربية ، رسالة ماجستير : 13 .

(5) ينظر : الكتاب : 156/4 ، المقتضب : 260/1 ، الممتع في التصريف : 527/2 .

(6) الكتاب : 156/4 .

(7) ينظر : نفسه : 156/4 .

(8) نفسه : 156/4 .

## 2. التحليل بعلة الفرق :

تكون علة الفرق بمثابة الأداة التي بها يُؤمّن اللبس ، ويتّضح المعنى المراد ، فيُلجأ إليها للفصل بين المتشابهات ، والفروق إنما تتحقق بالقرائن أيّاً كان نوعها .  
ويذكر الدكتور تمام حسان أنّ اللبس يحصل في البنى التي تتفق في صورها تماماً ، إلا أن تقوم قرينة سياقية أو خارجية تحول دون ورود هذا اللبس، من ذلك أن تتفق صيغة الاسم والوصف فيؤدي ذلك إلى الخلط بينهما إلا أن تقوم القرينة فيحصل التفريق<sup>(1)</sup> .  
فعلة الفرق تتصل بقصد الإبانة ، إذ يُعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخّياً لدقة الدلالة<sup>(2)</sup> .

وقد علل سيبويه بهذه العلة كثيراً من الأحكام الصرفية التي يفسّر على أساسها ماجاء عن العرب من استعمالات ؛ فمثلاً عند الإضافة إلى كل اسم آخره ألف زائدة ، وكان على أربعة أحرف ، تحذف منه هذه الألف ؛ لأنها زائدة ، ولو أثبتوها لكانت بمنزلة الحرف الأصلي . فنقول في حبلٍ وحبلٍ بعد حذف الألف : حُبْلِيّ وحَبْلِيّ ، وورد عن بعض العرب أنهم قالوا : دفلاوي ليفرّقوا بينها وبين التي من نفس الحرف<sup>(3)</sup> قال سيبويه : (( ومنهم من يقول : دفلاويّ ، فيفرّق بينها وبين التي من نفس الحرف ... فبنوه على هذا البناء ليفرّقوا بين هذه الألف وبين التي من نفس الحرف ، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف ))<sup>(4)</sup> .

فالألف في حبلٍ زائدة للتأنيث ؛ لذا فهي تُحذف في الإضافة ، ومن قال : دفلاويّ فقد أثبت الألف وقلبها واواً ، ليفرّق بينها وبين الأصلية ، فلو أننا عاملناها كليهما بالحكم نفسه فسيؤدي ذلك إلى اللبس بين الأصلية والزائدة ، فلما أثبتت الزائدة ، حصل الفرق بينهما .

ومن أظهر الأمثلة على هذه العلة ما ورد في كتاب سيبويه عند مقارنته بين بنائي التصغير وجمع التكسير ؛ فالتصغير في ما زاد على الثلاثي إنما يجيء على حال مُكسّره للجمع في الحركات والسكون ، فالتصغير أوله مضموم وأول الجمع مفتوح وثالثهما حرف لين ، وهو في التصغير الياء وفي الجمع الألف ؛ قال سيبويه : (( اعلم أنّ تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مُكسّره للجمع في التحريك والسكون ، ويكون ثالثه حرف اللين كما أنك إذا كسّرتَه للجمع كان ثالثه حرف اللين ، إلا أنّ ثالث الجمع ألف ،

(1) ينظر : مقالات في اللغة والأدب : 33/2 - 35 .

(2) ينظر : علل النحو : 67 .

(3) ينظر : الكتاب : 352/3 ، الأصول لابن السراج : 74/3 .

(4) الكتاب : 353/3 .

## الفصل الرابع.....العلل الدلالية والعلل الأخر

وثالث التصغير ياء ، وأول التصغير مضموم ، وأول الجمع مفتوح ... وإنما فُعل ذلك ؛ لأنك تُكسّر الاسم في التحقير كما تكسّره في الجمع ، فأرادوا أن يفرقوا بين علم التصغير والجمع ((<sup>(1)</sup>).

فالتفريق في هذا الباب عام لا يختص ببنية ما فهو يشتمل أبنية التصغير كلها ، وأبنية الجمع مما زاد على الثلاثي من الطرفين .

وإنما حصل التفريق بالحركات ، فلما كان التصغير يُغيّر المُكَبَّر عن لفظه بعلامة تدل عليه ، اختاروا له الضم ؛ لأنّ الفتح لأول جمع التكسير ولم يختاروا الكسرة ؛ لأنّ ثالث التصغير ياء وبعدها حرف مكسور في ما زاد على الثلاثي ، فنقل اجتماع الكسرتين والياء فاخترت الضمة ؛ لأنها تخالفهما (<sup>(2)</sup>).

ومهما كثرت التفسيرات عن الكيفية التي حصل بها التفريق بين بنائي التصغير وجمع التكسير ، فالغاية واحدة ، والنتيجة واحدة وهي الفرق أو التفريق ، فرى سيبويه أعطى علة واحدة نتعلم منها سبب اختلاف هذين البناءين وهي علة الفرق.

وبالعلة نفسها علل سيبويه عدم التمييز بين اسم الجنس والاسم المفرد بالتاء ؛ إن لم يكن للاسم واحد من لفظه ، ومثّل له بـ (حَلَفَاءَ وطرفاء) فهي تطلق على الجميع كما تطلق على الواحد المفرد وعلل ذلك بأنّ هذه الأسماء (( لما كانت تقع للجميع ولم تكن أسماء كُسِّر عليها الواحد أرادوا أن يكون الواحد من بناء فيه علامة التأنيث ... ولم يجيئوا بعلامة سوى العلامة التي في الجميع ؛ ليفرق بين هذا وبين الاسم الذي يقع للجميع وليس فيه علامة التأنيث نحو : البُسْر والتَّمْر )) (<sup>(3)</sup>).

ويقصد أنّ هذه الأسماء تقع للمفرد والجمع على حدّ سواء ، ولم يكن فيها علامة تميّز مفردها عن جمعها كما في ثمرة وتمر ، فهي ليس لها واحد من لفظها ؛ ففرقوا بينها بأن وصفوا هذه الأسماء عند إفرادها ؛ فإذا أرادوا المفرد قالوا : طرفاء واحدة ، وإذا أرادوا الجمع قالوا : طرفاء كثيرة ، وإنما لم يسع أن يفرق بين الواحد منها والجمع بالتاء ؛ لأنها تنتهي بألف تأنيث ولا يمكن الجمع بين تأنيثين (<sup>(4)</sup>) ، فتركوها على حالها وفصلوا بالصفة .

فالفرق يقوم على مراعاة المعنى وهو يُنسب إلى العرب ، كما ذكر سيبويه ، فهم الذين يفرّقون بين شيئين أو استعمالين بملاحظة المعنى ، وهذا التفريق المنسوب لهم ، ليس منشؤه الرواية عن العرب ، وإنما هو تفكير وتأمّل في استعمالات العرب وأساليبهم ، وقد سمح له هذا التفكير والتأمّل أن يستنتج مثل هذه العلة (<sup>(5)</sup>).

لذلك فالغاية هي إِبْصَال المعنى إلى السامع من دون لبس أو غموض (<sup>(6)</sup>) ، وليس منع اللبس من وضع اللغويين عندما قعدوا القواعد كما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين (<sup>(1)</sup>) ؛ لأنّ

(1) الكتاب : 416/3 - 417 .

(2) ينظر : الكتاب : 415/3 ، الحاشية (3) ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : 917/2 ، شرح المفصل : 540/2 .

(3) الكتاب : 596/3 - 597 .

(4) ينظر : شرح المفصل : 483/2 .

(5) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 231 .

(6) ينظر : مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين ، د. زين كامل الخويسكي : 1.

## الفصل الرابع.....العلل الدلالية والعلل الأخر

القواعد قامت على أساس استقراء كلام العرب ، فرأوا ما اطرّد منها فجعلوه قاعدة ، ثم ظهرت لهم استعمالات تخالف تلك القواعد ، ولم تأت على سنانها لغاية دلالية يحققها ذلك الخروج أو المخالفة أو غير دلالية ، وهذا ما فسّره اللغويون على أساس اللبس ومنعه بوجود القرينة التي جعلته مألوفاً .

ومما جاء معللاً بعلّة التفريق في كتاب سيبويه أنّ الفعل المعتل الفاء بالواو لم تحذف واوه ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ؛ ولأنّ العرب أرادوا أن يفرّقوا بين ما كان مفتوح العين وما كان مكسور العين في المضارع من هذه الأفعال . قال متحدثاً عن العرب أنهم قالوا : (( وَجَل يُوْجَل وهو وَجَل ، فأتموها ؛ لأنها لا كسرة بعدها ، فلم تُحذف ، فرّقوا بينها وبين يَفْعَل ))<sup>(2)</sup>

فحذفوا الواو مما كان مكسور العين في المضارع نحو : وَعَد يَعِد ، وأثبتوها في ما كان مفتوح العين ، فقالوا : وَجَل يُوْجَل ، ولم يحذفوا الواو لئلا يلتبس بباب وَعَد يَعِد تفريقاً بينهما.

وقد يعبر سيبويه عن التفريق بالفصل وذلك في اشتقاق اسم التفضيل من الفعل الأجوف نحو قال وباع ، فعند اشتقاقه منهما نقول : أَقُولُ وَأُبَيْعُ بالإتمام قال : (( وإنما أتمّوا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو أَقَالَ وَأَقَام ))<sup>(3)</sup>.

وكذلك يجب الإتمام في اشتقاق أفعال التعجب من الفعل الأجوف نقول : ما أَقَوْلُهُ وما أُبَيْعُهُ ؛ لأنّ معناه معنى أفعال منك وهو التفضيل<sup>(4)</sup> . (( فأرادوا أن يفرّقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو أَقَالَ وَأَقَام ... ))<sup>(5)</sup> .

وكذلك يفرّق بين الاسم والفعل ، ففي الاسم يجب الإتمام لتفريقه عن الفعل قال : ((ويتمّ في أَفْعَلٍ وَأَفْعَلٍ ؛ لأنهما اسمان ، فرّقوا بينهما وبين أَفْعَلٍ وَأَفْعَلٍ من الفعل ، ولو أردت مثل أَصْبَعُ من قُلْتُ وَبِعْتُ لأتممت لتفرّق بين الاسم والفعل ))<sup>(6)</sup> .

### 3. التحليل بعلّة أمن اللبس :

هذه العلة استعملها سيبويه في تحليل بعض الأحكام الصرفية التي وردت عن العرب ، والتي أمّنوا فيها اللبس لوجود المانع من حدوثه ، وعبر سيبويه عن هذه العلة بعدم خوف الالتباس ، وذلك عند حديثه على الصفات التي بُنيت على حد بناء الأسماء من

(1) ينظر : نفسه : 1 ، علة أمن اللبس في اللغة العربية، المقدمة : 1 .

(2) الكتاب : 53/4 .

(3) نفسه : 350/4 .

(4) ينظر : نفسه : 350/4 .

(5) نفسه : 350/4 .

(6) نفسه : 351/4 .

## الفصل الرابع.....العلل الدلالية والعلل الأخر

مثل بنائهم (راكب) على رُكبان بزنة (فُعلان) ، وكذلك فارس وفُرسان وراعٍ ورُعيان ، وكذلك جمعوا هذه الصفات على (فِعال) فقالوا: صِحاب ، ولا يكون ذلك في (فِواعِل) ؛ لأنَّ أصله الصفة وله مؤنث فيفصلون بينها بالتاء إلا في (فوارس) لما أمِنوا التباسها لكونها لا تأتي إلا للمذكر جاءوا بها على هذه الزنة<sup>(1)</sup>.

فقد شذَّ (فوارس) لخلوصه للمذكر وعدم اشتراك المؤنث فيه ، فلا حاجة لأنَّ يُفصل بينهما ؛ لأنهم قالوا : (( فوارس كما قالوا : حواجر ؛ لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال ، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم فلما لم يخافوا الالتباس ، قالوا : فواعل كما قالوا : فُعلان ... حيث كان اسماً خاصاً كزيد ))<sup>(2)</sup>.

فالقصد من عبارة : (( لم يخافوا الالتباس )) أنهم أمِنوا الالتباس ، ونراه احتكم إلى الاستعمال العربي بعد الاستقراء ، وفسر على أساسه ذلك الاستعمال . فحُمِل فوارس على الشذوذ ؛ لأنهم لم يجمعوا فاعلاً صفة على فواعل وإن كان هو الأصل ؛ لأنهم قد جمعوا المؤنث عليه ، فكَرَها التباس البناءين إذ لو قالوا : فوارس لم يُعْلَم أجمعُ فاعل هو أم جمعُ فاعلة ؟<sup>(3)</sup>.

فالكلام هو اللفظ المفيد وتكون الإفادة عند أمن اللبس<sup>(4)</sup> ، وهذه العلة تبني على الفروق الدلالية بين الألفاظ والأبنية<sup>(5)</sup>.

وقد يرد عن سيبويه أمن اللبس بواسطة الحركة ، ومما جاء من ذلك قوله عند اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من مزيد الثلاثي من مثل : قَاتَلَ وَتَغَافَلَ ، فالفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول من جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد ، الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة ، والميم مضمومة تلحق كلا منهما أولاً ، نقول : مُقَاتِلٌ وَمُقَاتَلٌ فَجَرى على مثال يُقَاتِلُ وَيُقَاتَلُ وَيَتَغَافَلُ وَيُتَغَافَلُ ؛ (( ألا أنك ضمنت الميم وفتحت العين في يَتَغَافَلُ ؛ لأنهم لم يخافوا التباس يَتَغَافَلُ بها ))<sup>(6)</sup>.

وهذا ما سوَّغ أن يجري الاسم مجرى الفعل ولم يلتبس .

وقد يذكر سيبويه مصطلح الالتباس مجرداً عن مصطلحي (الأمن أو الخوف) وذلك في (( باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة ))<sup>(7)</sup>. وفيه ذكر أنَّ الفعل المسند إلى الواحد عند جزمه وإسناده إلى نوني التوكيد يجب تحريكه بالفتحة دون الكسر والضم<sup>(8)</sup> . (( ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث ، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع وذلك قولك : اعلمن ذلك وأكرمن زيدا ))<sup>(9)</sup> . أما (( إذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته

(1) ينظر : الكتاب : 614/3 - 615 ، المقتضب : 216/2 ، كتاب التكملة : 464 ، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني : 198/4 .

(2) الكتاب : 615/3 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 444/2 .

(4) ينظر : مقالات في اللغة والأدب : 218/2 .

(5) ينظر : علة أمن اللبس في العربية ، رسالة ماجستير : 10 .

(6) الكتاب : 282/4 .

(7) نفسه : 518/3 .

(8) ينظر : نفسه : 519/3 .

(9) نفسه : 519/3 .

النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هل تفعلُنْ ذاك ، وهل تخرُجُنْ يا زيد )) (1) .  
وهناك علة تعتمد على الدلالة في كتاب سيبويه أذكرها إتماماً للفائدة وإن كانت قليلة الورد ، هي :

#### 4. التعليل بعلّة التحقيق أو التأكيد :

يكن في هذه العلة ضرب من المبالغة والتأكيد للمعنى المراد من البناء ، ولا شك في أنّ المبالغة تضيف على البنية دلالة أكبر ؛ وقد وردت هذه العلة عند سيبويه في موضع واحد وهو إلحاق هاء التأنيث بوزن ( فَعَلْ ) فيكون على زنة ( فُعُولَة وفعالة ) وهو القياس أن يُكسّر عليه قال : (( وزعم الخليل أنهم إنما أرادوا أن يحققوا التأنيث . ذلك نحو : الفحالة والبُعولة والعمومة ، والقياس في فَعَلْ ما ذكرنا ، وأما ما سوى ذلك ، فلا يُعلم إلا بالسمع ثم تُطلب النظائر ... )) (2) .

وذكر هذا المعنى ابن السراج (ت316هـ) بقوله : (( ومن أبنية الجموع فعالة : جاء في فَعَلْ فُعُولَة وفعالة ، وزعم الخليل : إنما أرادوا أن يحققوا التأنيث ، نحو الفحالة يعني تأنيث الجمع ، وجاء في فَعَلْ ، جَمَل وجمالة ، وحَجَر وحجارة )) (3) .  
فالعرب إذا أرادت المعنى مكنته واحتاطت له (4) ، ويذكر ابن خالويه ( ت 370هـ ) أنّ العرب تقول للرجل إنسان وللمرأة إنسان ، وربما أثبتوا الهاء تأكيداً لرفع اللبس فقالوا : كَلِم إنسان إنسانة ، والعرب تقول في تأكيد المؤنث وإن لم يحُسُوا لَبْساً عجوزة وأثانة وشيخة (5) .

وبعد هذا العرض للنماذج التي وردت في كتاب سيبويه ، بات جلياً مدى اهتمام العرب بالمعنى والمحافظة عليه واضحاً لا لبس فيه ولا عوج مما يؤدي إلى وضوح دلالة الكلام وغايته ، ومع وجود هذا الكمّ من الأبنية التي جاء بها سيبويه اعتماداً على المعنى ومراعاة للدلالة ولا أدري كيف يذكر د. فاضل السامرائي أنّ القدماء كانوا يمرون بمسألة المعنى عَرَضاً ، ولم يركّزوا البحث فيها ولم يقطعوا في شأنها بشيء ، بل كانت دراساتهم مُنصَّبة على كيفية صوغ الأبنية وهل هذا البناء مسموع أم مقيس مجرداً من المعنى (6) . وفي الوقت نفسه يعترف الدكتور السامرائي أنهم لم يغفلوا المعنى تماماً ، وحملهم مغبة عدم فهم دارسي العربية حديثاً كثيراً من الفروق بين الأبنية (7) . وبعد أن بيّن أن القدماء لم يفرّقوا بين الصيغ من حيث دلالاتها نراه بنى أكثر كلامه وعضد أكثر آرائه بأقوال القدماء ، فلا يكاد يأتي على مسألة ، إلا بذكر نصّ ممن سبقه ، من مفسرين أو لغويين ، أفلا يكفي

(1) نفسه : 3 / 519 .

(2) الكتاب : 3 / 568 .

(3) الأصول في النحو : 435/2 ، وينظر : شرح الرضي على شافية ابن الحاجب : 91/2 ، 96 .

(4) ينظر : الخصائص : 103/3 .

(5) ينظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : 54 .

(6) ينظر : معاني الأبنية في العربية : 5 - 8 .

(7) ينظر : نفسه : 5 - 6 .

الفصل الرابع.....العلل الدالية والعلل الأخر

استشهاده هذا دليلاً على سعة بحث القدماء للمعنى ودلالاته وكثرة إطلاعهم على أسرار لغتهم ؟ ! .

## العلل الأخر

هناك بعض العلل التي وردت مفردة في كتاب سيبويه ، ولم تكن مما يُنسب إلى أي طائفة من العلل التي قُسم عليها هذا البحث ، ولكّني لم أستطع أن أضرب عنها الذكر صفحاً ، وآثرت أن أكتفي بإيرادها بمثلها إتماماً للفائدة ؛ وهذه العلل هي :

### 1- العلل المفردة

#### — علة الاحتياج :

ذكر سيبويه هذه العلة عند حديثه على تصغير كلمة ( لُعْزَى ) فهي تصغر بحذف الألف من آخرها ، ولا يجوز عنده حذف الياء الرابعة ؛ لأنّ حذفها لا يُغني عن حذف الألف ، فلما اجتمع في هذه الكلمة حرفان زائدان ، وكان حذف الأول يحوجنا إلى حذف الأخير وحذف الأخير يغنينا عن حذف الأول ، كان حذف الأخير أولى ، قال : (( وإذا حَقَرْتُ لُعْزَى قلت : لُعْزَى تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة ؛ لأنك لو حذفتها احتجت أيضاً إلى أن تحذف الألف ، فلما اجتمعت زائدتان إن حذفتهما ثبتت الأخرى ، ...

وكانت الأخرى إن حذفها احتجت إلى حذف الأخرى حين حذفت التي إذا حذفتها استغنيت ((<sup>(1)</sup>).

### — علة الزيادة :

تتجلى هذه العلة عند سيبويه في حديثه على معاملة الأحرف الأخيرة من الكلمات على أساس الأصالة والزيادة عند دخول بعض اللواحق التصريفية عليها كياء النسبة ، فالاسم الذي آخره حرف زائد يحذف عند الإضافة إليه فمثلاً ، الألف في ( حُبلى ) زائدة للتأنيث ، وعليه فهي تحذف عند النسبة إليها ؛ قال سيبويه عند حديثه على كلمتي حبلى ودفلى في الإضافة إليهما: (( ... فأحسن القول فيه أن تقول : حُبْلَى وِدْفَلَى ؛ لأنها زائدة ... فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف .. ))<sup>(2)</sup>.

### — علة التركيب :

لم يصرح سيبويه بهذه العلة بلفظها ولكن يفهم من كلامه أنه يعنيها وذلك في تصغير الاسم الذي في آخره هاء التأنيث مثل ( طَلْحَة وَسَلْمَة ) نقول فيهما : طُلَيْحَة وَسَلْمَة ؛ لأن هذه الهاء في هذا الاسم تُضَمُّ إليه كما تُضَمُّ (مَوْت) إلى (حَضْر) و(بَكْ) إلى (بَعْل) ، وهذان الاسمان مركبان تركيب مزج ، فتبين أنه أراد أن الهاء في الاسم نحو : (طلحة) مركبة معه كالاسم المركب تركيب مزج ؛ وهذا ما جعله يعاملها معاملة الحرف الذي لا غنى عنه ، قال في حديثه على تصغير الاسم الثلاثي مما آخره ألف زائدة نحو بشرى وأخرى ، نقول في تصغيرهما : بُشَيْرَى وَأَخَيْرَى بإثبات الألف ؛ (( وذلك أن هذه الألف لما كانت ألف تأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير ، وجعلوها بمنزلة الهاء التي لم تجيء للتأنيث ... وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة ؛ لأنها تُضَمُّ إلى الاسم ، كما يُضَمُّ مَوْت إلى حضر ، وبَكْ إلى بعل ))<sup>(3)</sup>.

### — علة التحول عن المعنى :

ذكر سيبويه هذه العلة عند حديثه على الاسم الذي يُضَافُ ( أي يُنسب إليه ) على غير لفظه ؛ لأن المراد المعنى لا اللفظ ؛ فنقول في الإضافة إلى الطويل الجُمّة : جُمّاني وإلى الطويل اللّحية : اللّحياني ؛ قال : (( فإن سَمِيت بِرَقَبَة أو جُمّة أو لَحِيَة قلت : رَقَبِي وَلَحِيِي وَجُمِّي وَلَحَوِي ، وذلك لأن المعنى قد تحوّل ، إنما أردت حيث قلت : جُمّاني الطويل الجُمّة ، وحيث قلت : اللّحياني الطويل اللّحية ، فلمّا لم تُعَن ذلك أُجري مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى ))<sup>(4)</sup>.

### — علة التجزئة :

(1) الكتاب : 439/3 .

(2) نفسه : 352/3 .

(3) الكتاب : 418/3 - 419 .

(4) نفسه : 380/3 .

هذه العلة ذكرها الخليل عندما سأله سيبويه عن لغة بعض العرب في تصغير (مَغْرَب وعِشاء) إذ يقولون في تصغيرهما : عُشَيَّانَات ومُعْغِيرَانَات قال : (( وسألته عن قول بعض العرب: آتِيكَ عُشَيَّانَات ومُعْغِيرَانَات فقال جعل ذلك الحين أجزاءً ؛ لأنه حينٌ كُلِّمًا تَصَوَّبَت فيه الشمس ذهب منه جزء ، فقالوا : عُشَيَّانَات ، كأنهم سَمَّوْا كُلَّ جزءٍ منه عُشِيَّةً )) (1) ، أي إنهم جزَّؤوا ذلك الحين ثم صَغَّرُوهُ ، ثم جمعوه ، فكأنهم قالوا : عُشِيَّةٌ ، بالتأنيث والتصغير ، ثم جمعوها فقالوا : عُشَيَّانَات ، وكذلك مُعْغِيرَانَات .

### ـ علة التوسُّع :

هذا المصطلح يقع (( في كلام العرب كثيراً ويشمل جميع مستويات اللغة ، صرفها ، ونحوها ، وبلاغتها ، وعروضها ، وأصواتها اللغوية ، وذلك لمرونة العربية وسعة أفقها وغلُّوها وكثرة توليدها ... )) (2) ومما يدخل تحت هذا العنوان من موضوعات الصرف باب الجموع التي تتعاور فيما بينها على المعاني ، فيدخل بعضها على بعضٍ توسُّعاً ، ذكر ذلك سيبويه في (( باب تحقير ما كُسِّرَ عليه الواحد للجمع )) (3) فتحدَّث فيه على كيفية تصغير أبنية الجموع التي للتكسير وقصره على أبنية الكثرة ؛ لكون المراد من التصغير التقليل وجمع القلة يتنافى مع ذلك الغرض ، فعرض من ذلك مثلاً تصغير فقراء على فقَّيرون ، فيُصَغَّر على واحده (4) . وغيرها من الأمثلة (5) . وقال في نهاية الباب : (( واعلم أنهم يُدْخِلُونَ بعضها على بعض للتوسع إذا كان ذلك جمعاً )) (6) فجعل دخول الجموع بعضها على بعض للتوسع ، واشترط أن يكون الداخل والمدخول فيه من جنس واحد ، كالجمع مثلاً .

### ـ علة البناء :

ذُكِرَتْ هذه العلة في كتاب سيبويه في حديثه على النون الخفيفة والثقيلة عندما تلحق إحداهما الأفعال المعتلة بالياء والواو اللذين هما في موضع اللام مثل رمى وغزا ؛ فإذا كانا يحذفان في حال الجزم ، فعند إسناد إحدى نوني التوكيد إليهما تظهر هذه الحروف المحذوفة ؛ لأنها يبنى عليها الفعل ؛ قال : (( اعلم أنَّ الياء التي هي لام ، والواو التي هي بمنزلتها ، إذا حُذِفَتْ في الجزم ، ثم ألْحِقَتْ الخفيفة أو الثقيلة ، أخرجتها كما تخرجها إذا جئْتُ بالألف للاثنتين ؛ لأنَّ الحرف يُبْنَى عليها كما يُبْنَى على تلك الألف ... وذلك قولك : ارْمِيَنَّ زَيْدًا ... واغْرُوَنَّ )) (7) .

(1) الكتاب : 484/3 .

(2) التوسع في كتاب سيبويه ، د. عادل هادي حمادي العبيدي : 10 .

(3) الكتاب : 489/3 .

(4) ينظر : نفسه : 492/3 .

(5) ينظر : نفسه : 489/3 - 492 .

(6) نفسه : 492 /3 .

(7) الكتاب : 528 /3 .

### — علة المغايرة :

لم ترد هذه العلة في كتاب سيبويه بهذا الاسم ، بل لم يكن لها اسم مُصرَّح به ولكن المفهوم من كلامه أنه يقصد هذا المعنى ، ففي كلامه على تصغير الأسماء المبهمة ، كأسماء الإشارة ، قال : (( اعلم أنَّ التحقير يَضُمُّ أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء ، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تُحَقَّر ؛ وذلك لأنَّ لها نحواً في الكلام ليس لغيرها ... فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها ))<sup>(1)</sup> . فهذا يعني أنها غايرت بهذه الصورة الطريقة السائدة في التصغير من ضَمِّ الحرف الأول وإلحاق ياء التصغير مما تُصَغَّر الأسماء على حدّه ، ولا بدّ من ذلك ؛ لأنَّ الطريقة السائدة في التصغير هي للأسماء المتمكنة ، وهذه الأسماء غير متمكنة وغير معربة ، فكان حقها أن لا تُصَغَّر ؛ قال ابن عصفور : (( جميع الأسماء يجوز تحقيرها إلا الأسماء المتوغلة في البناء ما عدا أسماء الإشارة والذي والتي من الموصولات ))<sup>(2)</sup> . وإنما جاز تصغيرها ؛ لأنَّ التصغير في المعنى نعت ولا ينعت من الأسماء المتوغلة في البناء إلا هذه الأسماء ، فلذلك صُغِّرَتْ<sup>(3)</sup> . وإنما تغيّر حكمها لتغيّر بابها كما ذهب إلى ذلك أبو البركات الأنباري ، قال : (( إنما فعلوا ذلك جرياً على أصول كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب ؛ لأنَّ الأسماء المبهمة لما كانت مغايرةً للأسماء المتمكنة جعلوا لها حكماً غير حكم الأسماء المتمكنة لتغايرها ... ))<sup>(4)</sup> .

### — علة المشاركة :

هذه العلة ذكرها سيبويه في حديثه على تصغير النعت المذكر ، إذا وُصِفَ به المؤنث ومثّل لذلك بقوله ( نَصَفْتُ ) فهذا النعت شارك فيه المؤنث المذكر لكونه مذكراً أصلاً ، وشاركه المؤنث فيه ؛ قال سيبويه : (( وسألته عن تحقير نصف نعت امرأة فقال : تحقيرها تُصَيِّفُ ، وذاك ؛ لأنه مذكر وُصِفَ به مؤنث ))<sup>(5)</sup> . فلما تشاركاً في هذه الصفة غلب المذكر المؤنث ، فبقي الوصف على تذكيره ، وإن وُصِفَ به المؤنث ، ولم يجز دخول الهاء عليها قال : (( فإذا حَقَّرْتها لم تدخل الهاء ؛ لأنها وُصِفَتْ بمذكر ، وشاركت المذكر في صفته فلم تغلب عليه .. ))<sup>(6)</sup> .

ومما علّله سيبويه بهذه العلة أبنية جموع التكسير من الأسماء التي على وزن (فَعَل) معتل العين من مثل ( شَيْخٌ وَحَيْطٌ وَقَيْدٌ ) فعند بناء هذه الأسماء لجمع الكثرة تبنى على ( فُعُول ) فنقول : شُيُوخٌ وَحُيُوطٌ وَقُيُودٌ هذا إذا كان الاسم معتل العين بالياء ، أما إذا كان معتل العين بالواو نحو ( سوطٌ وثوبٌ ) فإنها تُجمع للكثرة على ( فِعَال ) فنقول : سِيَاظٌ

(1) نفسه : 487/3 .

(2) شرح جمل الزجاجة : 290/2 ، وينظر : ارتشاف الضرب : 392/1 .

(3) ينظر : شرح جمل الزجاجة : 306/2 .

(4) كتاب أسرار العربية : 186 .

(5) الكتاب : 482/3 .

(6) نفسه : 482/3 .

## الفصل الرابع.....العلل الدلالية والعلل الأخر

وثياب ، وتتركز العلة عند سيبويه في هذا الموضع على هذا الأساس ؛ فلو سُئِلَ عن علة بناء وزن ( فَعْل ) من معتل العين بالياء على ( فُعُول ) وبناء الوزن نفسه من معتل العين بالواو على ( فِعال ) فستكون العلة هي قول سيبويه : (( وذلك لأنَّ فعولاً وفعالاً كانا شريكين في فَعْل الذي هو غير معتل ، فلما ابتزَّ فِعال بفَعْل من الواو دون فُعُول لما ذكرنا من العلة ابتزَّت الفُعُول بفَعْل من بنات الياء ، حيث صارت أخفَّ من فُعُول من بنات الواو )) (1) .

إذن فالعلة الرئيسة في هذه المسألة هي المشاركة وإن تداخلت معها علة أخرى كالخفة مثلاً أو الثقل فكلا الوزنين ( فُعُول وفعال ) كانا شريكين في هذا الوزن في حال كونه غير معتل ؛ فلما اعتل الاسم بالواو تارة وبالياء تارة أخرى ظهرت علة فرعية فصلت بينهما وهي أنَّ وزن ( فَعْل ) مما عينه واو كـ ( ثوب وسوط ) يتقل بناؤه على ( فُعُول ) فلا نقول : ( سُوُوط وثُوب ) ولو قلنا ( سياط وثياب ) كان ذلك أخف .

### — علة الإخاء :

ذكر سيبويه هذه العلة عند حديثه على دخول بعض أبنية الجموع على بعضها الآخر ، فمثلاً في مؤنث وزن ( فَعْل ) إذا أردنا أن نجعله جمع تكسير للكثرة يُجْمَع على ( فِعال ) مثل قَصْعة قِصاع وَجَفْنة جِفاف وَشَفْرة وَشِفار وقد تجمع على ( فُعُول ) ولكنه قليل من مثل : بَذْرة وَبُذور وَمَأْنة ومُؤون فأدخلوا فُعُولاً في هذا الباب (2) . وإنما دخلت ( فُعُول على فعال ؛ (( لأنَّ فعالاً وفُعُولاً أُخْتان ، فأدخلوها ههنا كما دخلت في باب فَعْل مع فعال ، غير أنه في هذا الباب قليل )) (3) .

وبالعلة نفسها علل سيبويه دخول المصادر بعضها على بعض (( قالوا : قَلَيْتَه قَلَى ، وَقَرَيْتَه قَرَى ، فأشركوا بينهما في هذا ، فصار عوضاً من الفعل في المصدر ، فدخل كل واحد منهما على صاحبه ... لأنَّ فَعَلَ وفَعَلَ أخوان ... فكلُّ واحد منهما أخ لصاحبه ؛ ألا ترى أنه إذا جُمع كل واحد منهما بالتاء ، جاز فيه ما جاز في صاحبه )) (4) .

## 2- العلل المتضافرة :

لقد علل سيبويه بعض الأحكام الصرفية بأكثر من علة ، أي أنه تشترك في تعليل الحكم الصرفي وتفسيره علتان و أكثر ، وسأقتصر على بعض النماذج من كتاب سيبويه : وهي :

— **علة اتحاد الموضع والزيادة والسكون** : هذه المجموعة من العلل ذكرها سيبويه

مجتمعة لتفسير حكم وتعليله ، وهذا الحكم هو تأكيد فعل الأمر بنون التوكيد الخفيفة ، وهذه النون تتأثر بحركة آخر الفعل في المثال الذي ساقه سيبويه ، فآخر فعل الأمر مثل

(1) الكتاب : 589/3 .

(2) ينظر : نفسه : 578/3 .

(3) نفسه : 578/3 .

(4) نفسه : 46/4 .

(اضرب) ساكن ونون التوكيد الخفيفة أيضاً ساكنة لذا تحرّك آخر الفعل تجنباً لالتقاء الساكنين ، وهذه النون الساكنة كالتنوين في كونها زائدة ، كما أن التنوين زائد ، فهما متحدان في الموضع كذلك ، فوجب عند الوقف أن نجعل مكان النون ألفاً كما أن الاسم المتمكن تكون فيه ألفا الإطلاق عند الوقف . قال سيبويه : (( واعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً ثم وقفت جعلت مكانها ألفاً كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت ؛ وذلك لأنّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد ، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة كما أنّ التنوين ساكن ، ... فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف ، وذلك قولك : اضربا ، إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة )) (1).

**.استثقال والتباس وإجحاف :** هذه ثلاث علل ذكرها سيبويه ، معللاً بها عدم إمكان أن يأتي الفعل معتل اللام والعين في آن واحد ؛ وعلل ذلك بأنه لو حصل مثل هذا الحال ، لأدّى إلى الاستثقال ، وهو يتحقق باجتماع الأمثال كما ذكرنا ذلك في موضعه من هذه الرسالة (2). وكذلك يؤدي إلى الالتباس وإلى الإجحاف ، قال : (( اعلم أنّ الواو والياء لا تُعلن واللام ياء أو واو ؛ لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون ، وإلى الالتباس والإجحاف ... فلما كان ذلك يصيرهم إلى ما ذكرت لك رُفِضَ )) (3) بيد أن سيبويه لم يوضّح تماماً كيف يكون الالتباس والإجحاف ، ويبدو أنه يعني أن اجتماع الحروف المعثلة يؤدي إلى الثقل والالتباس لكثرة الاعتلال في الفعل ، وإذا ما حصل ذلك فسوف يُجنح إلى الحذف لمعالجة البناء وهذا الحذف يؤدي به إلى الإجحاف ؛ والدليل أنّ الغاية هي الخفة ، قال سيبويه : (( وإنما اعتلنا للتخفيف )) فلا يرد البناء إلى الثقل بعد ذلك .

**.عدم الاستعمال والالتباس والكثرة :** ذكر ذلك سيبويه في اشتقاق المصدر من مزيد الثلاثي فعقد لذلك باباً سمّاه : (( باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة )) (4) فمنها مصدر ( تَفَعَّلْتُ ) يكون على ( تَفَعَّلًا ) مثل ( تَكَلَّمْتُ تَكَلُّماً ) فيأتي المصدر بلفظ الفعل وحروفه سوى أنهم ضمّوا العين في المصدر ؛ وعلّة ذلك أنّ الاسم لا يأتي على ( تَفَعَّلَ ) ؛ ولم تلحق به الياء ؛ لأنّ إلحاقها يؤدي إلى التباس مصدر ( تَفَعَّلْتُ ) بمصدر ( فَعَّلْتُ ) ولم يلحقوا غير الياء ؛ لأنّ ( تَفَعَّلْتُ ) ممن دون الياء أكثر استعمالاً من ( فَعَّلْتُ ) ؛ قال : سيبويه : (( وأما مصدر ( تَفَعَّلْتُ ) فإنّ التفعّل ، جاءوا فيه بجميع ما جاء في تَفَعَّلَ ، وضمّوا العين ؛ لأنه ليس في الكلام اسم على تَفَعَّلَ ، ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فَعَّلْتُ ، ولا غير الياء ؛ لأنه أكثر من فَعَّلْتُ ، فجعلوا الزيادة عوضاً من ذلك )) (5) .

**.الرد إلى الأصل ولاستغناء :** علل سيبويه بهاتين العلتين ما كان من الأسماء على حرفين وفيه هاء التأنيث كشفة ووشاة فعند جمعه جمع تكسير يجمع على بناء يردّ فيه الحرف المحذوف وإن كان الأصل عكس ذلك . أي أنّ (( ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء

(1) الكتاب : 521/3 .

(2) ينظر : 20 - 52 من هذه الرسالة .

(3) الكتاب : 376/4 .

(4) الكتاب : 78/4 .

(5) نفسه : 79/4 .

للتأنيث فإنك إذا أردت الجمع لم تكسره على بناء يردُّ ما ذهب منه ((<sup>(1)</sup>) وذلك لأنهم يجمعون هذه الأسماء بالتاء وبالواو والنون كما يجمعون المذكر والمؤنث ، ذلك هو الأصل فيه غير أنهم قد يجمعون هذه الأسماء برّد ما حُذِف منها ، ولذلك فهم يستغنون عن جمعه بالواو والنون والتاء فاستغنوا بـ(شِفاه وشِياه) (( كما استغنوا بثلاثة جروح عن أجراح))<sup>(2)</sup> واستغنوا بما رُدّ من الاسم عن جمعه بالواو والنون والتاء .

**-زيادة واستئفال وعوض :** إنّ تظافر علتين أو أكثر على حكم صرفي معين واضح عند سيبويه في بعض المواضع فربّما يصرّح بذلك أحياناً ، ففي هذا الموضع وهو يتحدّث على الفعل الثلاثي المزيد عندما تلحقه الهمزة ، وكان على وزن ( يُفْعَل وتُفْعَل ) فالأصل فيه أن يُهْمَز في المضارع كما يهْمَز في الماضي فنقول : أكرم - أُكْرِمُ ويُوَكِّرِم ، ولكن الهمزة حذفت لنقلها فضلاً عن كونها زائدة ؛ لأنّ هذا الفعل كما قال سيبويه : (( اجتمع فيه الزيادة وأنه يستنقل وأنّ له عوضاً إذا ذهب ))<sup>(3)</sup> فقد سوّغ حذف الهمزة ثلاث علل أحداها تعضد الأخرى فالهمزة لزيادتها وثقلها حذفت وهذا الحذف لا يمثل إخلالاً في البنية كون المحذوف هناك ما يعوّض عنه .

(1) نفسه : 598/3 .

(2) الكتاب : 599/3 .

(3) نفسه : 279/4 .

## المصادر والمراجع

📖 القرآن الكريم .

### أولاً: الكتب المطبوعة

📖 أبحاث في أصوات العربية ، د. حسام سعيد النعيمي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط1 ، 1998م .

📖 أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مكتبة لبنان ، ناشرون ، ط3 ، 2003م .

📖 ابن يعيش وشرح المفصل ، د. عبد اللطيف محمد الخطيب ، جامعة الكويت ، ط1 ، 1999م .

📖 أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ، د.فاضل صالح السامرائي ، مطبعة اليرموك ، بغداد . ط1 ، 1975م .

📖 أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، 1969م .

📖 إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للدمياطي الشهير بالبناء (ت1117هـ) ، تصحيح وتعليق علي محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة ، بيروت - لبنان ، 2001م .

📖 ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تح : د. رجب عثمان محمد ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، ط1 ، 1998م .

📖 ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، الشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري (ت1096هـ) ، تح : عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار ، العراق ، ط1 ، 1990م .

📖 إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، ابن قيم الجوزية (ت767هـ) ومعه تمرين الطلاب في صناعة الإعراب ، الشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ) ، تح : محمود نصار ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 2004م .

📖 الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو ، د. أمان الدين حتحات ، دار الرفاعي للنشر ، دار القلم العربي ، سوريا ، ط1 ، 2006م .

📖 أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ترجمة : أحمد مختار عمر ، منشورات جامعة طرابلس ، ليبيا ، 1973م .

📖 الأسس المنهجية للنحو العربي ، دراسة في كتب إعراب القرآن ، د. حسام أحمد قاسم ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ط1 ، 2007م .

- ..... والمراجع
- 📖 **الأشباه والنظائر في النحو** ، جلال الدين السيوطي ( ت 911هـ ) ، تح : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 1 ، 1985 م .
- 📖 **الاشتقاق** ، عبد الله أمين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ، ط 1 ، 1956 م .
- 📖 **الأصوات اللغوية** ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ط 4 ، 1999 م .
- 📖 **الأصول** ، دارسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2004 م .
- 📖 **الأصول في النحو** ، أبو بكر محمد بن سهل السراج ( ت 316هـ ) ، تح : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط 4 ، 1999 م .
- 📖 **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث** ، د. محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1973 م .
- 📖 **الأضداد في اللغة** ، ابن الدهان النحوي ( ت 569هـ ) ، تح : محمد حسن آل ياسين مطبعة المعارف ، بغداد ، ط 1 ، 1965 م .
- 📖 **الاقتراح في علم أصول النحو** ، جلال الدين السيوطي ( ت 911هـ ) ، تح : محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط 2 ، 2006 م .
- 📖 **الاقتصاد اللغوي في صياغة المفردة** ، د. فخر الدين قباوة ، دار نوبار - القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 2001 م .
- 📖 **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب** ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ( ت 521هـ ) ، تح : الأستاذ مصطفى السقاود. حامد عبد المجيد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد - العراق ، ط 2 ، 1990 م .
- 📖 **الإقناع في القراءات السبع** ، أبو جعفر أحمد بن علي بن خلف الأنصاري ( ت 540هـ ) ، تح : أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، 1999 م .
- 📖 **الأمالي الشجرية** ، ضياء الدين أبو السعادات المعروف بابن الشجري ( ت 542هـ ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، د. ت .
- 📖 **الانتصار لسيبويه على المبرد** ، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي ( ت 332هـ ) ، تح : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 1 ، 1996 م .
- 📖 **الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، أبو البركات بد الرحمن بن محمد الأنباري ( ت 577هـ ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، ط 4 ، 1961 م .
- 📖 **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ( ت 761هـ ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المركز العربي للثقافة والعلوم ، لبنان - بيروت ، ط 6 ، 1966 م .

- ..... والمراجع
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2، 1973م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين الخطيب القزويني (ت739هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، ط2، 2004م.
- تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، 1992م.
- تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، د. علي أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة، مصر، ط1، 1971م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت476هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1994م.
- التدريب في تمثيل التقريب، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تح: نهاد فليح حسن، مطبعة الإرشاد - بغداد، 1987م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن مالك (ت672هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، مصر، 1968م.
- التطور اللغوي التاريخي للغة العربية، د. إبراهيم السامرائي، دار الأندلس، بيروت، ط2، 1981م.
- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شعبان عوض محمد العبيدي، جامعة قار يونس، ليبيا، ط1، 1999م.
- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م.
- تقريب المقرّب في النحو، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تح: محمد جاسم الدليمي، دار الندوة، بيروت - لبنان، د. ط، 1987م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرري (ت370هـ)، تح: عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، د. ت.
- التوسع في كتاب سيبويه، د. عادل هادي حمادي العبيدي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دار المصري للطباعة، د. ت.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1999م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، تح: محمود الجميل، مكتبة الصفا - القاهرة، ط1، 2002م.
- الحدود في النحو، علي بن عيسى الرماني (ت348هـ)، تح: بتول قاسم الوائلي، منشور في مجلة المورد، مجلد 23، عدد 1، 1995م.
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الوحدة، الكويت، 1977م.

- ..... والمراجع
- 📖 **خزانة الأدب ولباب لسان العرب** ، عبد القادر عمر البغدادي ( 1093هـ ) ، تح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط4 ، 1997م .
- 📖 **الخصائص** ، أبو الفتح عثمان بن جني ( ت392هـ ) ، تح : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط4 ، 1999م .
- 📖 **دراسات في كتاب سيبويه** ، د. خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات - الكويت ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، د. ت .
- 📖 **دراسات في المذاهب النحوية** ، في التفكير النحوي عند العرب ، د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة النهضة العربية ، ط1 ، 1986م .
- 📖 **الدراسات اللغوية والنحوية في قراءات عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي** ، (ت117هـ) ، د . علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، 1990م .
- 📖 **دراسات نحوية دلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة** ، د. مازن الوعر ، دار المتنبي ، دمشق ، 2001م .
- 📖 **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري** ، د. فاضل السامرائي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، دار النذير - بغداد ، 1971م .
- 📖 **دروس التصريف** ، القسم الأول في المقدمات وتصريف الأفعال ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، ط3 ، 1958م .
- 📖 **دروس في علم أصوات العربية** ، جان كانتينو ، ترجمة: صالح القرمادي ، نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، 1966م .
- 📖 **دقائق التصريف** ، القاسم بن أحمد بن سعيد المؤدّب ( من علماء القرن الرابع الهجري ) ، تح : د. حاتم الضامن ، د. أحمد ناجي القيسي ، د. حسن تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1987م .
- 📖 **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها** ، د. لطيفة إبراهيم النجار ، دار البشر عمان - الأردن ، ط1 ، 1994م .
- 📖 **ديوان الأصمعيات** ، الأصمعي ( 216هـ ) تح : محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 2002م .
- 📖 **ديوان أوس بن حجر** ، تح : د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ط3 ، 1979م .
- 📖 **ديوان جرير** ، دار صادر ، بيروت ، 1991م .
- 📖 **ديوان ذي الرمة** ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، دمشق ، ط2 ، 1964م .
- 📖 **ديوان طرفة بن العبد** ، اعتنى به : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط1 ، 2003م .
- 📖 **ديوان عنقمة بن عبدة** ، شرحه وعلق عليه وقدم له ، سعيد نسيب مكارم ، دار صادر ، بيروت ، ط1 ، 1996م .
- 📖 **ديوان عمرو بن معد يكرب** ، صنعه هاشم الطعان ، سلسلة كتب التراث : 11 ، مطبعة الجمهورية ، العراق ، 1970م .

..... والمراجع

- 📖 ديوان النجاشي الحارثي قيس بن عمرو (ت القرن الأول الهجري) ، صناعة وتحقيق : صالح البكاري ، الطيب العشاش ، سعد الغراب ، مؤسسة المواهب للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1999م .
- 📖 ديوان الهذليين ، المكتبة العربية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1965م .
- 📖 سفر السعادة وسفير الإفادة ، علم الدين السخاوي (ت643هـ) ، تح : محمد أحمد الدالي ، تقديم : د. شاكرا الفحام ، دار صادر ، بيروت ، ط2 ، 1995م .
- 📖 السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، تح : د. عبد المنعم فائز ، دار الفكر ، دمشق - سوريا ، ط1 ، 1983م .
- 📖 الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1974م .
- 📖 شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، أبو عبد الله شمس الدين بن طولون الدمشقي الصالحي (ت953هـ) ، تح : د. عبد الحميد جاسم الكبيسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 2002م .
- 📖 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (ت769هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط14 ، 1964م .
- 📖 شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1420هـ - 2000م .
- 📖 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، علي نور الدين الأشموني (ت929هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، 1955م .
- 📖 شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهرى (ت950هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط2 ، 2006م .
- 📖 شرح جمل الزجاجي ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ) ، تح : د. صاحب أبو جناح ، دار الكتب ، بغداد - العراق ، د. ط ، 1980م .
- 📖 شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ، الشيخ رضي الدين الاسترأبادي النحوي (ت686هـ) ، تح : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة ، مصر ، د. ت .
- 📖 شرح شافية ابن الحاجب المسمى بـ (شرح النظام) ، نظام الملة والدين الحسن بن محمد النيسابوري (من أعلام القرن التاسع الهجري) ، إخراج وتعليق علي الشملوي ، مكتبة العزيزي ، قم - إيران ، ط6 ، 1427هـ .

- ..... والمراجع
- 📖 شرح شواهد الشافية للبغدادي ، العالم الجليل عبد القادر البغدادي (ت1093هـ) ،  
تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة  
حجازي بالقاهرة ، القاهرة - مصر ، د. ت .
- 📖 شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش النحوي (ت643هـ) ، تح : أحمد السيد سيد  
أحمد ، مراجعة : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة -  
مصر ، د. - .
- 📖 شرح الملوكي في التصريف ، صنعة ابن يعيش (ت643هـ) ، تح : فخر الدين قباوة  
، دار الملتقى ، سوريا - حلب ، ط3 ، 2005م .
- 📖 شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، أبو عبد الله محمد بن عيسى السهيلي (ت581هـ)  
، تح : د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، بيروت - لبنان ، ط1 -  
1986م .
- 📖 الصاحب في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أحمد بن  
فارس بن زكريا (ت390هـ) ، تح : السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ،  
القاهرة - مصر ، د. ت .
- 📖 الصرف الواضح ، د. عبد الجبار علوان النائلة ، بغداد ، د. ط ، 1988م .
- 📖 طبقات الشعراء ، لأبي عبد الله محمد بن سلام الجمحي (ت231هـ) ، تح عمر فاروق  
الطباع ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1997م .
- 📖 ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية  
، مصر ، ط2 ، 2005م .
- 📖 ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، د. أحمد عفيفي ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة  
، الدار المصرية اللبنانية ، ط1 ، 1996م .
- 📖 ظاهرة التعويض في العربية وما حُمِلَ عليها من المسائل ، د. عبد الفتاح الحموز ،  
دار عمار ، الأردن ، ط1 ، 1987م .
- 📖 ظاهرة الحذف في درس اللغوي ، طاهر سليمان حمّودة ، الدار الجامعية للطباعة  
والنشر ، الإسكندرية ، د. ت .
- 📖 ظاهرة القلب المكاني عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها ، د. عبد الفتاح الحموز ،  
دار عمار ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1986م .
- 📖 ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ، د. عبد  
الفتاح حسين علي البجة ، دار الفكر ، عمان - الأردن ، ط1 ، 1998م .
- 📖 ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصيل ، د. مهدي أسعد عرار ، دار وائل  
للنشر ، عمان - الأردن ، ط1 ، 2003م .
- 📖 العربية والغموض ، دراسة في دلالة المبنى على المعنى ، د. حلمي خليل ، دار  
المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط1 ، 1988م .
- 📖 علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله ، ابن الوراق (ت381هـ) ، تحقيق  
ودراسة د. محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002م .

## والمراجع.....

- علم الصرف ، راجي الأسمر ، دار الجيل ، بيروت ، ط1، 1999م .
- علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، مكتبة نهضة مصر ، مصر ، ط4 ، 1957م .
- فقه اللغة وسر العربية ، أبو منصور الثعالبي (ت429هـ) ، تح : مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط3 ، 1972م .
- في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة ، ط6 ، 1984م .
- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، المكتبة العصرية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1964م .
- القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروز آبادي (ت817هـ) ، مؤسسة الحلبي وشركاؤه - القاهرة ، د. ت .
- القياس في النحو العربي ، د. منى الياس ، دار الفكر ، دمشق - سوريا ، ط1 ، 1985م .
- كتاب الاختيارين المفضلين والأصمعيات ، الأخفش الأصغر (ت315هـ) ، تح : فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، سوريا ، 1999م .
- كتاب أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) ، تح : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، 1957م .
- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت370هـ) ، دار التريبية ، مطبعة منير ، بغداد ، د. ت .
- كتاب التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ) ، مؤسسة التاريخ العربي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 2003م .
- كتاب التكملة ، أبو علي الفارسي ، (ت377هـ) ، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان ، بغداد - العراق ، 1981م - 1401هـ .
- كتاب الحماسة ، لابن الشجري (ت542هـ) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ، د. ط ، 1345هـ .
- كتاب شرح اللمع جامع العلوم المتوفى (ت543هـ) ، تح : د. محمد خليل مراد الحربي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط1 ، 2002م .
- كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تح وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط2 ، 1982م .
- كتاب الفصيح ، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ) ، تح : د. عاطف مذكور ، دار المعارف ، لقاهرة ، د. ط ، 1984م .
- كتاب المفتاح في الصرف ، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ، تح: علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، عمان - الأردن ، ط1 ، 1987م .
- كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ، تح : د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي ، مطابع الرسالة ، - الكويت ، 1980م .

- ..... والمراجع
- 📖 **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت538هـ) ، ضبط : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط3 ، 2003م .
- 📖 **لسان العرب** ، ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي (ت711هـ) ، دار صادر ، بيروت ، د. ط ، د. ت .
- 📖 **اللغة** ، ج . فندريس ، تعريب : عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، مكتبة الإنجلو المصرية ، مطبعة لجنة البيان العربي - مصر ، د. ط ، د. ت .
- 📖 **اللغة العربية معناها ومبناها** ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط3 ، 1998م .
- 📖 **لمع الأدلة في أصول النحو** ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) ، تح : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق - سوريا ، 1957م .
- 📖 **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة** ، د. غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية للطباعة - بغداد ، د. ط ، 1978م .
- 📖 **لهجة قبيلة أسد** ، د. علي ناصر غالب ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط1 ، 1989م .
- 📖 **مجالس ثعلب** ، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ) ، تح : عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط2 ، 1960م .
- 📖 **مجالس العلماء** ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ) ، تح : عبد السلام هارون ، التراث العربي ، مطبعة دولة الكويت ، 1962م .
- 📖 **مجمع البيان من تفسير القرآن** ، الطبرسي ، أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي (ت548هـ) ، دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان ، د. ت .
- 📖 **مجلد اللغة** ، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت395هـ) ، تح : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1986م .
- 📖 **المحاجة بالمسائل النحوية** ، أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت538هـ) ، تح : د. بهيجة باقر الحسني ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1973م .
- 📖 **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ) ، تح : د. علي النجدي ناصف ، د. عبد الحليم النجار ، د. عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، 2004م .
- 📖 **المخصص** ، ابن سيدة أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت458هـ) ، المكتب التجاري للطباعة والنشر ، بيروت ، د. ت .
- 📖 **المدارس النحوية** ، د. خديجة الحديثي ، دار الأمل ، أربد - الأردن ، ط3 ، 2001م .
- 📖 **المدارس النحوية** ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ط3 ، 1976م .

- ..... والمراجع
- 📖 مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ، د. عبد الرحمن السيد ، دار المعارف ، مصر ، ط1 ، 1986م .
- 📖 مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1958م .
- 📖 مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي (ت 351هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، الكويت ، ط2 ، 1974م .
- 📖 مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي ، محمود موسى حمدان ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط1 ، 2001م .
- 📖 معاني الأبنية في العربية ، د. فاضل صالح السامرائي ، ط1 ، بغداد ، 1981م .
- 📖 معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ) ، تح : د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث - القاهرة ، 2004م .
- 📖 معاني القرآن ، يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ) ، تح: أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، دار السرور ، د. ت .
- 📖 معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د. محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، بيروت ، ط1 ، 1985م .
- 📖 المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، د. أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط2 ، 1999م .
- 📖 مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، كمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، تح : د. مازن المبارك ، د. محمد علي حمد الله ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، ط1 ، 1378هـ .
- 📖 مقالات في اللغة والأدب ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2006م .
- 📖 المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عزيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة - مصر ، ط3 ، 1994م .
- 📖 ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح ، بدر الدين العيني ، تح : د. عبد الستار جواد ، مجلة المورد ، مج 5 ، ع 2 ، 1976م .
- 📖 الممتع في التصريف ، ابن عصفور الأشبيلي (ت 669هـ) ، د. فخر الدين قباوة ، الدار العربية للكتاب - ليبيا ، ط5 ، 1983م .
- 📖 من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة ، ط8 ، 2003م .
- 📖 من تاريخ النحو العربي ، دراسة ونصوص ، د. حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1992م .
- 📖 منتهى الطلب من أشعار العرب ، محمد بن المبارك بن ميمون ، تح : محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1999م .

## والمراجع.....

- 📖 **المنصف** ، شرح أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري (ت249هـ) ، تح : إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط1 ، 1954م .
- 📖 **المقتصد في شرح الإيضاح** ، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ، تح : د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، 1982م .
- 📖 **المقرب** ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ) ، تح : د. أحمد عبد الستار الجواري ، د. عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني - بغداد ، ط1 ، 1972م .
- 📖 **مناهج البحث في اللسانيات واللغويات المعاصرة ( سيبويه والأخفش الأوسط )** ، د. هدى جنهويتشي ، دار الكتاب الحديث . القاهرة ، ط1 ، 2004م .
- 📖 **المنهج الصوتي للبنية العربية** ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، 1980م .
- 📖 **المهذب في علم التصريف** ، د. هاشم طه شلاش ود. صلاح مهدي الفرطوسي ، ود. عبد الجليل عبيد حسين ، مطبعة التعليم العالي - الموصل ، بيت الحكمة ، بغداد ، د. ت .
- 📖 **مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين** ، د. زين كامل الخويسكي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط1 ، 1989م .
- 📖 **الموجز في النحو** ، أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج (ت316هـ) ، تح : مصطفى الشويمي وابن سالم الدامرجي ، مطبعة بدران ، بيروت - لبنان ، 1965م .
- 📖 **النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها** ، د. مازن المبارك ، دار الفكر ، بيروت ، ط3 ، 1981م .
- 📖 **النحو في إطاره الصحيح** ، يوسف حمادي ، دار مصر للطباعة ، مصر ، د. ت .
- 📖 **النحويون والقرآن** ، د. خليل بنیان الحسون ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان - الأردن ، ط1 ، 2002م .
- 📖 **نظرية الأصل والفرع** ، د. حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، عمان ، ط1 ، 2001م .
- 📖 **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ، د. حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، عمان - الأردن ، ط1 ، 2000م .
- 📖 **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ، د. نهاد الموسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط1 ، 1980م .
- 📖 **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، يوسف بن الحجاج المعروف بالأعلم الشنتمري (ت471هـ) ، تح : زهير عبد المحسن سلطان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت ، ط1 ، 1987م .

..... والمراجع

📖 **النوادر في اللغة** ، أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت 215هـ) ، صححه وعلق عليه سعيد الخوري الشرتوني ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ط2 ، 1967م .

📖 **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة - مصر 2001م .

### ثانياً : المخطوطات :

📖 **علم الصرف عند الكوفيين** ، د. خليل إبراهيم العطية .

### ثالثاً : الرسائل و الأطاريح الجامعية

📖 **ابن مالك صرفياً** ، سالم جاري هدي الدراجي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1996م .

📖 **أبو البقاء العكبري صرفياً** ، مجيد خير الله راهي الزاملي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، 2002م .

📖 **التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس اللغوي الحديث** ، أطروحة دكتوراه ، صباح عطوي عبود ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1998م .

📖 **البحث الصرفي عند ابن هشام** ، فليح خضير شني ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، 2006م .

📖 **التعليل الصرفي والصوتي في اللغة العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري** ، رعد هاشم عبود ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، 1996م .

📖 **جمع التكسير في لسان العرب** ، قحطان عبد الستار عارف ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، رسالة ماجستير ، 1983م .

📖 **الخفة والثقل في كتاب سيبويه** ، رسالة ماجستير ، وسن عبد الستار مهدي السامرائي ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2001م .

📖 **الدرس الصرفي في شروح الألفية** ، حيدر حبيب حمزة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، 2006م .

📖 **الدرس النحوي في تفسير القرآن الكريم للسيد عبد شبر** ، رسالة ماجستير ، أمين عبيد جيجان ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2004م .

📖 **الرد إلى الأصل في النحو والصرف** ، علي عبد الله حسين العنبيكي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 1992م .

📖 **علة أمن اللبس في اللغة العربية** ، مجيد خير الله راهي الزاملي ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، 1997م .

📖 **العلة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث** ، عبد الكريم محمود علي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 2001م .

- ..... والمراجع
- 📖 العلة النحوية عند الرضي في شرح الكافية ، علي سعيد جاسم ، رسالة ماجستير ، جامعة بابل ، كلية التربية ، 2004م .
- 📖 العلل النحوية في كتاب سيبويه ، أسعد خلف جابر ، رسالة ماجستير ، جامعة ، كلية التربية ، بابل ، 2002م .
- 📖 القراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية ، حامد عبد المحسن كاظم الجنابي ، 1996م .
- 📖 اللهجات العربية في كتاب سيبويه ( الصوت والنحو ) ، رسالة ماجستير ، رافد مطشر سعيدان ، كلية التربية - جامعة بابل ، 2002م .
- 📖 المباحث النحوية في معجم العين ، رسالة ماجستير ، رافد حميد يوسف ، كلية التربية ، جامعة بابل ، 2003م .
- 📖 المخالفة الصرفية والنحوية في الاستعمال والتوجيه النحوي ، فتوح حسن فدعوس الجبوري ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2006م .

#### رابعاً : البحوث

- 📖 التقاء الساكنين بين القاعدة والنص ، د. عبد اللطيف محمد الخطيب ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الرسالة (150) ، الحولية (11) ، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت ، 2000م - 2001م .
- 📖 الحذف في ضوء مجمع البيان دراسة صرفية صوتية ، د. نسرین عبد الله شنوف ، مجلة السدير ، كلية الآداب - جامعة الكوفة ، عدد 6 ، سنة 2004-2005م .
- 📖 حقيقة التوهم عند النحاة ، د. صباح عطوي عبود ، بحث مقبول للنشر في مجلة جامعة بابل .
- 📖 ظاهرة بلى الألفاظ بين أصولها التراثية والدرس اللغوي الحديث ، د. أحمد إبراهيم هندي ، مجلة علوم اللغة ، مجلد 8 ، عدد 1 ، 2005م .
- 📖 علنا الاستخفاف والاستئثار عند ابن جني ، د. رشيد العبيدي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 51 ، ج 4 ، 2004م .
- 📖 علة كثرة الاستعمال في كتاب سيبويه ، د. رشيد العبيدي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، ج 1 ، مجلد 52 ، سنة 2005م .
- 📖 كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية ، د. رمضان عبد التواب ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 18 ، 1969م .
- 📖 ما قيل في كلمة (أشياء) ، د. هاشم طه شلاش ، مجلة المورد ، دار الحرية ، بغداد ، مجلد 6 ، عدد 3 ، 1998م .



|                      |                                                           |                             |
|----------------------|-----------------------------------------------------------|-----------------------------|
| 535/3                | باب أحوال الحروف التي قبل النون<br>الخفيفة والثقيلة       | =                           |
| 563 ، 561/3          | باب المؤنث الذي يقع على المؤنث<br>والمذكر وأصله التانيث   | =                           |
| 587/3 ، 606 ،<br>636 | باب تكسير الواحد للجمع                                    | =                           |
| 355/4                | باب ما أتم فيه الاسم                                      | =                           |
| 372/4                | باب ما يُكسّر عليه الواحد مما ذكرنا في<br>الباب الذي قبله | =                           |
| 418 ، 417/4          | باب التضعيف                                               | =                           |
| 417/3                | باب التصغير                                               | إجراء المعتل مجرى<br>الصحيح |
| 339/4                | باب نظائر ما مضى من المعتل ..                             | =                           |
| 345/3                | باب النسبة                                                | احتياج الحركة               |
| 439/3                | باب التصغير                                               | =                           |
| 578/3 ، 604 ،<br>634 | باب تكسير الواحد للجمع                                    | الإخاء                      |
| الجزء والصفحة        | الباب                                                     | العلة                       |
| 487/3                | باب التصغير                                               | الاختصاص                    |
| 490 ، 489/3          | باب التصغير                                               | إرادة التقليل               |
| 424/4                | باب التضعيف                                               | إرادة الخفة                 |
| 339/3                | باب النسبة                                                | استثقال                     |
| 458/3                | باب التصغير                                               | =                           |
| 520/3                | باب أحوال الحروف التي قبل النون<br>الخفيفة والثقيلة       | استثقال التضعيف             |
| 588/3                | باب تكسير الواحد للجمع                                    | استثقال                     |
| 37 ، 36/4            | باب الخصال التي تكون في الأشياء                           | =                           |

|                                                                                              |                                                                              |               |
|----------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------|---------------|
| 54 ، 52/4                                                                                    | باب ما تجيء فيه الفعلة تريد بها ضرباً<br>من الفعل                            | =             |
| 285/4                                                                                        | باب إلحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل                                      | =             |
| 336/4                                                                                        | باب ما مضى من المعتل وما اختص به<br>من البناء دون ما مضى والهمزة<br>والتضعيف | =             |
| 351/3                                                                                        | باب النسبة                                                                   | عدم الاستئصال |
| 34/4                                                                                         | باب أيضاً في الخصال التي تكون في<br>الأشياء                                  | استخفاف       |
| 393/3                                                                                        | باب النسبة                                                                   | الاستغناء     |
| ، 454 ، 433/3<br>489 ، 480 ، 477                                                             | باب التصغير                                                                  | =             |
| الجزء والصفحة                                                                                | الباب                                                                        | العلة         |
| . 531 ، 527/3                                                                                | باب أحوال الحروف التي قبل النون<br>الخفيفة والثقيلة                          | الاستغناء     |
| ، 574 ، 570/3<br>577 ، 575 ، 574<br>، 590 ، 579 ،<br>599 ، 599 ، 598<br>، 603 ، 600 ،<br>605 | باب تكسير الواحد للجمع                                                       | =             |
| ، 629 ، 628/3<br>636 ، 635 ، 635<br>، 640 ، 637 ،<br>646                                     | باب تكسير الصفة للجمع                                                        | =             |
| 26/4                                                                                         | باب ما بينى على أفعل                                                         | =             |
| 33/4                                                                                         | باب أيضاً في الخصال التي تكون في<br>الأشياء                                  | =             |
| 68 ، 67 ، 66/4                                                                               | باب ما طاورع الذي فعله على فَعَل وهو<br>يكون انفعَل وافتعل                   | =             |
| 89/4                                                                                         | باب اشتقاقك الأسماء لمواضيع بنات<br>الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها    | =             |

|                         |                                                                              |                 |
|-------------------------|------------------------------------------------------------------------------|-----------------|
| 94/4                    | باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة                                    | =               |
| 99/4                    | ما يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله                                      | =               |
| الجزء والصفحة           | الباب                                                                        | العلة           |
| 146/4                   | باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قُدمت لإسكان أول الحروف                    | الاستغناء       |
| 627/3                   | باب تكسير الصفة للجمع                                                        | الاشتراك        |
| 467 ، 466/3             | باب التصغير                                                                  | الأصل           |
| 339 ، 335/3             | باب النسبة                                                                   | الاطراد وعدمه   |
| 617/3                   | باب تكسير الواحد للجمع                                                       | عدم الاطراد     |
| 279/4                   | باب إلحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل                                      | =               |
| 331/4                   | باب نظائر ما مضى من المعتل وما اختص به من البناء دون ما مضى والهمزة والتضعيف | =               |
| 307/4 ، 308 ، 314 ، 309 | باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزيادة وما تجعله من نفس الحرف               | اطراد الزيادة   |
| 341 /4                  | باب نظائر ما مضى من المعتل وما اختص به من البناء دون ما مضى والهمزة والتضعيف | إعلام بالأصل    |
| 391/4                   | باب ما تقلب فيه الياء وأواً ليفصل بين الاسم والصفة                           | الالتباس        |
| 340/3                   | باب النسبة                                                                   | التقاء الساكنين |
| 413/3                   | باب إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور المضمر                     | =               |
| الجزء والصفحة           | الباب                                                                        | العلة           |
| 520/3 ، 521 ، 530 ، 523 | باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة                             | التقاء الساكنين |

|            |                                                                             |             |
|------------|-----------------------------------------------------------------------------|-------------|
| 115/4      | باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك                                    | =           |
| 343/4      | باب نظائر ما مضى من المعتل وما اختص به من البناء دون ما مضى الهمزة والتضعيف | =           |
| 348/4      | باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها                           | =           |
| 422/4      | باب التضعيف                                                                 | =           |
| 603/3      | باب تكسير الواحد للجمع                                                      | أمن التضعيف |
| 615، 614/3 | باب تكسير الواحد للجمع                                                      | أمن اللبس   |
| 156/4      | باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قُدِّمَتْ لإسكان أول الحروف               | =           |
| 282/4      | إلحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل                                         | =           |

- ب -

|               |                                                                                                    |                  |
|---------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|
| 369/3         | باب النسبة                                                                                         | البعد            |
| 412/4         | باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة وما لا يتغير إذا كان اسم رجل أم امرأة | البقاء على الأصل |
| الجزء والصفحة | الباب                                                                                              | العلة            |
| 367/4         | باب ما أتم فيه الاسم                                                                               | البقاء على الأصل |
| 528/3         | باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة                                                   | بناء             |

- ت -

|       |                        |                  |
|-------|------------------------|------------------|
| 484/3 | باب النسبة             | تجزئة            |
| 568/3 | باب تكسير الواحد للجمع | تحقيق            |
| 380/3 | باب النسبة             | التحول عن المعنى |

|                                                 |                                                     |                     |
|-------------------------------------------------|-----------------------------------------------------|---------------------|
| 409/3                                           | باب جمع أسماء الرجال والنساء                        | =                   |
| 371/3                                           | باب النسبة                                          | تخفيف               |
| 602/3                                           | باب تكسر الواحد للجمع                               | =                   |
| 421/4                                           | باب التضعيف                                         | تخفيف               |
| 419/3                                           | باب التصغير                                         | تركيب               |
| 640 ، 640 ، 638/3<br>647 ، 640 ، 640 ،          | باب تكسير الواحد للجمع                              | التساوي أو المساواة |
| 533/3                                           | باب أحوال الحروف التي قبل النون<br>الخفيفة والثقيلة | التسكين             |
| 353 ، 347 ، 345/3<br>373 ، 369 ، 362 ،<br>382 ، | باب النسبة                                          | التشبيه أو عدمه     |
| 391/3                                           | باب تثنية الممدود                                   | =                   |
| الجزء والصفحة                                   | الباب                                               | العلّة              |
| 394/3                                           | باب جمع الاسم الذي في آخره هاء<br>التأنيث           | التشبيه أو عدمه     |
| 411/3                                           | باب جمع أسماء الرجال والنساء                        | =                   |
| 421 ، 420 ، 417/3<br>448 ، 437 ، 436 ،          | باب التصغير                                         | =                   |

|                                                                                                                                                                                                                                                               |                                                                             |         |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------|---------|
| 583 ، 582 ، 573/3<br>599 ، 591 ، 585 ،<br>، 601 ، 600 ، 599 ،<br>، 606 ، 605 ، 602<br>، 611 ، 610 ، 607<br>، 618 ، 615 ، 611<br>، 619 ، 618 ، 618<br>. 624 ، 621                                                                                              | باب تكسير الواحد للجمع                                                      | التشبيه |
| 631 ، 631 ، 628/3<br>635 ، 632 ، 632 ،<br>635 ، 635 ، 635 ،<br>638 ، 636 ، 635 ،<br>639 ، 638 ، 638 ،<br>641 ، 641 ، 640 ،<br>، 642 ، 642 ، 642 ،<br>، 646 ، 645 ، 643<br>، 648 ، 647 ، 647<br>، 648 ، 648 ، 648<br>، 649 ، 649 ، 649<br>650 ، 649<br>. 650 ، | باب تكسير الصفة للجمع                                                       | التشبيه |
| ، 10 ، 7 ، 6 ، 5/4<br>، 14 ، 12 ، 11 ، 11<br>. 15                                                                                                                                                                                                             | باب الأفعال التي هي أعمال تعدّك<br>إلى غيرك وتوقعها به مصادر ها.            | =       |
| 20/4                                                                                                                                                                                                                                                          | باب ما جاء من الأدواء على مثال<br>وجع يوجع وجعاً وهو وجعٌ لتقارب<br>المعاني | =       |
| ، 23 ، 23 ، 22/4<br>. 24                                                                                                                                                                                                                                      | باب فَعْلان ومصدره وفِعْله                                                  | =       |

|                                                              |                                                                                |                 |
|--------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------|-----------------|
| 26/4                                                         | أيضاً ما بينى على أفعّل                                                        | =               |
| 30 ، 30 ، 29 ، 28/4<br>34 ، 33 ، 31 ، 31 ،<br>36 ، 35 ، 35 ، | باب أيضاً في الخصال التي تكون في الأشياء                                       | =               |
| 38/4                                                         | باب علم كل فعل تعدّك إلى غيرك                                                  | =               |
| 49/4                                                         | باب ما تجيء فيه الفعلة تريد بها ضرباً من الفعل                                 | =               |
| 105/4                                                        | باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً                                            | =               |
| 112 ، 110/4                                                  | باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت فعل | =               |
| 314/4                                                        | باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزيادة وما تجعله من نفس الحرف                 | =               |
| 337 ، 336 ، 333/4<br>338 ،                                   | باب نظائر ما مضى من المعتل وما اختص به من البناء ...                           | =               |
| 369 ، 356/4                                                  | باب ما أتم فيه الاسم                                                           | =               |
| 393/4                                                        | باب ما تقلب فيه الواو ياء ليفصل بين الاسم والصفة                               | =               |
| 421/4                                                        | باب التضعيف                                                                    | التشبيه         |
| 27/4                                                         | باب ما بينى على أفعّل                                                          | الشبه في المعنى |
| 348/3                                                        | باب النسبة                                                                     | عدم الشبه       |
| 407/3                                                        | باب جمع أسماء الرجال والنساء                                                   | عدم الشبه       |
| 523/3                                                        | باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة                               | =               |

|                                                             |                                                                 |                  |
|-------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------|------------------|
| 362 ، 337/3                                                 | باب النسبة                                                      | التعويض أو العوض |
| 431 ، 429/3                                                 | باب التصغير                                                     | =                |
| 589 ، 589/3                                                 | باب تكسير الواحد للجمع                                          | =                |
| <b>الجزء والصفحة</b>                                        | <b>الباب</b>                                                    | <b>العلّة</b>    |
| 83/3                                                        | باب ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب                          | التعويض          |
| 85/4                                                        | باب مصادر بنات الأربعة                                          | =                |
| 285/4                                                       | باب إلحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل                         | =                |
| 378 ، 353/3                                                 | باب النسبة                                                      | تفريق أو فرق     |
| 411/3                                                       | باب تثنية الأسماء التي أواخرها معتلة                            | =                |
| 412/3                                                       | باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة .. | =                |
| 417/3 ، 481 ، 496 .                                         | باب التصغير                                                     | =                |
| 523/3                                                       | باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة                | =                |
| 597 ، 395 ، 593/3<br>609 ، 608 ، 605 ،<br>622 ، 617 ، 614 ، | باب تكسير الواحد للجمع                                          | =                |
| 53/4                                                        | باب ما تجيء فيه الفعلة تريد بها ضرباً من الفعل                  | =                |
| 149/4                                                       | باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف        | =                |
| 287/4                                                       | إلحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل                             | =                |
| <b>الجزء والصفحة</b>                                        | <b>الباب</b>                                                    | <b>العلّة</b>    |

|             |                                                                      |               |
|-------------|----------------------------------------------------------------------|---------------|
| 352 ، 350/4 | باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها                    | تفريق         |
| 389/4       | باب ما تقلب فيه الياء وأواً ليفصل بين الاسم والصفة                   | تفريق أو فصل  |
| 389 /4      | باب ما تقلب فيه الياء وأواً ليفصل بين الاسم والصفة                   | التكافؤ       |
| 421/4       | باب التضعيف                                                          | عدم التفريق   |
| 539/3       | باب المقصور والممدود                                                 | عدم التفريق   |
| 345/3       | باب النسبة                                                           | توالي الأمثال |
| 390/3       | باب جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع وبالنون والياء في الجر والنصب | =             |
| 432/3       | باب التصغير                                                          | =             |
| 526/3       | باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة                     | =             |
| 359/4       | باب ما أتم فيه الاسم                                                 | =             |
| 492/3       | باب التصغير                                                          | توسع          |
| 605/3       | باب تكسير الواحد للجمع                                               | توهم          |
| 356/4       | ما أتم فيه الاسم                                                     | =             |

- ث -

|               |                      |        |
|---------------|----------------------|--------|
| الجزء والصفحة | الباب                | العلة  |
| 361/4         | باب ما أتم فيه الاسم | الثبات |

|                                                   |                                                                             |                    |
|---------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------|--------------------|
| 444/3                                             | ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع | عدم الثبات         |
| 344 ، 342 ، 339/3 ، 350 ، 349 ، 344 ، 354 ، 371 . | باب النسبة                                                                  | الثقل أو الاستئقال |
| 391/3                                             | باب جمع المنقوص                                                             | =                  |
| 458/3                                             | باب التصغير                                                                 | =                  |
| 530 ، 520 ، 519/3                                 | باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة                            | =                  |
| 588/3                                             | باب تكسير الواحد للجمع                                                      | =                  |
| 37 ، 36/4                                         | باب الخصال التي تكون في الأشياء                                             | =                  |
| 54 ، 52/4                                         | باب ما تجيء فيه الفعلة...                                                   | =                  |
| 285/4                                             | باب إلحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل                                     | =                  |
| 349 ، 336 ، 333/4                                 | باب ما مضى من المعتل...                                                     | =                  |
| 366 ، 361 ، 357/4                                 | باب ما أتم فيه الاسم                                                        | =                  |
| 377 /374 ، 371/4                                  | باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحوه                  | =                  |
| 417 ، 411 ، 407/4                                 | باب ما تقلب فيه الياء وأواً ليفصل بين الاسم والصفة                          | =                  |
| الجزء والصفحة                                     | الباب                                                                       | علة                |
| 351/3                                             | باب النسبة                                                                  | عدم الاستئقال      |

- ح -

|             |                                                      |                     |
|-------------|------------------------------------------------------|---------------------|
| 360/4       | باب ما أتم فيه الاسم                                 | حمل الأصل على الفرع |
| 383 /3      | باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث                    | الحمل على المعنى    |
| 478/3       | باب التصغير                                          | =                   |
| 563 ، 562/3 | باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث | =                   |
| 636/3       | باب تكسير الواحد للجمع                               | =                   |
| 650/3       | باب تكسير الصفة للجمع                                | =                   |

|           |                                                |                            |
|-----------|------------------------------------------------|----------------------------|
| 347/4     | باب نظائر ما مضى من المعتل ...                 | =                          |
| 19/4      | باب ما جاء من الأدواء على مثال وجع<br>يوجع ... | الحمل على النقيض<br>(الضد) |
| 27/4      | باب ما يبني على أفعل ...                       | =                          |
| 35 ، 32/4 | باب الخصال التي تكون في الأشياء                | =                          |
| 360/4     | باب ما أتم فيه الاسم                           | حمل الفرع على<br>الأصل     |

- خ -

|                                        |                                                      |                  |
|----------------------------------------|------------------------------------------------------|------------------|
| 482 ، 458/3                            | باب التصغير                                          | الخفة            |
| 602/3                                  | باب تكسير الواحد للجمع                               | =                |
| 37/4                                   | باب الخصال التي تكون في الأشياء                      | =                |
| الجزء والصفحة                          | الباب                                                | علة              |
| 54/4                                   | باب ما تجيء فيه الفعل تريد بها ضرباً<br>من الفعل     | الخفة            |
| 92/4                                   | باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات<br>الثلاثة ...       | =                |
| 115/4                                  | باب ما يسكن استخفافاً ...                            | =                |
| 341 ، 338 ، 335/4                      | باب نظائر ما مضى من المعتل ...                       | =                |
| 351/4                                  | باب ما اعتل من أسماء الأفعال ...                     | =                |
| 360 ، 360 ، 359/4 ،<br>384 ، 362 ، 361 | باب ما أتم فيه الاسم                                 | =                |
| 456/3                                  | باب التصغير                                          | الخروج على الأصل |
| 348/4                                  | باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على<br>اعتلالها | =                |
| 376/3                                  | باب النسبة                                           | خوف الالتباس     |
| 488/3                                  | باب التصغير                                          | =                |
| 525 ، 519/3                            | باب أحوال الحروف التي قبل النون<br>الخفيفة والثقيلة  | =                |
| 104/4                                  | باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً                  | =                |
| 156 ، 150/4                            | باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة                    | =                |
| 342/4                                  | باب نظائر ما مضى من المعتل ...                       | =                |

- ر -

|                   |            |                |
|-------------------|------------|----------------|
| 361 ، 359 ، 346/3 | باب النسبة | الرد إلى الأصل |
|-------------------|------------|----------------|

|                                                 |                                                                                                                                |                              |
|-------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------|
| 361 ، 367 .                                     |                                                                                                                                |                              |
| الجزء والصفحة                                   | الباب                                                                                                                          | العلّة                       |
| 386/3                                           | باب التثنية                                                                                                                    | الرد إلى الأصل               |
| 449/3 ، 450 ، 453 ،<br>453 ، 455 ، 457 ،<br>461 | باب التصغير                                                                                                                    | =                            |
| 598 ، 598 ، 597/3                               | باب تكسير الواحد للجمع                                                                                                         | =                            |
| - ز -                                           |                                                                                                                                |                              |
| 352/3                                           | باب النسبة                                                                                                                     | الزيادة                      |
| 446/3                                           | باب التصغير                                                                                                                    | =                            |
| - غ -                                           |                                                                                                                                |                              |
| 406/3                                           | باب التصغير                                                                                                                    | العلّة                       |
| - ق -                                           |                                                                                                                                |                              |
| 650/3                                           | باب تكسير الواحد للجمع                                                                                                         | قرب المعنى                   |
| 17/4 ، 20 ، 21 ،<br>21                          | باب ما جاء من الأدواء على مثال وَجَع<br>يُوجَع وَجَعاً وهو وَجَع لتقارب المعاني                                                | =                            |
| 483/3 ، 573 ، 581 ،<br>630 ، 584                | باب تكسير الواحد للجمع                                                                                                         | القلة                        |
|                                                 | هذه العلّة وردت عند سيبويه<br>بمصطلحات عدة تعطي المعنى نفسه<br>مثل ( حياة الحرف وحركة الحرف<br>والتقوية والوجه الأقوى ) وغيرها | القوة                        |
| 356/3                                           | باب النسبة                                                                                                                     | حياة الحرف ( حركة<br>الحرف ) |
| 358/3                                           | باب النسبة                                                                                                                     | التقوية                      |
| 389 ، 388/3                                     | باب التثنية                                                                                                                    | الوجه الأقوى                 |
| 439 ، 423/3                                     | باب التصغير                                                                                                                    | حياة الحرف                   |
| 443/3                                           | باب التصغير                                                                                                                    | الثبات                       |
| 464 ، 463/3                                     | باب التصغير                                                                                                                    | القوة                        |
| 468/3                                           | باب التصغير                                                                                                                    | الحركة                       |
| 469/3                                           | باب التصغير                                                                                                                    | حياة الحرف                   |
| 470/3                                           | باب التصغير                                                                                                                    | قوة                          |
| 336/4                                           | باب نظائر ما مضى من المعتل ...                                                                                                 | حركة أو قوة                  |

|             |                                                  |            |
|-------------|--------------------------------------------------|------------|
|             |                                                  |            |
|             | وعكس القوة الضعف وورد بمصطلحات عدة               | الضعف      |
| 356/3       | باب النسبة                                       | موت الحرف  |
| 423 ، 419/3 | باب التصغير                                      | =          |
| 358/3       | باب النسبة                                       | ضعف أو جهد |
| 470/3       | باب التصغير                                      | =          |
| 334 ، 331/4 | باب نظائر ما مضى من المعتل ...                   | =          |
| 533/3       | باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة | التسكين    |

- ك -

|                     |                                                        |                |
|---------------------|--------------------------------------------------------|----------------|
| 405/3               | باب جمع أسماء الرجال والنساء                           | كثرة           |
| 580/3               | باب تكسير الواحد للجمع                                 | =              |
| 26/4                | باب ما بينى على أفعال                                  | =              |
| 344/4               | باب نظائر ما مضى من المعتل ...                         | =              |
| 400/3               | باب الجمع الذي في آخره هاء التأنيث                     | كثرة الاستعمال |
| الجزء والصفحة       | الباب                                                  | العلّة         |
| 413/3               | باب ما يتغير في الإضافة إذا جعلته اسم رجل أو امرأة ... | كثرة الاستعمال |
| 488 ، 486/3         | باب التصغير                                            | =              |
| 529/3               | باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة       | =              |
| 109/4               | باب الحروف الستة إذا كان واحد منها عيناً ...           | =              |
| 151 ، 151/4         | باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة ...                  | =              |
| 339 ، 335/4         | باب نظائر ما مضى من المعتل ...                         | =              |
| 365/4               | باب نظائر ما أتّم فيه الاسم                            | =              |
| 405 ، 399/4         | باب ما تقلب فيه الياء وأوّاً ليفصل بين الاسم والصفة    | =              |
| 355/3               | باب النسبة                                             | كثرة الحروف    |
| ، 344 ، 343 ، 339/3 | باب النسبة                                             | الكراهة        |

|                                                                                                                |                                                    |         |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------|---------|
| 359 ، 349 ، 345                                                                                                |                                                    |         |
| 395/3                                                                                                          | باب جمع الاسم الذي في آخره هاء التانيث             | =       |
| ، 458 ، 444 ، 440/3<br>، 466 ، 465 ، 459<br>481 ، 478                                                          | باب التصغير                                        | =       |
| الجزء والصفحة                                                                                                  | الباب                                              | العلة   |
| 526/3                                                                                                          | باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة   | الكراهة |
| 582 ، 581 ، 580/3<br>، 588 ، 587 ، 586 ،<br>، 591 ، 591 ، 590<br>، 602 ، 601 ، 598<br>، 608 ، 606 ، 603<br>613 | باب تكسير الواحد للجمع                             | =       |
| ، 641 ، 634 ، 634/3<br>643                                                                                     | باب تكسير الصفة للجمع                              | =       |
| ، 52 ، 51 ، 49 ، 47/4<br>54 ، 53                                                                               | باب ما تجيء فيه الفعلة تريد بها ضرباً من الفعل     | =       |
| 94/4                                                                                                           | باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتح           | =       |
| 105 ، 101/4                                                                                                    | باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً                | =       |
| ، 111 ، 111 ، 110/4<br>113 ، 12ذ1                                                                              | باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء ... | =       |
| 115 ، 114 ، 114/4                                                                                              | باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك           | =       |
| 146/4                                                                                                          | باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة ...              | =       |
| 327/4                                                                                                          | باب ما ضوعفت فيه العين واللام ...                  | =       |
| 335 ، 331/4                                                                                                    | باب نظائر ما مضى من المعتل ..                      | =       |
| الجزء والصفحة                                                                                                  | الباب                                              | العلة   |

|                                             |                                                      |                |
|---------------------------------------------|------------------------------------------------------|----------------|
| 347 ، 345/4                                 | باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال .                | الكراهة        |
| 358 ، 354/4                                 | باب ما أتمّ فيه الاسم                                | =              |
| 382/4                                       | باب ما يكسّر عليه الواحد ...                         | =              |
| 398 ، 392/4 ، 399 ، 400 ، 401 ، 406 ، 416 . | باب ما تقلّب فيه الياء وأوّاً ليفصل بين الاسم والصفة | =              |
| 414/3                                       | إضافة المنقوص إلى الياء ...                          | كراهة الالتباس |
| 645 ، 644/3                                 | تكسير الواحد للجمع                                   | =              |
| 108/4                                       | باب الحروف الستة ...                                 | =              |
| 388/4                                       | باب ما يخرج على الأصل ...                            | =              |

- م -

|               |                                                  |                  |
|---------------|--------------------------------------------------|------------------|
| 346/3         | باب النسبة                                       | المجانسة         |
| 387/3         | باب التثنية                                      | =                |
| 465/3         | باب لتصغير                                       | =                |
| 522/3         | باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة | =                |
| 385/4         | باب ما يكسّر عليه الواحد مما ذكرنا               | =                |
| 31/4          | باب الخصال التي تكون في الأشياء                  | موافقة           |
| 301/4         | باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء .              | مخالفة           |
| 54/4          | باب ما تجيء فيه الفعلة تريد بها ضرباً من الفعل   | المجيء على الأصل |
| 107/4         | باب ما يكون يفعل من فَعَل فيه مفتوحاً            | =                |
| الجزء والصفحة | الباب                                            | علة              |
| 334/4         | نظائر ما مضى من المعتل وما...                    | المجيء على الأصل |
| 387/4         | باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب       | =                |
| 482/3         | باب التصغير                                      | مشاركة           |

|       |                                                   |   |
|-------|---------------------------------------------------|---|
| 589/3 | باب تكسير الواحد للجمع                            | = |
| 46/4  | باب ما تجيء فيه الفعلُ تريد بها ضرباً<br>من الفعل | = |

- ن -

|        |                                                     |            |
|--------|-----------------------------------------------------|------------|
|        | النظير أو عدمه                                      |            |
| 408/3  | باب جمع أسماء الرجال والنساء                        | النظير     |
| 538 /3 | باب المقصور والممدود                                | =          |
| 591 /3 | باب تكسير الواحد للجمع                              | =          |
| 456/3  | باب التصغير                                         | عدم النظير |
| 527/3  | باب أحوال الحروف التي قبل النون<br>الخفيفة والثقيلة | =          |

## العلل المتضافرة

قد تجتمع في المسألة المعللة صرفياً علتان أو أكثر وهي :

| الجزء والصفحة | الباب                                               | العلة                         |
|---------------|-----------------------------------------------------|-------------------------------|
| 521/3         | باب أحوال الحروف التي قبل<br>النون الخفيفة والثقيلة | اتحاد الموضع والزيادة والسكون |
| 376/4         | باب ما أتم فيه الاسم                                | استئصال والتباس وإجفاف        |
| 390/3         | باب جمع المنقوص ...                                 | توالي الأمثال وتوالي الحركات  |
| 79/4          | مصادر ما لحقته الزوائد من                           | الخروج عن المسموع والمستعمل   |

|             |                                               |                           |
|-------------|-----------------------------------------------|---------------------------|
|             | الفاعل ...                                    | وخوف الالتباس والكثرة     |
| 598/3       | باب تفسير الواحد للجمع                        | الرد إلى الأصل والاستغناء |
| 279/4       | باب إلحاق الزيادة بنات الثلاثة<br>من الفعل    | زيادة واستثقال            |
| 113/4       | باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال<br>المضارعة ... | كراهة وثقل                |
| 645 ، 644/3 | باب تفسير الواحد للجمع                        | كراهة الالتباس ومخالفة    |
| 346/4       | باب ما لحقته الزوائد من هذه<br>الأفعال ...    | كراهة الإجحاف والالتباس   |
| 55/4        | باب افتراق فعلت وأفعلت في<br>الفعل للمعنى     | كثرة واستغناء             |

## الخاتمة

بعد أن قطعت هذه الرحلة الشاقة التي استمرت عاماً كاملاً مع كتاب سيبويه ، وبعد أن تتبعت ما ورد في هذا المصنّف الجليل من تعليل للمسائل الصرفية ، التي ترددت على لسان مؤلفه ، وهو يؤصّل قواعد الصرف العربي ، ويرسي دعائمها ، ربّما لا يجانب الصواب من يرى أنّ : ليس ثمة قاعدة صرفية أوردتها سيبويه من دون تعليل لها ؛ رغبة في تعليم الدارسين كنه هذه اللغة الشريفة ، ليلحق من ليس من أهل هذه اللغة بأهلها في الفصاحة كما ذكر القدماء ، وإنما يلحق بها من يريد تعلمها ويقوم لسانه ويصونه عن الخطأ . وقد تبين في هذه الدراسة من النتائج ما يأتي :

1- يقف الباحث إلى جانب من يرى أنّ بواكير التعليل الصرفي قبل سيبويه تمثلت في المحاورات التي تدور بين اللغويين وبعض الشعراء أو غيرهم ، الهدف منها تصويب بعض الأخطاء التي يراها العلماء اللغويون .

2- إنّ النهضة الأولى للتعليل الصرفي وصورته المشرقة وولادته الحقيقية مثّلها كتاب سيبويه الذي يفيض بالعلل الصرفية البعيدة عن التعقيد والغموض مما يقترب من روح اللغة وواقعها .

3- تفسير سيبويه لكثير من الظواهر الصرفية على أساس دقيق يصوّر من خلالها المراحل التي تمرّ فيها البنية حتى تصل إلى هياتها المعتدلة السليمة ، وقد تبين ذلك خلال الملحق الإحصائي إذ كثرت العلل التي اعتمدت على الذوق الذي يتحرّى اللفظ الخفيف وينأى عن اللفظ الثقيل .

4- براعة سيبويه في توجيه الأحكام الصرفية باعتماده التعليل القائم على المناقشة العلمية البعيدة عن الفلسفة ، بحيث يحرص على أن يجعل لكل حكم أو قاعدة علة أوجبت ذلك الحكم ، ولا تتداخل عنده العلل ، بل ربما تشترك عدّة علل في تقرير حكم صرفي وهي كلها علل تعليمية .

5- اعتمد سيبويه على ضربين من الشواهد ، الأول الشاهد الشعري وقد اتخذ دليلاً على صحة ما يقول ، وحرص على أن ينسب الشاهد إلى قائله، فإن لم يحضر في ذهنه صاحب الشاهد اكتفى بعبارة (قال الشاعر) ، والضرب الآخر ، هو المثال المصنوع ، وهدفه من كل ذلك تعزيز القاعدة والحرص على اطرادها وقد قلّ عنده الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته .

6- لم تكن المصطلحات الصرفية على قدر من الاستقرار ، وكذلك رؤوس الموضوعات وعنواناتها، ولا يقدح ذلك في أهمية كتاب سيبويه وفضله ؛ لأنّ هذه سمة كلّ علم ينشأ حديثاً .

7- اتكأ سيبويه في إثبات القاعدة الصرفية وتعليلها على كلام العرب ، وحسبه حجة للعالم ، وكلام العرب ، إما مسموع يرويه سيبويه بنفسه ، أو ينقله عن شيوخه ، وأساتذته ، وإما أن يقيس على ما تشابه من الاستعمالات ، فالصرف عنده كله أقيسة .

- 8- أظهر البحث حرص سيبويه وأمانته من خلال نقله عن شيوخه ، فيذكر كلامهم مع ذكر قائله ، وقد يصف من ينقل عنه بأنه ثقة ، وهذا يدل على وجود أناس ممن يُنقل عنهم غير موثوق بهم ، وإلا لما احتاج إلى وصف أحد بالثقة أو غيرها .
- 9- ظهر لي خلال البحث الكثير من المصطلحات التي استعملها بعض الباحثين التي يجب تحديدها ، وعدم إطلاقها ، كونها تؤدي إلى الخلط ، من مثل ( العلل الاستعمالية) فهذا المصطلح ينطبق على أكثر علل العربية ؛ كونها خاضعة لاستعمال العربي ، والحال أن التخصيص أولى ، فعدلت بها إلى تسمية أخرى هي (العلل الذوقية) كونها تعتمد على شعور الناطق باللغة ، بثقل بعض الألفاظ أو خفتها ، وما إلى ذلك . وكذلك مصطلح التحويل فقد وجدته عند من بحثه قبلي غير محدد ما جعله يشمل عموم الصرف ، وقد تكفل البحث بتحديدده بالبنية التي تكون على هيئة معينة ، غير مقبولة ثم يُعدل عنها إلى بنية أكثر ملائمة وقبولاً ، وهذا العدول هو (التحويل) وعليه سميت (العلل التحويلية) وكذلك معنى (القياس) لم يحدد تحديداً دقيقاً ؛ فقد كان مطلقاً بشكل يجعل القارئ يظن أنه القياس الذي هو أصل من أصول النحو ، والحال غير ذلك ، فقد حددنا مفهوم القياس بما هو قائم على المشابهة بين الاستعمالات الصرفية وإعطاء حكم أحدها للآخر ولذلك سميت (العلل القياسية) .
- 10- بيّن البحث أنّ من جملة ما وقع فيه الخلط من المصطلحات مصطلحي (الخفة والتخفيف) والحال هما مفترقان ؛ لأنّ الخفة قد تكون موجودة في أصل اللفظ ، أما التخفيف فهو طريق يُتوصّل به إلى الخفة .
- 11- تأثّر بعض المسائل التعليقية بالخلاف الذي يحصل بين فريقين من اللغويين ، أو بين علماء الفريق نفسه من مثل الخلاف في كلمة (أشياء) ، فالتعليل فيها يختلف وما يراه كل فريق ، وما يحتاج به .
- 12- أسس سيبويه لقاعدة أنّ الاشتقاق وسيلة لمعرفة الأصلي والزائد من الحروف في البنية العربية .
- 13- إن قاعدة ردّ الأشياء إلى أصولها عند سيبويه تجب في حالات وتستحب في حالات آخر ، فتجب عندما يكون الاسم قد تعرّض إلى الحذف ، بشكل يُشوّه بنيته ، ففي تلك الحالة ، يجب ردّ المحذوف منه ؛ كي يصل إلى صورة معتدلة من مثل تصغير كلمة (شفة) فيجب عند تصغيرها ردّ الهاء المحذوفة فنقول : شَفِيْهَةٌ وبعكس ذلك أي إذا حافظت البنية على صورتها المعتدلة ، فالرد غير واجب ، وكذلك الحال في التعويض .
- 14- اقتران مبدأ الأصلية والفرعية عند سيبويه بمبدأ القوة والضعف ، فما كان أصلاً كالاسم ، ربما يجوز أن يأتي على حرفين ولا يكون ذلك في الصفة ، مثلاً كونها أضعف رتبة لاحتياجها إلى الموصوف .
- 15- تبين من خلال الدراسة أن لا وجود للعلل الثواني والثالث في كتاب سيبويه ، كما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين ، فعليه علل تعلّمية خالصة ، وإنما دعاهم إلى قول ذلك أن العلل عند سيبويه تتظافر في بعض المواضع وتشارك لإقامة الحكم الصرفي .

- 16- اتضح من الدراسة أنّ العلل الصرفية في كتاب سيبويه أكثرها علل مفردة ؛ أي أن تدعو لإقامة الحكم الصرفي علة واحدة ، وقلّ ما تجد حكماً صرفياً تجتمع عليه علتان أو أكثر ، وفي كلا الحالين اتسمت العلل عند سيبويه بالوضوح وعدم الالتواء ، فهي تبدأ من اللغة ، وإليها ترجع .
- 17- تبين أنّ قوة الحرف وضعفه في البنية العربية تتحدد بموضع الحرف من تلك البنية ، فيقدر ما يقترب الحرف من الطرف يكون ضعيفاً ، معرّضاً للتغيير ، وبعبكسه لو كان الحرف بعيداً من الطرف ، عندها يكون أكثر ثباتاً .
- 18- ظهر لي أنّ المشابهة بين الأبنية من حيث دلالتها ، تُسوِّغ تعاور تلك الأبنية في ما بينها في الاستعمال .
- 19- تبين من خلال الملحق الإحصائي أنّ هناك عللاً أكثر استعمال سيبويه لها في التعليل فأكثرها وروداً ما كان منها قائماً على مبدأ الثقل والخفة ، فقد وردت أكثر من مئة وثمانين مرة . أما ما كان منها قائماً على مبدأ المشابهة فقد وردت أكثر من مئة وخمس عشرة مرة وما هاماً هو أنّ التغيير في البنية العربية أكثر ما يقوم على مبدأ لساني قائم على الشعور بالثقل والخفة ويعتمد على أوجه الشبه بين الأبنية والحفاظ على الدلالة والمعنى .
- 20- وقف الباحث إلى جانب من يرى أنّ (الحمل على التوهم) نوع من أنواع القياس المقصود ، القائم على تحسس المشابهة بين لفظين بحمل حكم أحدهما على حكم الآخر وليس كما ذهب بعض الباحثين إلى أنه قياس خاطئ .
- 21- توصلت من خلال البحث إلى أنّ القرينة لا يمكن الاعتماد عليها دائماً في ظهور المعنى ووضوح الدلالة ، وتجنّب اللبس ، فربّما نحتاج إلى أن نحدد الكلام تحديداً ، وإن كان الغالب الاعتماد على القرائن ، وتبين كذلك أنّ اللبس قد يحصل بين لفظين مع وجود القرينة ، فيجب عندها التفريق من جهة اللفظ أيضاً .
- 22- تبين من خلال البحث أنّ علماء العربية أجهدوا أنفسهم في تحديد الأبنية ومعانيها كي يحافظ المتعلم للغة على المعنى ويتخيّر له اللفظ المناسب ، وليس كما يذهب بعض الباحثين إلى أنّ علماء العربية كانت تمرّ بالأبنية عرضاً من دون النظر إلى المعنى ، وأنهم لم يقطعوا بشأنها بشيء ، وخير دليل على ذلك ما ورد في كتاب سيبويه من أبنية بمعانيها .
- 23- تعدد المنابع التي استقى سيبويه منها تعليقاته ، فالمنبع الأول هو أستاذه الخليل في المقام الأول ، ويأتي بعد ذلك باقي أساتذته كيونس بن حبيب وأبي عمرو بن العلاء وأبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر وغيرهم .
- 24- أصالة الدرس الصرفي الذي قدّمه لنا سيبويه في كتابه ، إذ لم يخرج عنه الدرس الصرفي الحديث كثيراً ، بل إنّ الدرس الصرفي الحديث قائم على أساس متين ، وهو الأساس الذي وضعه سيبويه .
- 25- أصالة بعض الظواهر الصرفية التي شغلت بال الدارسين المحدثين وامتدادها إلى جذور الدرس الصرفي القديم كظاهرة بلى الألفاظ وغيرها التي ألبسها المحدثون ثوباً جديداً نسج من تراث القدماء .

كما قال تعالى في محكم التنزيل :

[illegible]

❖ ୧୫. ଉପରୋକ୍ତ ସମସ୍ତ ସୂଚକ ଚିହ୍ନ ଓ ଚିହ୍ନଟିଆ ଲେଖାକୁ ଉପଯୋଗ କରି ନିମ୍ନଲିଖିତ ପ୍ରଶ୍ନର ଉତ୍ତର ଦିଅ ।


 (الشعراء) .